



الدورة الثالثة عشرة

نيويورك، ٨-١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤

تقرير لجنة الميزانية والمالية
عن أعمال دورتها الثالثة والعشرين

الصفحة	الفقرات	
٤	٧-١	أولاً- مقدمة
٤	٤-١	ألف- افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل
٥	٧-٥	باء- مشاركة المسؤولين والمراقبين
٦	١٧٤-٨	ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورها الثالثة والعشرين
٦	١٠٢-٨	ألف- المسائل المتعلقة بالميزانية والمالية
٦	١٤-٨	١- مقدمة
٧	١٦-١٥	٢- حالة الاشتراكات
٧	١٨-١٧	٣- الدول التي عليها متأخرات
٧	٧٢-١٩	٤- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥
٧	٢٣-١٩	(أ) الافتراضات والأنشطة لعام ٢٠١٥
٨	٢٧-٢٤	(ب) العرض والتحليل الكلي
٩	٢٨	(ج) معدل دوران وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات مستمرة لمدة ١٢ شهراً
٩	٧٢-٢٩	(د) البرامج الرئيسية
٩	٣٣-٢٩	'١' البرنامج الرئيسي الأول: القضاء
١٠	٥٤-٣٤	'٢' البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام
١٠	٣٨-٣٤	أ- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ...
١١	٤٦-٣٩	ب- المساعدة المؤقتة العامة
١٢	٥٢-٤٧	ج- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ..
١٣	٥٤-٥٣	د- الجودة والكفاءة
١٣	٥٧-٥٥	'٣' البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة
١٤	٦٤-٥٨	'٤' البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف
١٥	٦٥	'٥' البرنامج الرئيسي الخامس: المياني المؤقتة
١٥	٧١-٦٦	'٦' البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستئماني للضحايا
١٦	٧٢	'٧' البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة ("الآلية")
١٦	٧٦-٧٣	٥- استثمار الأموال السائلة
١٦	٧٣	(أ) تفسيرات المحكمة
١٦	٧٦-٧٤	(ب) ملاحظات اللجنة
١٧	٧٧	٦- المحاسبة التحليلية
١٧	٩٠-٧٨	٧- بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
١٨	٩٥-٩١	٨- تحقيق وفورات في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام
١٩	١٠٠-٩٦	٩- صندوق الطوارئ
٢٠	١٠٢-١٠١	١٠- أوجه التآزر
٢٠	١٢٨-١٠٣	باء- المسائل الإدارية
٢٠	١٠٥-١٠٣	١- الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة
٢١	١١٤-١٠٦	٢- السياسة المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين
٢١	١٠٧-١٠٦	(أ) معلومات أساسية
٢١	١٠٨	(ب) منهجية حساب المستحقات
٢١	١١٢-١٠٩	(ج) ملاحظات اللجنة
٢٢	١١٤-١١٣	(د) مستحقات القضاة
٢٢	١٢٠-١١٥	٣- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام
٢٣	١٢٣-١٢١	٤- المساعدة المؤقتة العامة
٢٤	١٢٤	٥- سن التقاعد
٢٤	١٢٥	٦- التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة

الصفحة	الفقرات	
٢٤	١٢٦	٧- الاستشاريون
٢٤	١٢٧	٨- إدارة الأصول
٢٥	١٢٨	٩- الضيافة
٢٥	١٢٦-١٢٩	جيم- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات
		١- البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣
٢٥	١٣١-١٢٩	٢- لجنة مراجعة الحسابات
٢٦	١٣٦-١٣٢	دال- المساعدة القانونية
٢٦	١٤٤-١٣٧	قضية ييمبا
٢٧	١٤٤-١٣٩	هاء- مشروع الميثاق الدائمة
٢٨	١٦٦-١٤٥	١- لمحة عامة
٢٨	١٤٩-١٤٦	٢- المخاطر المالية
٢٩	١٥٨-١٥٠	(أ) التوقعات
٢٩	١٥١-١٥٠	(ب) توصيات لجنة الرقابة
٢٩	١٥٢	(ج) ملاحظات اللجنة
٣٠	١٥٨-١٥٣	٣- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥
٣١	١٦٦-١٥٩	واو- الصندوق الاستئماني للضحايا
٣٢	١٦٧	مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤
٣٢	١٦٧	زاي- مسائل أخرى
٣٢	١٧٤-١٦٨	١- حالة القاضيين كوت وانسيريكو
٣٢	١٦٩-١٦٨	٢- إعادة تصنيف الوظائف
٣٢	١٧١-١٧٠	٣- التسلسل الإداري
٣٣	١٧٣-١٧٢	٤- الاجتماعات المقبلة للجنة
٣٣	١٧٤	المرفق الأول: قائمة الوثائق
٣٤		المرفق الثاني: حالة الاشتراكات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (بالبورو)
٣٥		المرفق الثالث: قائمة التطورات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥
٣٨		المرفق الرابع: طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ - ٢٠١٤
٣٩		المرفق الخامس: الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية
٤٠		

أولاً - مقدمة

ألف - افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

١- عُقدت الدورة الثالثة والعشرون للجنة الميزانية والمالية ("اللجنة") وفقاً لقرار جمعية الدول الأطراف ("الجمعية") المتخذ في الجلسة العامة الثانية عشرة، المعقودة في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ في إطار دورتها الثانية عشرة، المعقودة في الفترة من ٢٠ إلى ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣. وقد عقدت دورة اللجنة، التي تألفت من ٢٠ جلسة، في الفترة من ٧ إلى ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. ونيابة عن رئيس المحكمة، ألقى الكلمة الترحيبية النائب الأول لرئيس المحكمة، القاضي سانجي ماسينونو موناغينغ، خلال افتتاح الدورة.

٢- ووفقاً للمادة ١٣ من النظام الداخلي للجنة، عينت اللجنة السيد هيو أديت (كندا) مقرراً لها. وقدمت الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف ("الأمانة") الخدمات الفنية للجنة، وقام الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية، السيد فخري دجاني، بمهام أمين اللجنة.

٣- وحضر الأعضاء الآتية أسماؤهم الدورة الثالثة والعشرين للجنة:

(١) هيو أديت (كندا)

(٢) ديفيد بانيانكا (بوروندي)

(٣) كارولينا ماريا فرنانديز أوبازو (المكسيك)

(٤) فوزي غرايبة (الأردن)

(٥) ساميول بي. أو. ايتام (سيراليون)

(٦) يوهاني لميك (إستونيا)

(٧) مونيكا سانشيز (إكوادور)

(٨) غيرد ساوبه (ألمانيا)

(٩) إلينا سوبكيفا (سلوفاكيا)

(١٠) ماساتوشي سوغورا (اليابان)

٤- واعتمدت اللجنة في اجتماعها الأول جدول الأعمال التالي (CBF/23/1/Rev.1):

(١) افتتاح الدورة وإقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(٢) مشاركة المراقبين

(٣) المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية:

أ) حالة الاشتراكات؛

ب) الدول التي عليها متأخرات؛

ج) النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة ٢٠١٥؛

د) استثمار الأموال السائلة؛

هـ) المحاسبة التحليلية؛

و) الأثر المالي للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام؛

ز) بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤؛

ح) صندوق الطوارئ.

٤- المسائل الإدارية:

أ) الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة؛

- (ب) السياسة المتعلقة بالتزامات استحقاقات الموظفين؛
- (ج) تعديلات النظام المالي حسب المعايير المحاسبية الدولية؛
- (د) المساعدة المؤقتة العامة؛
- (هـ) سن التقاعد؛
- (و) الاستشاريون؛
- (ز) إدارة الأصول.
- (٥) المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات:
- أ) البيانات المالية للمحكمة الجنائية الدولية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣؛
- ب) البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣.
- (٦) المساعدة القانونية
- (٧) مباني المحكمة:
- أ) البرنامج الانتقالي؛
- ب) الاحتياطي المخصص للمخاطر؛
- ج) تقدم الأعمال في المباني الجديدة؛
- د) التكلفة الإجمالية للملكية والإدارة؛
- هـ) عقد إيجار المباني المؤقتة؛
- (و) إعادة حساب اشتراكات الدول الأطراف.
- (٨) الصندوق الاستئماني للضحايا:
- مشاريع وأنشطة مجلس الإدارة خلال الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.
- (٩) مسائل أخرى
- أ) حالة القاضيين كوت وانسيريكو؛
- ب) إعادة تصنيف الوظائف.

باء- مشاركة المسؤولين والمراقبين

- ٥- تنطبق على الدورة المواد ٤٢ و ٩٢ و ٩٣ من القواعد الإجرائية للجمعية، المتعلقة بالمراقبين والمشاركين الآخرين. وبناء على دعوة الرئيس ورهنا بموافقة اللجنة، يجوز للمراقبين أن يشاركوا في اجتماعات اللجنة.
- ٦- وتمت دعوة الهيئات التالية التي تشكل المحكمة إلى المشاركة في اجتماعات اللجنة لتقديم التقارير: الرئاسة، ومكتب المدعي العام، وقلم المحكمة. وعلاوة على ذلك، قدم عروضاً إلى اللجنة كل من منسق الميزانية، السفير فيرنر درومل (النمسا) عن الفريق العامل في لاهاي، التابع لمكتب الجمعية، والصندوق الاستئماني للضحايا، ورئيس لجنة الرقابة على المباني الدائمة ("لجنة الرقابة").
- ٧- وقررت اللجنة أن تقبل طلب الائتلاف من أجل المحكمة الجنائية الدولية بتقديم عرض أمام اللجنة. وأعربت اللجنة عن تقديرها لهذا العرض .

ثانياً- النظر في المسائل المدرجة في جدول أعمال اللجنة في دورتها الثالثة والعشرين

ألف- المسائل المتعلقة بالمالية والميزانية

١- مقدمة

٨- أجرت اللجنة فحصها للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ على أساس المبدأ العام لنزاهة عملية الميزنة.

٩- وأشارت اللجنة إلى أن بالنسبة لميزانية عام ٢٠١٤، وافقت الجمعية في دورتها الثانية عشرة على اعتمادات بلغ مجموعها ٢٠٠ ٦٥٦ ١٢١ يورو، على أن يقرر منها ٠٠٠ ٥٩٥ ١١٨ يورو لاشتراكات الدول الأطراف، وهو ما يعزى إلى مساهمة الدولة المضيفة في تكاليف المباني المؤقتة بما قدره ٣٥٠ ٩٥٠ ٢ يورو، والفائدة على قرض الدولة المضيفة البالغة ٨٢٩ ١١٠ يورو.

١٠- ولاحظت اللجنة أنها، إلى غاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، تلقت ستة إخطارات من المحكمة الجنائية الدولية ("المحكمة") باللجوء إلى صندوق الطوارئ من أجل مبالغ مجموعها ٩٠٠ ١١٤ ٥ يورو.

١١- ولاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ التي قدمتها المحكمة تتضمن زيادة قدرها ١٣,٧٤ مليون يورو (١١,٣ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المحكمة ميزانية تكميلية قدرها ٣,٦٣ مليون يورو، مما جعل إجمالي طلبات المحكمة يبلغ ١٣٩,٠٢ مليون يورو، أي زيادة إجمالية قدرها ١٧,٣٦ مليون يورو (أو ١٤,٣ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وفيما يلي توضيح للصورة العامة الأولية للطلبات قبل أن تقدم اللجنة اقتراحاتها:

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥:	١٣٥,٣٩ مليون يورو
الميزانية التكميلية:	٣,٦٣ مليون يورو
مجموع الميزانية المطلوبة:	١٣٩,٠٢ مليون يورو

١٢- وعلاوة على ذلك، بما أن الدول الأطراف التي اختارت تسديد اشتراكاتها للمباني الدائمة "مرة واحدة" ودفعت تلك المساهمات لن تقرر عليها اشتراكات تقابل البرنامج الرئيسي السابع-٢ (مشروع المباني الدائمة - الفائدة عن قرض الدولة المضيفة)، والتي تبلغ ١,٦٢ مليون يورو، وبما أنه، كما كان الحال في العام الماضي، ستزيد مساهمة من الدولة المضيفة لتغطية تكاليف استئجار المباني المؤقتة في تخفيض المبالغ المقررة للدول الأطراف بما يصل إلى حد أقصى قدره ٣ ملايين يورو، فستتخفف بالتالي الميزانية الإجمالية المطلوبة من الاشتراكات على النحو التالي:

الميزانية الإجمالية المطلوبة:	١٣٩,٠٢ مليون يورو
ناقص: الفائدة عن مشروع المباني الدائمة:	(١,٦٢ مليون يورو)
ناقص: مساهمة الدولة المضيفة في تأجير المباني المؤقتة:	(٣ ملايين يورو)
المبلغ المعدل للاشتراكات المقررة:	١٣٤,٤٠ مليون يورو

١٣- وبعد استعراض الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ والمبررات المقدمة بشأنها، خلصت اللجنة إلى أنه يمكن تحقيق وفورات إجمالية إضافية تبلغ ٣,٣٨ مليون يورو من الميزانية المطلوبة، وأن الميزانية البرنامجية المعدلة المقترحة لعام ٢٠١٥، إذا تمت الموافقة عليها، ستبلغ بذلك ١٣٢,٦٤ مليون يورو، وهو ما يمثل زيادة قدرها ١٠,٩٨ مليون يورو (أو ٩ في المائة) مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤.

١٤- وقد أضافت اللجنة موجزاً شاملاً لتوصياتها يرد في المرفق الخامس.

٢- حالة الاشتراكات

١٥- استعرضت اللجنة حالة الاشتراكات إلى غاية ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (المرفق الثاني)، ولاحظت أن مبلغ ٦٩٨ ٧٥٤ ١٠٩ يورو قد سُدد للميزانية العادية عملاً بالقرار ICC-ASP/12/RES.1، الفرع هاء. وفي نفس التاريخ، بلغت الاشتراكات غير المسددة عن السنوات السابقة ما قدره ٢٣٥ ٥٩١ ٦ يورو، وبلغت الاشتراكات غير المسددة عن عام ٢٠١٤ ما قدره ١٥٢ ٩٥١ ٨ يورو، مما يجعل مجموع الاشتراكات غير المسددة يبلغ ٣٨٧ ٥٤٢ ١٥ يورو.

١٦- ولاحظت اللجنة أن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، سُددت نسبة ٩٢,٤٦ في المائة من الاشتراكات المستحقة في عام ٢٠١٤، وأن ٧١ دولة دفعت اشتراكاتها بالكامل، وأشارت اللجنة إلى أن في نفس التاريخ من عام ٢٠١٣، كانت نسبة ٩١,٨٤ في المائة قد سُددت وكانت ٧١ دولة قد دفعت اشتراكاتها بالكامل. وبالإضافة إلى ذلك، لاحظت اللجنة مع القلق أن الاشتراكات غير المسددة لعام ٢٠١٣، وبالغلة ٨٢٠ ٤٠٣ ٦ يورو، شهدت زيادة حادة مقارنة بالسنوات السابقة، حيث بلغت آنذاك ٤١٥ ١٨٧ يورو في المجموع. ولاحظت اللجنة أيضاً مع قلق عميق أن مجموع الاشتراكات غير المسددة البالغ ٢٣٦ ٦٩٤ ١٥ يورو في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ قد وصل إلى مستوى يفوق ضعف المبلغ الإجمالي لصندوق رأس المال العامل البالغ ٧,٤ مليون يورو. وحثت اللجنة جميع الدول الأطراف على تسديد اشتراكاتها عند استحقاقها وعلى بذل قصارى جهودها لضمان أن المحكمة تتوفر على الأموال الكافية طوال العام، وفقاً للمادة ٥-٦ من النظام المالي والقواعد المالية ("النظام المالي").

٣- الدول التي عليها متأخرات

١٧- تنص الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي على ما يلي: "لا يكون للدولة الطرف التي تتأخر عن سداد اشتراكاتها المالية في تكاليف المحكمة حق التصويت في الجمعية وفي المكتب إذا كان المتأخر عليها مساوياً لقيمة الاشتراكات المستحقة عليها في السنتين الكاملتين السابقتين أو زائداً عنها".

١٨- وأقرت اللجنة أن في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، كانت على ١٢ من الدول الأطراف متأخرات تساوي اشتراكاتها عن سنتين كاملتين أو تزيد عنها، وهي بالتالي غير مؤهلة للتصويت. ولاحظت اللجنة أن الأمانة أبلغت الدول الأطراف التي عليها متأخرات في ١٢ أيار/مايو ٢٠١٤ بالحد الأدنى اللازم سداده لتجنب تطبيق الفقرة ٨ من المادة ١١٢ من نظام روما الأساسي، وبإجراءات طلب الإعفاء من فقدان حقوق التصويت. وطلبت اللجنة من الأمانة أن تعيد إخطار الدول الأطراف التي عليها متأخرات. وأوصت اللجنة بأن تقوم جميع الدول الأطراف التي عليها متأخرات بتسوية حساباتها مع المحكمة في أقرب وقت ممكن.

٤- النظر في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥

(أ) الافتراضات والأنشطة لعام ٢٠١٥

١٩- أُبلغت اللجنة أن من المتوقع أن تكون أنشطة المحكمة في مجالي القضاء والادعاء (بما في ذلك التحقيقات) أنشطة واسعة النطاق في عام ٢٠١٥. وأُبلغت الرئاسة للجنة أن خمس حالات على الأقل ستكون في مرحلة المحاكمة أو مرحلة التحضير للمحاكمة. وستنظر دائرة الاستئناف في دعوى الاستئناف النهائي في حالة واحدة، في حين أن من المتوقع أن تتواصل الأنشطة القضائية فيما يتعلق بالتعويضات سواء على مستوى المحاكمة والاستئناف. وقد أعدت المحكمة ميزانية لمحاكمات متتالية، ولكن من المحتمل أن تدعو الضرورة إلى اللجوء إلى جلسات متزامنة تترتب عنها آثار أخرى على الميزانية، وهي آثار لم تخصص لها اعتمادات في الوقت الحالي.

٢٠- وأبلغت اللجنة أن المدعية العامة تتوقع أن تقوم بأربعة تحقيقات جارية وتحقيقتين في إطار المادة ٧٠، وبأعمال الحفاظ على الأدلة في تسعة تحقيقات موقوفة، وأن تكون لها أنشطة في جلسات المحاكمة والاستئناف. وأبلغت اللجنة أيضا أن المدعية العامة فتحت تحققتا تانيا في جمهورية أفريقيا الوسطى في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، مما سيرفع عدد التحقيقات الجارية إلى خمسة تحقيقات. ونتيجة لذلك، قدمت المحكمة ميزانية مقترحة تكميلية للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥.^١

٢١- ولاحظت اللجنة أن المحكمة طلبت موارد يبلغ مجموعها ٢٤٠ ١٨١ ٦٤ يورو للدعم التشغيلي والعمليات الميدانية. وقد خصصت هذه الموارد لثماني حالات و ٢١ قضية في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥.^٢

٢٢- ولاحظت اللجنة أن المراحل المختلفة من الإجراءات تتطلب مستويات مختلفة من الموارد لكل قضية. وبما أن الموارد اللازمة ترتبط مباشرة بالإجراءات، تتطلب التحقيقات الجارية موارد إضافية. ولاحظت اللجنة أن من المتوقع ألا يتم القيام بأية أنشطة قضائية في العديد من القضايا في عام ٢٠١٥.^٣ وسوف تنتج عن ذلك حاجة محدودة من الموارد لتلك القضايا.

٢٣- ومن أجل زيادة الشفافية في مقترحات الميزانية المقبلة، أوصت اللجنة بتقديم المعلومات المتعلقة بالموارد التي تطلبها المحكمة لكل قضية أو حالة من القضايا أو الحالات الجارية، بالإضافة إلى المعلومات المقدمة في الوقت الراهن بشأن الموارد اللازمة لجميع القضايا.^٤ وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بتقديم نفس المعلومات بشكل منفصل بشأن البرنامج الرئيسي الثاني.

(ب) العرض والتحليل الكلي

٢٤- لاحظت اللجنة مع التقدير أن عناصر سرد الميزانية مستمرة في التحسن ورحبت بهذه التحسينات. وفي السنوات السابقة، استفادت اللجنة من موافقتها بمؤشرات عبء العمل لكل قسم أو وحدة في الميزانية. وبما أن تلك المؤشرات لم تدرج في ميزانية هذا العام، طلبت اللجنة إدراجها في ميزانية العام المقبل، وذلك للتمكن من القيام بمقارنة ذات مغزى لعبء العمل بما يطلب من الموارد، والتغيرات التي تحدث في كل منهما مع مرور الزمن، وللمتمكن من استكشاف العلاقة بين عبء عمل مختلف البرامج، مثل قلم المحكمة ومكتب المدعي العام.

٢٥- ومثلما حدث في السنوات السابقة، ونظرا لبدء عملية إعداد الميزانية في وقت مبكر في المحكمة، فقد تغيرت بعض الافتراضات، مما أدى بالتالي إلى تغيرات في الحاجة إلى الموارد بالمقارنة مع الميزانية البرنامجية المقترحة المقدمة أصلاً لعام ٢٠١٥. وتتعلق هذه التغيرات على وجه الخصوص بأنشطة الادعاء وإجراءات المحاكمة، ولها آثار مالية كبيرة محتملة. وكانت المحكمة قد وافقت اللجنة بقائمة التطورات المحتملة مع آثارها المحتملة على الميزانية في المرفق الرابع للميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥.^٥

٢٦- وتلقت اللجنة من المحكمة وثيقة بعنوان "الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة لعام ٢٠١٥"، تتعلق بقرار المدعية العامة فتح تحقيق ثان في جمهورية أفريقيا الوسطى. وبلغ مجموع المبلغ المطلوب ٨٠٠ ٦٢٩ ٣ يورو.

٢٧- غير أن اللجنة رأت أن بموجب النظام المالي،^٦ لا يمكن تقديم مقترح ميزانية تكميلية قبل بداية السنة المالية التي يتعلق بها المقترح. ولاحظت اللجنة أن في عام ٢٠١١، قدمت المحكمة أيضا ما سمته ميزانية

^١ ICC-ASP/13/10/Add1.

^٢ الجدول ١، ICC-ASP/13/10، الصفحة ١١.

^٣ على سبيل المثال، بخصوص ثلاث حالات في جمهورية الكونغو الديمقراطية، و حالة واحدة في أوغندا، وحالتين في ليبيا.

^٤ الجدول ١، ICC-ASP/13/10، الصفحة ١١.

^٥ المرجع نفسه، المرفق الرابع، الصفحة ١٥٨.

^٦ المادة ١٠٣-٤ من النظام المالي والقواعد المالية: "نشر الميزانية البرنامجية المعتمدة".

تكميلية قبل انعقاد دورة الجمعية. وأوصت اللجنة بأن تنظر المحكمة فيما إذا كانت الحاجة تدعو إلى تعديل النظام المالي من أجل استيعاب الحالات التي تنشأ فيها احتياجات جديدة بعد تقديم الميزانية البرنامجية المقترحة، ولكن قبل بداية السنة المالية التي تتعلق بها. وفي مثل هذه الحالة، يجب تقديم طلب تكميلي مفصل إلى اللجنة والجمعية، فضلا عن الميزانية البرنامجية المقترحة الموحدة، وتقديم تقرير إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

(ج) معدل دوران وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات مستمرة لمدة ١٢ شهرا

٢٨- لاحظت اللجنة أن المحكمة اقترحت استمرار تعيينات ١٧٢ وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة لمدة ١٢ شهرا في عام ٢٠١٥ ("التعيينات المستمرة"). وذكرت اللجنة أنها تلقت معلومات من المحكمة بشأن معدل دوران التعيينات المستمرة في عام ٢٠١٣. وعلى أساس معدل الدوران في كل برنامج رئيسي، أوصت اللجنة بإجراء تخفيضات في رصد الاعتمادات بنسبة ١,٥ في المائة للبرنامج الرئيسي الثاني، و ٢,٥ في المائة للبرنامج الرئيسي الثالث من وظائف المساعدة المؤقتة العامة بتعيينات لمدة ١٢ المقترح استمرارها في عام ٢٠١٥.

(د) البرامج الرئيسية

١' البرنامج الرئيسي الأول: القضاء

٢٩- بلغت الميزانية المقترحة للبرنامج الرئيسي الأول لعام ٢٠١٥، بما في ذلك التعديلات التي تلقتها اللجنة أثناء اجتماعها ١٢,٧١ مليون يورو^٧ وهو ما يمثل زيادة قدرها ٢,٦٧ مليون يورو، أو ٢٦,٦ في المائة بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤ (من ١٠,٠٥ مليون يورو في عام ٢٠١٤ إلى ١٢,٧١ مليون يورو في عام ٢٠١٥). ويرجع السبب الرئيسي لهذا الارتفاع الكبير إلى زيادة مقترحة في ميزانية القضاء مقدارها ١,٨٩ مليون يورو^٨.

٣٠- ولاحظت اللجنة أن في حين طُلبت اعتمادات لرواتب ستة عشر قاضيا فقط في عام ٢٠١٤، طُلبت في عام ٢٠١٥ موارد لجميع القضاة الثمانية عشر العاملين بالمحكمة بدوام كامل عادي. وعلاوة على ذلك، من المرجح أن يُطلب من المحكمة في عام ٢٠١٥ دفع اشتراكات المعاش التقاعدي لجميع القضاة الثمانية عشر مقارنة بعام ٢٠١٤، حينما كان على المحكمة القيام بذلك لفائدة ١٢ قاضيا فقط، إذ ليس عليها دفع أي اشتراكات إضافية عن القضاة الذين أكملوا بالفعل تسع سنوات من الخدمة^٩.

٣١- وبالإضافة إلى ذلك، أدى تجديد عقد المعاش التقاعدي الذي مدته خمس سنوات مع شركة التأمين أليانز المتعاقدة مع المحكمة (Allianz Nederland Levensverzekering NV) إلى زيادة في تكلفة نظام المعاشات التقاعدية بسبب انخفاض عوائد الاستثمار في ظروف السوق المالية الحالية، على الرغم من أن المعاشات التقاعدية الواجب دفعها للقضاة ظلت في نفس المستوى. ويصل المبلغ المتوقع دفعه إلى شركة التأمين المذكورة عن معاشات القضاة في عام ٢٠١٥ ما قدره ١٥٧٠٠ يورو، مما يمثل زيادة قدرها ١٠١٤٧٠٠ يورو عن الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، والبالغة ٤١١٠٠٠ يورو. ولاحظت اللجنة أن الزيادة في الموارد اللازمة لرواتب القضاة ومعاشاتهم التقاعدية لعام ٢٠١٥ زيادة ضرورية للوفاء بالالتزامات القانونية للمحكمة. ولاحظت اللجنة أيضا أن موعد انتخاب قاض واحد لم يحدد بعد، مما قد يؤثر على الموعد المحدد لطلب بعض الموارد.

٣٢- ونظرت اللجنة في طلب إضافة وظيفة أخرى من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٣ إلى ملاك موظفي رئاسة المحكمة للتعامل مع عبء العمل الإضافي الناجم عن مبادرة المحكمة المتعلقة "بالدروس

^٧ الجدول ٨، ICC-ASP/13/10، الصفحة ١٩.

^٨ المرجع نفسه.

^٩ الوثائق الرسمية لجمعية الدول الأطراف، الدورة الثالثة، لاهاي ٢٠٠٤، (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق.

المستفاداً". وأمعت اللجنة النظر في طلب المحكمة مع مراعاة الموارد البشرية المتاحة للرئاسة (١١ وظيفة بدوام كامل، ووظيفة واحدة لمنسق التخطيط الاستراتيجي، الذي يؤدي مهاماً على صعيد المحكمة برمتها)، وأوصت بأن تتم الموافقة على الموارد اللازمة لمدة ستة أشهر للوظيفة المطلوبة من فئة المساعدة العامة المؤقتة برتبة ف-٣ من أجل تسريع المشروع. وعلاوة على ذلك، أوصت اللجنة بأن تبحث الرئاسة عن مزيد من أوجه التآزر بين الوظائف المتوفرة لديها، بما في ذلك وظيفة منسق التخطيط الاستراتيجي، وذكرت اللجنة أنها تتطلع إلى أن يقدم إليها تقرير "الدروس المستفادة" في دورتها الرابعة والعشرين.

٣٣- وأشارت اللجنة إلى أن الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ تتضمن طلب إضافة أربع وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهراً في الشعبة الابتدائية، ووظيفتين من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهراً في شعبة الاستئناف. وبعد فحص دقيق لافتراضات التطورات القضائية المتوقعة في عام ٢٠١٥، أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على الموارد المطلوبة لتمويل وظيفتين من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهراً في الشعبة الابتدائية، ووظيفة واحدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ لمدة ١٢ شهراً في شعبة الاستئناف فقط. وأشارت اللجنة إلى توصيتها المقدمّة في دورتها الحادية والعشرين بأن تقوم الهيئة القضائية بمواجهة متطلبات عبء عملها عن طريق إعادة توزيع الموارد المعتمدة فيما بين الشعب قدر المستطاع.

٢' البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

أ- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

٣٤- لاحظت اللجنة أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ حددت، كواحد من أهدافها، نتائجاً متوقّعة يتمثل على الأقل في سبعة تحقيقات تمهيدية علنية، وخمسة تحقيقات جارية، وثمانية تحقيقات موقوفة، وثلاث محاكمات ابتدائية، وأربعة دعاوى استئناف، وعدداً سرياً من الحالات المدرجة في إطار المادة ٧٠. وحددت الخطة زيادة متوقعة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٤ بما قدره ٧,٤٧ مليون يورو، وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بما قدره ٥,٥١ مليون يورو.

٣٥- وبلغت الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٣ للبرنامج الرئيسي الثاني ٧٠٠ ٢٦٥ ٢٨ يورو، أنفق منها ٦٠٠ ١٠١ ٢٧ يورو، أي نسبة ٩٥,٩ في المائة. وبلغت الميزانية المعتمدة في عام ٢٠١٤ للبرنامج الرئيسي الثاني ٣٣ ٢٢٠ ٠٠٠ يورو. وبلغت الميزانية المقترحة أصلاً لعام ٢٠١٥ للبرنامج الرئيسي الثاني ٤١ ٦٦٧ ٥٠٠ يورو. وبالإضافة إلى ذلك، شملت "الميزانية التكميلية"^{١١} المقترحة لفتح تحقيق ثانٍ في جمهورية أفريقيا الوسطى مبلغاً إضافياً للبرنامج الرئيسي الثاني قدره ٧٠٠ ٧٣٠ ٢ يورو، حيث يبلغ المجموع ٤٤ ٣٩٨ ٤٠٠ يورو.

٣٦- ولاحظت اللجنة أن الافتراضات المقدمة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل إدراج "الميزانية التكميلية" تتعلق بتسعة تحقيقات تمهيدية، وأربعة تحقيقات جارية، وتسعة تحقيقات موقوفة، وخمس محاكمات، ودعوى استئناف واحدة، وقضيتين مندرجتين في إطار المادة ٧٠. ومع إضافة "الميزانية التكميلية"، يصبح عدد التحقيقات الجارية خمسة تحقيقات، بما في ذلك تحقيقان في جمهورية أفريقيا الوسطى.

٣٧- وكما ورد في الفقرة ٣٤ أعلاه، تصل الزيادة الإجمالية المتوقعة في ميزانية الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام خلال الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥ ما قدره ١٢,٩٨ مليون يورو. وهذا يعني أن استناداً إلى

النفقات الفعلية في عام ٢٠١٣، ينبغي أن تصل ميزانية مكتب المدعي العام المتوقعة لعام ٢٠١٥ إلى ٦٠٠ ٠٨١ ٤٠ يورو. وأشارت المحكمة ذاتها إلى أن العوامل الرئيسية المسببة للتكاليف هي التحقيقات الجارية، وأن الموارد المطلوبة للتحقيقات التمهيدية والتحقيقات الموقوفة مؤقتا موارد محدودة نسبيا. وبالإضافة إلى ذلك، لوحظ في "الميزانية التكميلية" المقترحة لعام ٢٠١٥ أن سير تحقيقات جاريين في نفس البلد من شأنه أن يفضي إلى بعض أوجه التأخر، وأنه لن تكون هنا حاجة لموارد تعادل احتياجات فريقين كاملين من المحققين. وبالتالي، رأت اللجنة أن مبلغ ٦٠٠ ٠٨١ ٤٠ يورو مبلغ مناسب للمقارنة، استنادا إلى الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، من أجل تحقيق الناتج المتوقع أصلاً، والمتمثل في إجراء ما لا يقل عن سبعة تحقيقات تمهيدية، وخمسة تحقيقات جارية، ودعم سبع من المحاكمات ودعاوى الاستئناف، وبعض القضايا المدرجة في إطار المادة ٧٠. ولاحظت اللجنة أن هذا يساوي تقريبا الأنشطة المتوقعة لعام ٢٠١٥، بما في ذلك تلك الأنشطة التي تضمنتها "الميزانية التكميلية" المقترحة. وفي هذا الصدد، لاحظت اللجنة أن الميزانية البرنامجية المقترحة الموحدة لعام ٢٠١٥ تتجاوز مبلغ المقارنة بما قدره ٨٠٠ ٣١٦ ٤ يورو (٤٠٠ ٣٩٨ ٤٤ يورو - ٦٠٠ ٠٨١ ٤٠ يورو).

٣٨- وقدم مكتب المدعي العام نموذجاً لتحقيق جار يتضمن ما يعادل ٢٥,٥ وظيفة بدوام كامل وتكاليف السفر والدعم، ويتطلب موارد مالية قدرها ٣,٢٧ مليون يورو. وبناء على التحليل الكلي، ومبررات الموارد التي طلبتها الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، وتطورات بعض التحقيقات الجارية، رأت اللجنة أن يوسع مكتب المدعي العام أن يستوعب بعض الارتفاع في التكاليف، وأوصت بنقص قدره ٢,٧٨ مليون يورو من ميزانية مكتب المدعي العام. وبالإضافة إلى ذلك، أوصت اللجنة بنقص آخر قدره ١,٥٥ مليون يورو من موارد المساعدة المؤقتة العامة المخصصة لمكتب المدعي العام، على النحو المبين في الفقرات من ٣٩ إلى ٤٢ أدناه.

ب- المساعدة المؤقتة العامة

٣٩- نظرت اللجنة أيضاً في جميع الاحتياجات من المساعدة المؤقتة العامة الواردة في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، مع مراعاة الافتراضات الموضوعية للإجراءات القضائية، وكذلك وظائف المساعدة المؤقتة العامة الموجودة إلى غاية ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤.

٤٠- وذكرت اللجنة أن بعض وظائف المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام ٢٠١٥ قد سبق تمويلها في إطار اعتمادات ميزانية عام ٢٠١٤، استناداً إلى المعلومات المقدمة إلى اللجنة بشأن وظائف المساعدة المؤقتة العامة التي لم تتم الموافقة عليها.

٤١- وفيما يتعلق بالوظائف الجديدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة المطلوبة لعام ٢٠١٥ لأداء المهام ذات الصلة بالموارد البشرية، رأت اللجنة أن مكتب المدعي العام يتوفر على موارد كافية متاحة وأن من الممكن تحقيق الكفاءة من خلال التأخر مع قلم المحكمة. وخلصت اللجنة أيضاً إلى أن من الممكن تحقيق وفورات إضافية في إطار طلبات وظائف المساعدة المؤقتة العامة المخصصة للمحاكمات ودعاوى الاستئناف، استناداً إلى الافتراضات القضائية المقدمة إلى اللجنة.

٤٢- ونتيجة لذلك، رأت اللجنة أن من الممكن تعديل الموارد من المساعدة المؤقتة العامة الواردة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥، وبالتالي، باعتبار أن في حالة مكتب المدعي العام، لن يكون نهج الإدارة التفصيلية أفضل سبيل للمضي قدماً، أوصت اللجنة بنقص قدره ١,٥٥ مليون يورو.

٤٣- ولاحظت اللجنة أنه، على الرغم من أن هذا من شأنه أن ينطوي على نقص قدره ٤,٣٣ مليون يورو من المبلغ الذي طلبه مكتب المدعي العام في الميزانية المقترحة أصلاً وفي الميزانية "التكميلية" المقترحة، فإن من شأن الجمعية أن توافق مع ذلك على مبالغ تقارب المبالغ المتوقعة في الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ إذا تم اعتماد توصيات اللجنة.

٤٤- وأوصت اللجنة أيضا بأن تنظر الدول الأطراف فيما إذا كان ينبغي تحديد هدف أو غلاف مالي في كل اجتماع من اجتماعات الجمعية، يرسم الحدود القصوى المتوقعة لميزانية السنة التي تتلو ذلك الاجتماع مباشرة. ورأت اللجنة أن من شأن ذلك أن يعزز تخطيط الميزانية وشفافيتها، وأن يمكن المحكمة من تحديد الأولويات بشكل أكثر وضوحا.

٤٥- ولاحظت اللجنة أيضا أن نسبة الميزانية التي طلبها مكتب المدعي العام لتلبية احتياجات حالة جديدة مقارنة بنسبة الميزانية التي طلبها قلم المحكمة في "الميزانية التكميلية" المقترحة لعام ٢٠١٥ تعادل حوالي ٣ مقابل ١ (مكتب المدعي العام مقابل قلم المحكمة).

٤٦- ونتيجة لاستيعاب تكاليف قدرها ٢,٧٨ مليون يورو في شعب مكتب المدعي العام وقسم الخدمات، أوصت اللجنة أيضا بنقص ما قدره ٠,٩٣ مليون يورو من ميزانية البرنامج الرئيسي الثالث، استنادا إلى نسبة تعادل ٣ مقابل ١.

ج- الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨

٤٧- أشارت اللجنة إلى قرار الجمعية ICC-ASP/12/Res.1، ولا سيما الفقرة ٢ من الفرع ١ منه،^{١١} والذي رحبت فيه الجمعية بالخطة الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام، ولاحظت تأثيرها المحتمل على الطلبات المدرجة في الميزانية المقترحة حتى عام ٢٠١٧، ودعت مكتب المدعي العام إلى استعراض هيكله باستمرار، بالتشاور مع الأجهزة الأخرى، من أجل تحقيق أقصى قدر من الكفاءة واعتماد أفضل الممارسات، وطلبت إلى المدعية العامة أن تقدم إلى الجمعية، عن طريق اللجنة، تقريرا عن التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة، وخاصة في مجالات التوظيف والقدرة على الاستيعاب وإدارة التغيير.

٤٨- وقد توقع الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ زيادة في الاحتياجات المتعلقة بميزانية المكتب بما قدره ١٢,٩٨ مليون يورو في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥، ومن ثم في أجزاء أخرى من المحكمة. وأشار إلى احتمال أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام التي ستوضع في السنة المقبلة لتغطية الفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ستؤدي إلى ظهور عوامل تسبب تكاليف كبيرة ومتعددة السنوات. وأحاطت اللجنة علماً أيضا باقتراح مكتب المدعي العام بإمكانية تمديد فترة التنفيذ التدريجي إلى ما بعد التاريخ المحدد في أول الأمر.^{١٢} كما لاحظت اللجنة باهتمام أن مكتب المدعي العام يتوقع أن الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ ستشمل اعتبارات تتعلق باستراتيجية للخروج من كل حالة من الحالات.^{١٣}

٤٩- ولاحظت اللجنة الآثار الكبيرة التي يمكن أن تحدثها الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام على تخطيط الميزانية. وعلى الرغم من أن الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ لم تقدم معلومات من قبيل ما قد تحتاجه الدول الأطراف لتحديد المستوى الفعلي للموارد المطلوبة من سنة إلى أخرى، فقد حددت الاستراتيجية اتجاهها للسياسات يمكن اعتبار أن آثارا مالية ستترب عليه، بما في ذلك الآثار على الأجهزة الأخرى للمحكمة، وبخاصة قلم المحكمة.

٥٠- وعلاوة على ذلك، لوحظ أن موعد عرض الخطة الاستراتيجية المقبلة لمكتب المدعي العام سيكون قبيل الانتهاء من تشييد المباني الدائمة للمحكمة، وسيتيح فرصة هامة للدول الأطراف لتحديد عبء عمل المحكمة. وعلى الرغم من أن احتمال مشاركة المحكمة في معالجة عدد من الحالات يعرف تزايدا مطردا،

^{١١} الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/13/Res.1.

^{١٢} تقرير عن الآثار المالية المتوقعة من الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام (ICC-ASP/13/25)، الفقرة ٢٤، ونصها [التشديد مضاف]:

"وفيما يتعلق بالمرحلة الأخرى من نمو مكتب المدعي العام، فإن التغييرات ستوقف على السرعة التي تليها طلبات تدخل المحكمة. ويمكن تغيير الترتيب الأصلي للمراحل وتحقيق المستوى النهائي "الأفضل" في مرحلة تأتي بعد التاريخ المحدد في أول الأمر (أي نهاية عام ٢٠١٧)".

^{١٣} المرجع نفسه، الفقرة ٢٧.

فأن قدرة المحكمة ليست قدرة لا حدود لها، وسيتم تحديدها بحكم الضرورة نظرا لعدة عوامل، منها المساحة المتاحة في المباني الدائمة، وعدد القضاة، والوتيرة التي تسير عليها المحاكمات، و"القابلية للتوسع" التي تتسم بها عمليات المحكمة، والأهم من ذلك، الموارد التي توجد لدى الدول الأطراف إرادة إتاحتها للمحكمة.

٥١- وبالتالي أوصت اللجنة بأن يتم تحديد تكلفة الخطة الاستراتيجية المقترحة لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ بشكل سليم، وذلك باستخدام أفضل المعارف والخبرات (مثل نتائج عملية تحديد التكلفة على أساس الأنشطة، ومؤشرات عبء العمل) المتاحة في المحكمة.

٥٢- وبسبب الأهمية المحتملة للخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام بالنسبة لعمليات المحكمة ككل، طلبت اللجنة أن تقدم أجهزة المحكمة الأخرى المتأثرة بهذه الخطة الاستراتيجية تحليلا لتأثيرها على عمليات تلك الأجهزة إلى اللجنة بحلول ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٥.

د- الجودة والكفاءة

٥٣- وفي القرار حاء، طلبت جمعية الدول الأطراف من المدعية العامة أن تقدم تقريرا عن تنفيذ الاستراتيجية "مع التركيز بشكل خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة [...]".^{١٤} وأبلغت اللجنة أن الهدف من الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ يتمثل في الوفاء بشرطين هما: تحقيق أعلى معايير الإثبات، والاستعداد للمحاكمات في وقت مبكر. وأوضحت المدعية العامة أن نوعية عملها (والمسببات الرئيسية لتكاليفه) تتوقف على ثلاثة عناصر جوهرية هي: حجم فرق التحقيق والادعاء وتشكيلها، وكفاءات الموظفين (مما دعا إلى اقتراح برنامج لإصدار الشهادات للموظفين)، ونطاق تنوع أشكال الأدلة ومصادرها، بالإضافة إلى التعاون من جانب الدول.

٥٤- ورحبت اللجنة بالمعلومات الواردة من المدعية العامة، لكنها خلصت إلى أنها ليست في وضع يمكّنها من الإعراب عن وجهة نظرها بشأن جودة عمل مكتب المدعي العام. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية في أفضل السبل لتقييم التدابير التي اتخذها مكتب المدعي العام لزيادة جودة عمله.

٣' البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

٥٥- لاحظت اللجنة أن الزيادة المتوقعة في أنشطة البرنامج الرئيسي الثاني في عام ٢٠١٥ لها تأثير مباشر على مقترح ميزانية البرنامج الثالث. ولاحظت اللجنة زيادة كبيرة في الموارد البالغة ٥٠٠ ٨٢٨ يورو المطلوبة لوحدة الضحايا والشهود، والناجحة أساسا عن عدد الشهود المحميين المتزايد باستمرار، وزيادة أخرى في عدد الحالات الواردة من مكتب المدعي العام لحماية الشهود وإعادة توطينهم. ولاحظت اللجنة بالمثل زيادة قدرها ١٠٦ في المائة، أو ٤٦٨ ٤٠٠ يورو، في قسم العمليات الميدانية تحسبا لاحتياجات الدعم التشغيلي في جميع بلدان الحالات وفي الدعم التشغيلي الميداني. ويتمثل ثالث مسبب رئيسي للتكاليف في تكاليف الإيجار المدرجة في طلب ميزانية قسم الاحتجاز. فقد زاد المبلغ المطلوب بما قدره ٤٣٦ ٩٠٠ يورو، ويعزى ذلك أساسا إلى استئجار ١٢ زنزانا كانت من قبل مشتركة مع وحدة الاحتجاز التابعة للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

٥٦- ولاحظت اللجنة أن قلم المحكمة اقترح في أول الأمر ميزانية دون أية زيادة قبل أن يقدم الميزانية التكميلية المقترحة الإضافية. ومع ذلك، لاحظت اللجنة الانخفاض البالغ ٢٠٠ ٥٤٥ يورو الذي طلبه قسم دعم الدفاع لتغطية المساعدة القانونية نتيجة لتطبيق نظام المحكمة الجديد لتقديم المساعدة القانونية إلى الدفاع والضحايا. ولاحظت اللجنة أيضا أن الموارد اللازمة لتقديم المساعدة القانونية للسيد ييمبا بما قدره حوالي ٨٠٠ ٥٧٣ يورو لم تدرج في ميزانية المساعدة القانونية لعام ٢٠١٥. ورحبت اللجنة بالجهود

^{١٤} الوثائق الرسمية... الدورة الثانية عشرة... ٢٠١٣ (ICC-ASP/12/20) المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC-ASP/13/Res.1.

التي يبذلها قلم المحكمة، لكنها لاحظت، مع مراعاة ما سبق، أن الميزانية لا تزال تتجه نحو التزايد، وأن قلم المحكمة أدرج في الواقع زيادة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ التي قدمها في أول الأمر.

٥٧- وفيما يخص مبلغ ٨٠٠ ٥٧٣ يورو المخصص للمساعدة القانونية للسيد بيمبا، أوصت اللجنة بزيادة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بمقدار ذلك المبلغ، وذلك تمسحاً مع توصيتها بأن تعاد الأموال المستردة إلى الدول الأطراف بوصفها فائضاً^{١٥} (انظر الفقرتين ١٤٢ و١٤٣ أدناه).

٤' البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

٥٨- عند النظر في البرنامج الرئيسي الرابع، أتيحت للجنة فرصة استعراض عبء العمل المتوقع في الأمانة العامة للجمعية، واحتياجات الدول الأطراف، والموارد المالية المقدرة للدورة الرابعة عشرة للجمعية، مع مراعاة إمكانية إيجاد آزر وتحقيق مزيد من الوفورات.

٥٩- وفيما يخص الدورة الرابعة عشرة للجمعية، كررت اللجنة المزايا المالية المتأتية من عقد دورة الجمعية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لستين من كل ثلاث سنوات، وهو ما أشارت إليه اللجنة بالفعل في واحد من تقاريرها السابقة على الأقل (ICC-ASP/11/15)^{١٦}. وتبلغ الوفورات المحتملة تحقيقها بعقد دورة الجمعية في نيويورك في عام ٢٠١٥ ما يتجاوز ٥٠٠ ٠٠٠ يورو بكثير.

٦٠- وتم النظر في طلبات إنشاء وظيفتين ثابتتين برتبة ف-٤ ووظيفة واحدة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٢ على أساس مزاياها الفردية، وخلصت اللجنة إلى أنه ينبغي ألا تتم الموافقة على أي من هذه الطلبات الجديدة.

٦١- ورأت اللجنة أن الحاجة إلى مراجع واحد برتبة ف-٤ يمكن تلبيتها بالقدرات الداخلية المتاحة في قلم المحكمة، ورأت أن يتم وضع ترتيبات رسمية مع قلم المحكمة لضمان تسليم المواد في الوقت المناسب.

٦٢- وفيما يتعلق باستقدام موظف قانوني برتبة ف-٤ وموظف مساعد للشؤون المالية والإدارية برتبة ف-٢، فقد طلبت الوظيفتان كليهما جزئياً للمساعدة في المسائل المتعلقة بالفريق العامل في لاهاي. ورأت اللجنة أن دمج الطلبين من شأنه أن يفضي إلى استخدام أفضل للموارد. وبالتالي أوصت اللجنة بالموافقة على استقدام موظف قانوني/موظف للشؤون المالية والإدارية برتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة لمدة سبعة أشهر وخمسة أشهر على التوالي، أي ما مجموعه ١٢ شهراً. وسيقدم هذا الموظف تقارير إلى كل من الأمانة العامة واللجنة حول المسائل الرئيسية المتعلقة بشؤون الميزانية والشؤون المالية والإدارية، فضلاً عن مساعدة المنسق في الميزانية البرنامجية المقترحة. ولن تمول الموارد الإضافية اللازمة لهذه الوظيفة خلال عام ٢٠١٥، وإذا دعت الضرورة، يتعين على الأمانة أن تنقل مواردها لتمويل الوظيفة في حدود مستوى الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥.

٦٣- وتلقت اللجنة تفسيراً مرضياً لاستخدام الموارد المخصصة أصلاً لوظائف المساعدة المؤقتة العامة التي تمت الموافقة عليها سابقاً ولكنها ظلت شاغرة. غير أن اللجنة أشارت إلى ضرورة التحلي بمزيد من الانضباط في الميزانية، وإلى أن عمليات النقل بين بنود الميزانية يجب أن تكون الاستثناء وليس القاعدة.

٦٤- ولاحظت اللجنة أن الجمعية ستنتخب رئيسها الجديد في دورتها الثالثة عشرة، وأن صياغة الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ تمت استناداً إلى الافتراضات المتاحة قبل الانتخاب، وبالتالي لا تتضمن أية تغييرات محتملة قد تنشأ نتيجة لاختلاف احتياجات الرئيس الجديد. وفي هذا الصدد، أقرت اللجنة بأن لا بد من بعض المرونة لمعالجة التغييرات المحتملة في احتياجات الرئيس الجديد أثناء تنفيذ

^{١٥} ICC-ASP/13/10، الفقرة ٢٧١.

^{١٦} الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، المرفق الخامس.

الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٥، وعلى وجه الخصوص، مكان تعيين المساعد الخاص للرئيس، ونفقات الأسفار الممكنة. وأوصت اللجنة بأن تأذن الجمعية للأمانة بمواجهة هذا التحدي في حدود موارد الميزانية المعتمدة.

٥' البرنامج الرئيسي الخامس: المباني المؤقتة

٦٥- أحاطت اللجنة علما بالزيادة المقترحة البالغة ٩٩,٣ ألف يورو (١,٧ في المائة) بسبب تطبيق الأرقام القياسية لتكلفة المعيشة على تكاليف استخراج وصيانة المرافق في هولندا. وأبلغت اللجنة أن قلم المحكمة قد أخطر صاحب العقارات رسمياً أن عقد إيجار المباني المؤقتة سيتم إحصاؤه في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. ورحبت اللجنة بهذا التطور، لأنه سوف يخفف من مخاطر تمديد عقد إيجار المباني المؤقتة إلى ما بعد التاريخ المقرر لانتقال المحكمة إلى المباني الدائمة.

٦' البرنامج الرئيسي السادس: الصندوق الاستثماري للضحايا

٦٦- أحاطت اللجنة علما بالخطة الاستراتيجية للصندوق الاستثماري للضحايا ("الصندوق الاستثماري") للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧^{١٧} بالصيغة التي اعتمدها مجلس إدارة الصندوق الاستثماري؛ وفي هذا الصدد، أحاطت اللجنة علما بالميزانية المطلوبة لمساعدة الضحايا ودفع التعويضات.

٦٧- وأبلغت اللجنة أن من المتوقع أن القرارات المتخذة في قضيتي لوبانغا وكاتانغا ستلقي مسؤوليات كبيرة على عاتق الصندوق الاستثماري، وهي مسؤوليات تتعلق بتحديد أحكام الجبر المناسبة وتنفيذها، وخاصة في مجال برامج المكاتب الميدانية وأنشطتها.

٦٨- لذا نظرت اللجنة في طلب تعيين موظف برامج جديد (ف-٣) للعمل في المكتب الميداني في بونيا، ليقوم بإعداد وإنشاء الحد الأدنى من الهيكل اللازم لمتابعة ما تصدره المحكمة من أحكام الجبر في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، مع حسن التوقيت والتجاوب، وليقوم، في ضوء ذلك، بمراقبة الأنشطة المضطلع بها في إطار ولاية المساعدة ويضمن جودتها. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أنه لم تصدر أي أحكام بالجبر بعد. وأشارت اللجنة أيضاً إلى مبدأ التجميد المفروض على إنشاء وظائف جديدة إلى حين الانتهاء من استعراض هيكل المحكمة. ولذلك أوصت اللجنة بالموافقة على استخدام موظف برامج برتبة ف-٣ في إطار المساعدة المؤقتة العامة. ومع مراعاة إجراءات التوظيف، أوصت اللجنة بأن يتم تمويل هذه الوظيفة لمدة تسعة أشهر.

٦٩- ولاحظت اللجنة طلب تعيين موظف جديد برتبة ف-٣ معني بجمع التبرعات وإبراز مكانة المحكمة. وأشارت اللجنة إلى أن جمع التبرعات ليس من الوظائف الأساسية للمحكمة. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أيضاً أن الغرض من الوظيفة هو تشجيع تقديم التبرعات الخاصة إلى الصندوق الاستثماري. وأقرت اللجنة بالعمل الذي يقوم به الصندوق الاستثماري، لكنها أشارت أيضاً إلى ضرورة إيجاد وسيلة للأخذ بمفهوم الاستدامة الذاتية في المستقبل. وأوصت اللجنة بأن تنظر الجمعية في الخيارات التي من شأنها ضمان أن أنشطة الصندوق الاستثماري في المستقبل، بما فيها جمع التبرعات، أنشطة تتسم بالاستدامة الذاتية من أجل الحد من الاعتماد على اشتراكات الدول الأطراف. وفي غضون ذلك، أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على الوظيفة المطلوبة، وذلك لمدة تسعة أشهر في إطار المساعدة المؤقتة العامة، وأوصت بتقييم الوظيفة في ضوء النتائج التي تحققت في التوعية واستقطاب موارد إضافية. وأوصت اللجنة أيضاً بأن يستكشف الصندوق الاستثماري إمكانية قيام الجهات المانحة بتقديم تبرعات لدعم هذه الوظيفة من خلال برنامج الموظفين المهنيين المبتدئين.

^{١٧} الخطة الاستراتيجية للصندوق الاستثماري للضحايا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي وافق عليها مجلس إدارة الصندوق، لاهاي، آب/أغسطس

٧٠- وفيما يتعلق بإنشاء وظيفة جديدة لكاتب إدخال البيانات (فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى)، رأت اللجنة أن الميزانية التي تم تخصيصها للاستشاريين من أجل صياغة نظام المعلومات الإدارية للصندوق الاستئماني يمكن أن تلبى هذه الاحتياجات. وبالتالي أوصت اللجنة بعدم الموافقة على هذا الطلب.

٧١- ونظرت اللجنة أيضا في الطلب المتعلق بثلاثة من مساعدي البرامج الميدانية من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى في كمبالا ونيروبي وأبيدجان، وأوصت بالموافقة على هذه الوظائف لمدة ستة أشهر.

٧٢- البرنامج الرئيسي السابع-٥: آلية الرقابة المستقلة ("الآلية")

٧٢- إذ أخذت اللجنة في الاعتبار أنه سيتم تعيين رئيس آلية الرقابة المستقلة (ف-٥) وموظف من فئة الخدمات العامة - الرتب الأخرى خلال الجزء الأخير من عام ٢٠١٤ أو أوائل عام ٢٠١٥، وأن إجراءات توظيف أخصائي أقدام لشؤون التقييم (ف-٤) ومحقق معاون (ف-٢) لا يمكن أن تبدأ إلا في ذلك الحين، أوصت اللجنة بالموافقة على التوظيفين كليهما، على أن يتم تمويل وظيفة ف-٢ لمدة ستة أشهر، وألا يتم تخصيص موارد لوظيفة ف-٤ في ميزانية عام ٢٠١٥، نظرا لعدم طلب إجراء أي تقييم محدد وقت نظر اللجنة في الموضوع.

٥- استثمار الأموال السائلة

(أ) تفسيرات المحكمة

٧٣- قدمت المحكمة نتائج استعراض سياستها الاستثمارية،^{١٨} الذي دفعت إلى إجراءات توصية المراجع الخارجي للحسابات القائمة بوقف التمويل المسبق للالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين إلى حين إنشاء آلية تمويل مناسبة، واستثمار تلك الأموال وفقا لاستراتيجية تنوحي الأجل المتوسط أو الطويل. وأوضحت المحكمة أنه سيكون من الضروري تعديل المادة ٩ من النظام المالي والتعليمات الإدارية المتعلقة باستثمار الأموال الفائضة لكي تتمكن المحكمة من القيام باستثمارات في الأجل المتوسط أو الطويل. وتحفظت المحكمة بما قدره ١١,٦ مليون يورو من الأموال غير المطلوبة للاحتياجات الفورية في نهاية العام ٢٠١٣، والتي يمكن استثمارها وفق استراتيجية متوسطة الأجل.

(ب) ملاحظات اللجنة

٧٤- لاحظت اللجنة أن بموجب النظام المالي الحالي، لا يجوز لقلم المحكمة أن يستثمر الأموال السائلة إلا لمدة تقل عن ١٢ شهرا. واتفقت اللجنة مع المحكمة على أن يتاح لقلم المحكمة خيار الاستثمار لفترات أطول. ومع مراعاة ظروف السوق، قد يكون ذلك وسيلة لتحسين عائدات الاستثمار، شريطة ألا يزيد تمديد الفترة في حدة المخاطر. وأحاطت اللجنة علما بمقترح المحكمة لتعديل النظام المالي وفقا لذلك. ولم يتم بعد تدقيق ما يترتب عن ذلك من التعديلات اللازمة لإجرائها في التعليمات الإدارية. ودعت اللجنة المحكمة إلى تقديم مجموعة كاملة من تعديلات النظام المالي لتنظر فيها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٧٥- وفيما يتعلق بالسياسة الاستثمارية التي ستتبعها المحكمة في المستقبل، أدركت اللجنة جوانب القلق التي تساور المحكمة من حيث أنها ستكون في وضع أفضل لتحديد حافظتها الاستثمارية واستراتيجيتها عندما تتم الموافقة على سياسة تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين.

^{١٨} CBF/23/4/Rev.1

٧٦- وفي غضون ذلك، دعت اللجنة المحكمة إلى صياغة موجز للمعايير والضمانات المتعلقة بالأخذ بخيار الاستثمار الطويل الأجل، يشمل المزيد من التوضيحات بشأن ما قد يترتب عن هذا الخيار في النظام المالي والتعليمات الإدارية، على أن يقدم الموجز إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٦- المحاسبة التحليلية

٧٧- أحاطت اللجنة علماً بالتقدم المحرز بفضل تطبيق أداة تحديد التكلفة على أساس الأنشطة، وهي أحد أشكال نموذج المحاسبة التحليلية، على البيانات المالية لعام ٢٠١٣. وذكرت المحكمة في تقريرها إلى اللجنة أنه يجري حالياً تحسين هذه الأداة. وبناء على ذلك، دعت اللجنة المحكمة إلى تقديم عرض لنتائج تطبيق الأداة على البيانات المالية لعام ٢٠١٣ في الدورة الرابعة والعشرين للجنة، وتضمينه التكلفة المقدرة لإنشاء هذا النظام وإدارته. وأشارت اللجنة إلى الحاجة الملحة إلى التوفر على تقديرات التكلفة المتعلقة بالإجراءات والقضايا المعروضة على المحكمة لأغراض تعزيز فعالية تحليل الميزانية الذي تقوم به اللجنة.

٧- بيانات الأداء المالي في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

٧٨- كان معروضا على اللجنة تقرير المحكمة الجنائية الدولية عن أداء ميزانيتها إلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤،^{١٩} فضلا عن توقعات الأداء إلى غاية ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ في منتصف العام بلغ ٥٢,٠ في المائة، أو ٦٣,٢٣ مليون يورو من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤، والبالغة ١٢١,٦٦ مليون يورو. ويمثل ذلك زيادة قدرها ٤,٩ في المائة مقارنة بمعدل التنفيذ في العام الماضي، الذي بلغ ٤٧,١ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣. وتتوقع المحكمة معدل تنفيذ يبلغ ٩٨,٠ في المائة، أو ١١٩,٢٤ مليون يورو في نهاية العام بالنسبة للميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤. وإذا صحّت توقعات المحكمة، فإنها ستكون في وضع يمكنها من استيعاب نفقات إضافية تصل إلى ٢,٤٢ مليون يورو مقابل طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ المقدمة حتى الآن ضمن ميزانيتها العادية.

٧٩- وفيما يخص النفقات المتوقعة لنهاية العام ٢٠١٤ لكل بند من بنود الإنفاق، تقدر المحكمة أن يبلغ معدل التنفيذ ٩٧,٨ في المائة من تكاليف الموظفين و ٩٦,٦ في المائة من التكاليف غير المتعلقة بالموظفين. ومن المتوقع أن يبلغ معدل التنفيذ المتعلق بالقضاة ١١٥,٠ في المائة، نظراً لزيادة تكلفة نظام المعاشات التقاعدية وعدم استلام الأقساط المستردة. ولاحظت اللجنة أن معدل التنفيذ الفعلي للوظائف الثابتة بلغ ٤٦,٨ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه عام ٢٠١٤. وإذ بلغ معدل شغور الوظائف ١١,٥٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، فقد تم شغل ٦٧٦ من أصل ٧٦٤ من الوظائف المعتمدة.

٨٠- أما فيما يخص حالة تنفيذ الميزانية في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ وتوقعات الإنفاق لنهاية العام ٢٠١٤ لكل برنامج رئيسي، بلغ معدل التنفيذ في جهاز القضاء ٤٥,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، ومن المتوقع أن يبلغ ١٠٠ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨١- وبلغ معدل التنفيذ في مكتب المدعي العام ٤٦,٨ في المائة ومن المتوقع أن يبلغ ٩٨,٨ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨٢- ونفذ قلم المحكمة ٥٣,٠ في المائة من ميزانيته المعتمدة لعام ٢٠١٤ ويتوقع تحقيق معدل تنفيذ قدره ٩٧,٥ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.

٨٣- وتوقعت أمانة الجمعية تنفيذ ٩٥,٨ في المائة من ميزانيتها في نهاية العام ٢٠١٤، على الرغم من أنها لم تنفذ سوى ٢٦,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤.

- ٨٤- ونفذت أمانة الصندوق الاستئماني ٣٨,٩ في المائة من ميزانيتها المعتمدة لعام ٢٠١٤ وتوقع تنفيذ ١٠٠ في المائة في نهاية العام ٢٠١٤.
- ٨٥- ويتوقع مكتب مدير مشروع المباني الدائمة تنفيذ ١٠٠ في المائة من ميزانيته، مقابل معدل التنفيذ البالغ ٤٢,٢ في المائة في ٣٠ حزيران/يونيه.
- ٨٦- وأخيراً، بلغ التنفيذ المتوقع في آلية الرقابة المستقلة في نهاية العام ٢٠١٤ معدل ٣٣,٥ في المائة نظراً لأن معظم مخصصات التكاليف غير المتعلقة بالموظفين لن تستخدم، إذ ليس من المتوقع أن تبدأ الآلية عملها بالكامل قبل العام المقبل.
- ٨٧- أما البرنامج الجديدان، وهما البرنامج الرئيسي الخامس (المباني المؤقتة) والبرنامج الفرعي السابع-٢ (المباني الدائمة - الفوائد)، فمن المتوقع أن يحققا معدل تنفيذ يبلغ ١٠٠ في المائة و ١٠١ في المائة على التوالي.
- ٨٨- وفيما يخص أداء ميزانية إخطارات صندوق الطوارئ، كانت اللجنة قد تلقت أربعة إخطارات باللجوء إلى صندوق الطوارئ بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٤، بلغ مجموعها ٥٠٠ ١٦١ ٢ يورو. وأبلغ قلم المحكمة اللجنة بأن توجه تجاه إخطارات صندوق الطوارئ يتمثل في اتخاذ إجراءات لتأجيل الإخطارات ورصد مستوى التنفيذ الفعلي بعناية.
- ٨٩- وإلى غاية ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، كانت المحكمة قد نفذت ١٢,٥ في المائة، أو ٠,٢٧ مليون يورو من مجموع أربعة إخطارات قدرها ٢,١٦ مليون يورو (مقارنة مع ٧,٢١ مليون يورو في ٣٠ حزيران/يونيه من العام الماضي). وأشارت المحكمة إلى أن معدل التنفيذ المتوقع في نهاية العام ٢٠١٤ سيبلغ ٩٧ في المائة، أو ٢,١ مليون يورو (مقارنة بتوقعات العام الماضي، التي بلغت ٨٦,٦ في المائة، أو ٦,٢٤ مليون يورو في ٣١ كانون الأول/ديسمبر).
- ٩٠- وكررت اللجنة توصيتها بأن تقتصر المحكمة في طلباتها للاستفادة من صندوق الطوارئ على ما تدعو له الضرورة القصوى فقط. وطلبت اللجنة من المحكمة أن تقدم^{٢٠} إلى الجمعية توقعات مستكملة تشمل الإنفاق الفعلي من كل من الميزانية العادية وإخطارات صندوق الطوارئ حتى نهاية تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

٨- تحقيق وفورات في قلم المحكمة ومكتب المدعي العام

- ٩١- طلبت الجمعية إلى المسجل، كجزء من خطته لإعادة التنظيم، تحقيق وفورات لا تقل على ثلاثة في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة، على أن يتم إيجاد تلك الوفورات خلال عام ٢٠١٤، وطلبت إلى المسجل أن يقدم تقريراً إلى الجمعية عن التقدم المحرز في التنفيذ، بما في ذلك ما يتعلق بالوفورات وأوجه الكفاءة والتأزر.
- ٩٢- وحدد تقرير المسجل عن الوفورات المحققة في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٤ وفورات بقيمة ٢,٢ مليون يورو، أو ٣,٤ في المائة من الميزانية البرنامجية المعتمدة لقلم المحكمة لعام ٢٠١٤، والتي بلغت ٦٦,٣ مليون يورو. ولاحظت اللجنة أن أكبر الوفورات تحققت في مجالات تكاليف الموظفين (٤٨٨ ٧٠٠ يورو)، والمساعدة المؤقتة العامة (٨٠٠ ٢١٤ يورو)، ومعظمها عن طريق تأخير التوظيف، ومكتب المستشار القانوني للضحايا (٤٥٦ ٦٠٠ يورو)، نتيجة تنفيذ نظام صارم لدفع الأتعاب لأفرقة دفاع الضحايا على أساس الأنشطة، والاستعانة إلى أقصى حد ممكن بمكتب المستشار القانوني العام للضحايا بدل المحامين الخارجيين، والسفر (٦٠٠ ٢٠٢ يورو) من خلال تحديد أولويات خطط السفر وتعديلها، ونفقات التشغيل العامة (٦٠٠ ٢٧١ يورو) بالمرج بين عدة تدابير منها اتخاذ معايير أدنى في تجديد المباني المؤقتة وفي الخدمات التعاقدية (٢٨٧ ٢٠٠ يورو)، نتيجة لاستعراض الخدمات الخارجية، ومن التدريب (١١٥ ٩٠٠ يورو) من خلال مراجعة خطط التدريب وتعليق بعض الدورات التدريبية.

^{٢٠} من خلال اللجنة، وفقاً للمادتين ٧-٦ و ٨-٦ من النظام المالي والقواعد المالية.

٩٣- ولاحظت اللجنة أن العديد من تدابير الكفاءة التي تم اتخاذها أثمرت وفورات حقيقية يمكن أن تستمر على مدى العديد من سنوات الميزانية، وأشارت أيضا إلى أن بعض هذه الوفورات تحقق من خلال تأجيل الأنشطة، مما يحتمل أن يؤدي بالتالي إلى ارتفاع النفقات في الميزانيات المقبلة. وعلاوة على ذلك، أبلغت اللجنة بأن التقرير لم يحدد إلا الوفورات الأولية، التي قد يكون من الضروري التضحية بها إذا تغيرت الظروف خلال السنة المالية. وأفاد المسجل أيضا أن المزيد من أوجه الكفاءة والتأزر يمكن أن يتحقق باستكمال مشروع إعادة تنظيم قلم المحكمة، ويتجنب الازدواجية بعناية وتجميع موارد كافة أجهزة المحكمة ووحدها الأخرى.

٩٤- وأوصت اللجنة بأن يواصل قلم المحكمة تحديد وفورات طوال عام ٢٠١٤ وبعده، وأن يقدم تقريرا إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن النتائج النهائية للوفورات التي تم تحديدها حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، وعن أوجه الكفاءة والتأزر الإضافية التي تم تحديدها بعد الانتهاء من مشروع إعادة التنظيم.

٩٥- وقد رحبت الجمعية أيضا بمهدف الكفاءة المحدد للمدعية العامة في اثنين في المائة من الوفورات، والذي تم حسابه على أساس الأموال المخصصة لموارد التحقيق في عام ٢٠١٤، وطلبت إلى المدعية العامة أن تقدم إلى الجمعية، عن طريق اللجنة في دورتها الثانية والعشرين والثالثة والعشرين، تقريرا بشأن التقدم الحرز في تنفيذ الاستراتيجية، مع التركيز بوجه خاص على التدابير الرامية إلى زيادة الجودة والكفاءة، وخاصة في مجالات التوظيف والقدرة على الاستيعاب وإدارة التغيير. ولم تُبلغ اللجنة عما إذا كانت تدابير تحقيق نسبة اثنين في المائة من الوفورات في الأموال المخصصة لموارد التحقيق في عام ٢٠١٤ قد تم تطبيقها أو كيفية القيام بذلك، وبالتالي أوصت بأن تقدم المدعية العامة إلى اللجنة، في دورتها الرابعة والعشرين، تقريرا بشأن تطبيق تلك التدابير.

٩- صندوق الطوارئ

٩٦- في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، بلغ الرصيد الافتتاحي لصندوق الطوارئ ما قدره ٧,٤٦ مليون يورو.

٩٧- وحتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، كانت المحكمة قد قدمت ستة إخطارات باللجوء إلى صندوق الطوارئ لتغطية النفقات في حالات مختلفة، كما هو موضح في المرفق الرابع، بمبلغ إجمالي منقح قدره ٣ ٨١٥ ١٠٠ يورو.

٩٨- وأظهرت لحة عامة عن الطلبات المقدمة في عام ٢٠١٤ أن أصل المبلغ المطلوب الذي قدره ٣ ٨١٥ ١٠٠ يورو، أنفق ما قدره ٧٠٠ ٧٨٩ ١ يورو، أو ٤٦,٩ في المائة، في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤.

٩٩- ولاحظت اللجنة بارتياح أن المحكمة قدمت إليها في كل دورة من دوراتها جدولاً يبين توزيع الأموال المطلوبة على فئات الإنفاق، وأن المحكمة استمرت في إرسال تقارير إلى اللجنة في غضون ٦٠ يوما بعد كل إخطار.^{٢١}

١٠٠- وأكدت اللجنة مرة أخرى أنه يجب التفكير في استخدام صندوق الطوارئ فقط عندما لا يكون من الممكن التنبؤ بالحدث الذي ينشأ عنه الطلب، أو لا يمكن تقديره بدقة عند وضع الميزانية. ومن هذه الأحداث نشوء حالة جديدة أو حدوث تطورات غير متوقعة في قضية جارية. وحثت اللجنة المحكمة على مواصلة التحلي بالانضباط الصارم جدا بشأن الميزانية عند تقديم طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ. وعلاوة على ذلك، شجعت اللجنة المحكمة على مواصلة بذل كل جهد ممكن لاستيعاب جميع النفقات غير المتوقعة في الميزانية العادية.

^{٢١} الوثائق الرسمية... الدورة الحادية عشرة... ٢٠١٢ (ICC-ASP/11/20)، المجلد الثاني، الجزء باء-٢، الفقرة ٢٩.

١٠- أوجه التأزر

١٠١- لاحظت اللجنة مع التقدير تركيز مكتب المدعي العام وقلم المحكمة والصندوق الاستئماني وأمانة الجمعية على مسألة تحقيق أوجه التأزر.^{٢٢} وبدلاً من مواصلة السير قدماً في عزلة في حين أن لكل هذه الأجهزة العديد من الوظائف المماثلة، أوصت اللجنة بقوة بأن تتشاور الأجهزة فيما بينها، تمشياً مع التقدم المحرز في مشروع إعادة التنظيم وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، من أجل الاستفادة من أوجه التأزر الممكنة في المجالات التالية، مع احترام الاستقلال والسرية المطلوبين لتمكين مكتب المدعي العام من أداء واجباته:

(أ) خدمات اللغات؛

(ب) الموارد البشرية؛

(ج) العمليات الميدانية؛

(د) شعبة الخدمات الإدارية المشتركة وشعبة خدمات المحكمة؛

(هـ) حضور الضحايا في المحكمة؛

(و) الإعلام والتوثيق.

١٠٢- وطلبت اللجنة أن يتم تضمين نتائج أوجه التأزر المذكورة في الفقرة ٥٢ أعلاه في التقرير المطلوب تقديمه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

باء- المسائل الإدارية

١- الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة

١٠٣- نظرت اللجنة في التقرير المتعلق باستعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة، ولاحظت أن الجدول الزمني لإنجاز المشروع ينتهي في آخر تموز/يوليه ٢٠١٥، وسيتم تنفيذه على أربع مراحل هي: أساس قلم المحكمة وتصميمه التنظيمي، وتدابير التغيير الفوري، واستعراض الأداء الوظيفي، وإفغال المشروع.

١٠٤- وأبلغت اللجنة بالهيكل الجديد وبإنشاء فريق إدارة قلم المحكمة، المؤلف من المسجل وثلاثة من مدراء الشعب، وبإحداث قسم للخدمات القانونية بقلم المحكمة لإضفاء المركزية على وظيفته القانونية الجزئية حالياً. وعلاوة على ذلك، يتوخى مشروع إعادة التنظيم توحيد جميع الوظائف المتعلقة بالضحايا في مكتب جديد معني بالضحايا، وتوحيد جميع وظائف دعم الدفاع في مكتب جديد معني بالدفاع. كما إن من المقترح إعادة تصميم المكاتب الميدانية لتعزيز تأثيرها وتمكينها من تولي مزيد من المسؤوليات الفنية.

١٠٥- ولاحظت اللجنة أن على الرغم من سهولة تنفيذ الهيكل المتوخى، فإن إنشاء المكتب المعني بالضحايا والمكتب المعني بالدفاع يتطلبان تعديل النظام الأساسي للمحكمة، وبالتالي الحصول على موافقة القضاة بحلول نهاية عام ٢٠١٤. ولذلك، لن يُعرف التأثير الكامل لمشروع إعادة التنظيم على عدد الوظائف ومجموع اعتمادات الميزانية ذات الصلة إلا في نهاية المرحلة الحالية من المشروع في آذار/مارس ٢٠١٥. وأوصت اللجنة بأن يتم تضمين التأثير الكامل لمشروع إعادة التنظيم في التقرير المطلوب في الفقرة ٥٢ أعلاه، ليقدم إليها في دورتها الرابعة والعشرين، وألا تتم الموافقة على وظيفة المساعدة العامة المؤقتة في قسم الموارد البشرية إلا بعد الانتهاء من إنجاز المشروع.

^{٢٢} ICC-ASP/13/10، الفقرة ١٤٠ (ب).

٢- السياسة المتعلقة بالالتزامات استحقاقات الموظفين

(أ) معلومات أساسية

١٠٦- أقرت اللجنة في اجتماعيها الأخيرين مناقشة أولية حول الطريقة التي تتبعها المحكمة في حساب التزامات مستحقات الموظفين، مثل الإجازات السنوية، ومنح العودة إلى الوطن، وبدلات الانتقال، والتأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين. وكان الدافع لهذه المناقشة هو توصية المراجع الخارجي للحسابات في تقريره عن البيانات المالية لعام ٢٠١٢ بوقف تمويل التزامات مستحقات الموظفين إلى أن يتم إنشاء آلية تمويل مناسبة، وباستثمار الأموال وفقا لاستراتيجية تنوحي الأجل المتوسط أو الطويل. وعلاوة على ذلك، أوصى المراجع الخارجي بأن تعيد الجمعية النظر في المبالغ المتراكمة (البالغة ١٠,٩ مليون يورو في ذلك الوقت)، إذ لا يوجد شرط قانوني يفرض تمويل هذه الاستحقاقات بكاملها.

١٠٧- وردا على ذلك، اقترحت اللجنة بعدم الموافقة على الاعتماد البالغ ٠,٨ مليون يورو في ميزانية عام ٢٠١٤ إلى حين وضع سياسة بشأن المستحقات المقبلة. وذكرت المحكمة عندئذ أن التزامات استحقاقات الموظفين الطويلة الأجل ينبغي، كقاعدة عامة، تمويلها بالكامل بينما يتم تمويل الالتزامات القصيرة الأجل، مثل الإجازات السنوية، بنسبة ٥٠ في المائة. غير أن اللجنة طلبت من المحكمة معلومات أكثر تفصيلا عن الطريقة التي تحسب بها الالتزامات، بما في ذلك الافتراضات المتعلقة بالسحب السنوي المتوقع من استحقاقات الموظفين في السنوات المقبلة.

(ب) منهجية حساب المستحقات

١٠٨- كان معروضا على اللجنة التقرير الذي طلبته بشأن المنهجية.^{٢٣} ويبيّن التقرير الطريقة التي تصنف بها التزامات استحقاقات الموظفين بوصفها قصيرة الأجل أو طويلة الأجل. وعلاوة على ذلك، أوضح التقرير أن حساب الاستحقاقات القصيرة الأجل حساب واضح ومباشر، في حين أن حساب الاستحقاقات الطويلة الأجل معقد ويقوم به خبراء ائكتواريون معتمدون. وقدم التقرير أيضا مثالا توضيحيا عن الفرق بين التدفقات النقدية الخارجة والنفقات القائمة على أساس الاستحقاق والالتزام، ونظرة عامة على التدفقات النقدية الخارجة المتوقعة في المستقبل.

(ج) ملاحظات اللجنة

١٠٩- رأت اللجنة أن ضرورة تمويل التزامات استحقاقات الموظفين مقدّما، ونطاق ذلك التمويل، سواء كان كليا أو جزئيا، يتطلب تحليلا أعمق.

١١٠- وبغية وضع هذه المسائل في إطارها الصحيح، تود اللجنة أن تذكّر بما يلي:

١- أن من الآن فصاعدا، سيتم ضمان شفافية التزامات مستحقات الموظفين من خلال الإبلاغ بها في البيانات المالية بما يتفق مع المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام. وعلى الرغم من أن المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام سوف تتطلب المحاسبة عن التزامات استحقاقات الموظفين، فلا يوجد في هذه المعايير (أو غيرها) ما يلزم بتمويل تلك الالتزامات مقدّما. ويعد تحديد نطاق تمويل الالتزامات مقدما قرارا سياسيا يتعين على الجمعية اتخاذه؛

٢- أنه تجدر الإشارة أيضا إلى أن جزءا كبيرا من ميزانية المحكمة كانت دائما مخصصا للوفاء بالتزامات ذات طبيعة طويلة الأجل (مثل استحقاقات القضاة عن خدمتهم لمدة تسع سنوات)،^{٢٤} وأن الميزة السنوية للالتزامات الطويلة الأجل عند استحقاقها أدت وظيفتها بشكل جيد؛

^{٢٣} CBF/23/4/Rev.1.

^{٢٤} يغطي التأمين في شركة أليانز استحقاقات المعاش التقاعدي للقضاة (٦,٢ مليون يورو) بكاملها.

٣٠ أن الوضع المالي للمحكمة فيما يتعلق بتمويل التزامات استحقاقات الموظفين يظل وضعاً مريحاً. وبين أحدث تقييم ائتماري متاح، وهو الذي أجرته شركة ديلويت (Deloitte) إلى غاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، أن الجزء الأكبر من التزامات استحقاقات الموظفين ممول بنسبة ١٠٠ في المائة. وينطبق ذلك على منح العودة إلى الوطن/بدلات الانتقال، وتكاليف نقل الأمتعة، والسفر عند إنهاء الخدمة، وغير ذلك من المستحقات الطويلة الأجل البالغ مجموعها ١١,٦ مليون يورو والمغطاة بالكامل بأصول سائلة بنفس المقدار. ولا يشمل ذلك الإعانة التي تمت الموافقة عليها مؤخراً لدعم التأمين الصحي بعد انتهاء الخدمة للمتقاعدين، التي قدرت شركة ديلويت أن قيمته تبلغ ٦,٧ مليون يورو. ومع ذلك، وبما أن المحكمة مؤسسة في بداية تاريخها، فإن هذه الاستحقاقات تتراكم تدريجياً مع تأثير محدود في الميزانية خلال السنوات القليلة القادمة. وبالنظر إلى نسبة تغطية تمويلها الحالية، فإن المحكمة في وضع جيد مقارنة مع منظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة.^{٢٥}

١١١- ومع ذلك، اتفقت اللجنة مع المحكمة بألا يسمح للالتزامات غير الممولة بأن تسبب عبئاً مالياً قد تعاني منه المؤسسة في المستقبل، مما قد ينتج عنه ضغط لا داعي له على أعمالها الأساسية. ويجب ألا تصبح نسبة حجم التزامات استحقاقات الموظفين ومدى نضجها في مقابل الميزانية أمراً لا يمكن تحمله. وبغية إجراء تقييم أفضل لأية مخاطر في الأجل الطويل وتحديد الاستجابة السياسية المناسبة، دعت اللجنة المحكمة إلى إعداد سيناريوهات طويلة الأجل للتنبؤ بحجم الميزانية في ظل افتراضات مختلفة، إلى جانب ما يماثل ذلك من حجم التزامات استحقاقات الموظفين ومدى نضجها، موزعة حسب فئات تلك الالتزامات. وينبغي إدراج مستحقات القضاة في تلك التنبؤات. وطلبت اللجنة تقديم تقرير إليها عن ذلك في دورتها الرابعة والعشرين.

١١٢- وفي ضوء المناقشة الجارية بشأن السياسات، رحبت اللجنة بكون المحكمة لم تقدم طلباً في الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥ بإضافة تمويل مقدم إلى المستحقات القائمة بالفعل. وقد أفضى ذلك إلى تخفيف عبء الميزانية بمقدار ١,٢ مليون يورو.

(د) مستحقات القضاة

١١٣- لاحظت اللجنة أن الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ لمرتبات واستحقاقات القضاة تشمل مستحقات الإجازة السنوية وبدلات انتقال القضاة، وقدرها ٤٠٦ ٠٠٠ يورو. وهذا المبلغ يمثل ١٠٠ في المائة من السيولة اللازمة لتغطية الالتزامات المتعلقة بالقضاة.

١١٤- وبما أن المرتبات والاستحقاقات تخضع للوائح تنظيمية مختلفة وافقت عليها الجمعية في دورتها الثالثة،^{٢٦} أوصت اللجنة بالموافقة على ٥٠ في المائة من الموارد المطلوبة لهذا الغرض والبالغة ٤٠٦ ٠٠٠ يورو، إلى حين موافقة الجمعية على سياسة شاملة بشأن المستحقات، بما في ذلك مستحقات القضاة.

٣- تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام

١١٥- قررت الجمعية في دورتها السابعة أن تعمل المحكمة على تنفيذ المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام في الفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٥.^{٢٧}

^{٢٥} للاطلاع على تفاصيل تمويل الالتزامات المتعلقة باستحقاقات الموظفين في المنظمات التابعة للأمم المتحدة، انظر المرفق الأول لتقرير المحكمة عن المسائل المتعلقة بالسياسات (CBF/22/9).

^{٢٦} الوثائق الرسمية... الدورة الثالثة... ٢٠٠٤ (ICC-ASP/3/25)، الجزء الثالث، ICC-ASP/3/Res.3، المرفق.

^{٢٧} الوثائق الرسمية... الدورة السابعة... ٢٠٠٨ (ICC-ASP/7/20)، المجلد الأول، الجزء الأول، الفقرة ٣٤.

١١٦- وبلغ إجمالي المبلغ المعتمد لهذا المشروع المتعدد السنوات ١ ٩١٧ ٥٥٠ يورو. وتم توزيع التمويل العام للمشروع طوال مدته على أساس سنوي، استنادا إلى الأنشطة المقرر القيام بها في كل سنة من تلك السنوات. وكان من المتوقع أن يبلغ الإنفاق التراكمي للفترة من ٢٠١١ إلى ٢٠١٤ ما قدره ١ ٧٣٦ ٥٠٠ يورو وكان من المقرر الانتهاء من المشروع في حزيران/يونيه ٢٠١٥.

١١٧- ورحبت اللجنة بأن مشروع المعايير المحاسبية الدولية يسير على النحو المخطط له، سواء من حيث ميزانيته أو جدولته الزمني. وقد أكد المراجعون الخارجيون للجنة أن المحكمة في وضع جيد لإفقال مهامها السنة وإعداد أول بيانها المالي الممثلة للمعايير المحاسبية الدولية لعام ٢٠١٤. ولاحظت اللجنة أن المراجعين الخارجيين سيجرون تقييما مائيا إضافيا خلال مهام المراجعة الخارجية المؤقتة في عام ٢٠١٥.

١١٨- وفي الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥، طلبت المحكمة مبلغ ١٧٣ ٦٠٠ يورو للأنشطة المقرر القيام بها في عام ٢٠١٥. وبالتالي من المتوقع أن يتم تنفيذ المشروع مع تحقيق وفورات صغيرة قدرها ٧ ٤٠٠ يورو بالمقارنة مع الميزانية المعتمدة أصلا، والبالغة ١ ٩١٧ ٥٥٠ يورو.

١١٩- وأبلغت اللجنة أنه لم تحدد أي تعديلات جديدة على النظام المالي فيما يتعلق بتنفيذ المعايير المحاسبية الدولية، سواء من جانب المحكمة أو من جانب المراجعين الخارجيين.

١٢٠- وطلبت اللجنة مدها في دورتها الرابعة والعشرين بمعلومات حول التنفيذ الفعلي للمعايير المحاسبية الدولية، وعن التقدم المحرز في التحضير لنقل جميع الأنشطة إلى موظفي قسم الميزانية والمالية بحلول أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

٤- المساعدة المؤقتة العامة

١٢١- أوصت اللجنة بأن تعزز المحكمة الشفافية والمساءلة بشأن سياساتها المتعلقة باستخدام المساعدة المؤقتة العامة، وأن تبلغ اللجنة عن ذلك في دورتها الرابعة والعشرين، ضمن تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية. ولاحظت اللجنة أن المراجع الخارجي أوصى بوضع بندين مستقلين في الميزانية، وهما بند المساعدة الطويلة الأجل وبند المساعدة المؤقتة القصيرة الأجل، وذلك استنادا إلى فترات الاحتياج. وكررت اللجنة توصياتها السابقة فيما يتعلق بسياسات المحكمة في استخدام وظائف المساعدة المؤقتة العامة. وتتطلع اللجنة إلى النظر في مقترحات المحكمة في دورتها الرابعة والعشرين، بما في ذلك إمكانية استخدام عقود المساعدة المؤقتة العامة المتعددة السنوات.

١٢٢- ولاحظت اللجنة عزم المحكمة على تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، بالإضافة إلى تحويل وظائف أفراد الأمن الذي أوصت به كاستثناء من توصيتها السابقة^{٢٨} بتجميد إنشاء الوظائف في انتظار عرض "هيكل" المحكمة. وفي هذا الصدد، فإن اللجنة لا تتفق مع المحكمة على أن معايير تحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة التي قدمت إلى اللجنة ستكون أساسا جيدا لطلبات التحويل في عروض الميزانيات المقبلة. وعلى وجه الخصوص، فإن المعيار القائل "يجب أن يكون شاغل الوظيفة قد قضى فيها مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، ويجب أن يكون أداؤه مرضيا على الأقل" معيار يحتاج إلى إعادة النظر، حيث أن مدة ثلاث سنوات لا تكفي لتبرير أن للمحكمة حاجة "دائمة" لتلك المهام، نظرا لطول الإجراءات القضائية حتى الآن، ونظرا لأن تقييمات أداء شاغل الوظيفة لن توفر أدلة على أن هناك حاجة للمهام المذكورة على أساس دائم.

١٢٣- وأعربت اللجنة عن قلقها إزاء تكرار ممارسة المحكمة المتمثلة في اللجوء إلى الاستعانة بالعديد من "وظائف المساعدة المؤقتة العامة غير الموافق عليها". وفي حين أشارت اللجنة إلى ضرورة توخي بعض المرونة لمواجهة الظروف المتغيرة أثناء تنفيذ الميزانية المعتمدة، فإن الإفراط في استخدام "وظائف المساعدة المؤقتة

^{٢٨} ICC-ASP/13/5، الفقرة ٥٨.

العامة غير الموافق عليها" من شأنه أن يمس بالانضباط في تنفيذ الميزانية، وبسلطة الرقابة الإدارية المناسبة التي تمارسها الجمعية من خلال الموافقة على الميزانية المقترحة.

٥- سن التقاعد

١٢٤- لاحظت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة لم تتخذ أي قرار بشأن السن الإلزامية لانتهاء خدمة الموظفين الذين التحقوا بالعمل في المنظمة قبل ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وأن منظمات دولية أخرى في منظومة الأمم المتحدة اتبعت نهجاً مختلفاً. وأوصت اللجنة بأن تواصل المحكمة تطبيق الحل المؤقت في انتظار قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، على نحو ما أوصت به اللجنة في دورتها الحادية والعشرين. ويتمثل الحل المؤقت في منح تمديدات تصل إلى نهاية عام ٢٠١٥ للموظفين الذين يبلغون سن الثانية والستين في عام ٢٠١٤ والذين سيبلغونه في عام ٢٠١٥ إذا يرغبون في مواصلة الخدمة في المحكمة، ما لم يكن الموظف يخضع للفصل لأسباب أخرى غير السن، وذلك وفقاً للنظامين الأساسي والمالي لموظفي المحكمة. وطلبت اللجنة من المحكمة أن تقدم تقريراً عن القرارات المحتملة أن تتخذها الجمعية العامة للأمم المتحدة وعن النهج المتبعة في المنظمات الدولية الأخرى، لتتخذها اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٦- التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة

١٢٥- كررت اللجنة الإعراب عن قلقها إزاء استمرار عدم التوازن في التمثيل الجغرافي للموظفين في المحكمة، وتوصيتها بأن تبذل المحكمة مزيداً من الجهود لتحسين هذا الوضع، وبأن تقدم تقريراً عن التدابير المتخذة والنتائج والمقترحات إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين، كجزء من تقرير المحكمة عن إدارة الموارد البشرية. ولاحظت اللجنة أن التغييرات الهيكلية الكبيرة الجارية التي تهم العديد من الوظائف الثابتة ووظائف المساعدة المؤقتة العامة، مثل إعادة تنظيم قلم المحكمة وتنفيذ الخطة الاستراتيجية لمكتب المدعي العام، سوف تتيح للمحكمة فرصة فريدة لمعالجة الاختلال المزمن في التمثيل الجغرافي، وأوصت اللجنة بأن تدرج المحكمة إفادة عن أثر هذه المشاريع على التمثيل الجغرافي للموظفين في سياق تقريرها عن إدارة الموارد البشرية الذي ستقدمه إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين.

٧- الاستشاريون

١٢٦- اتفقت اللجنة مع رأي المراجع الخارجي بإزالة بنود الميزانية المتعلقة بالاستشاريين من جزء "الموظفين الآخرين" في جداول الميزانية وإدراجها في جزء "غير الموظفين" في تلك الجداول، إذ لا يفترض أن ينجز الاستشاريون مهاماً بصفتهم يقومون مقام موظفي المحكمة أو يعادلونهم. وأوصت اللجنة بأن تنفذ المحكمة هذا التعديل اعتباراً من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥. كما كررت اللجنة توصياتها السابقة بشأن الاستشاريين واتفاقيات الخدمات الخاصة، وتتطلع إلى النظر في مقترحات المحكمة في دوراتها المقبلة وفق طلبها.

٨- إدارة الأصول

١٢٧- أحاطت اللجنة علماً بأن المحكمة عملت على استعراض وتعزيز إجراءات إدارة أصولها، وأن قسم الخدمات العامة واصل عملية تنقية سجلات الأصول على مدى العامين الماضيين، تمهيداً لتنفيذ وحدة

إدارة الأصول الجديدة في نظام ساب (SAP) لإدارة موارد المؤسسة. ونصحت اللجنة المحكمة بأن تغتنم هذه الفرصة، وأوصت بما يلي:

- (أ) من أجل تحديد أماكن وجود المعدات المفقودة وتقليص مقدارها، ينبغي لقسم الخدمات العامة تطبيق نظام الشفرة الشريطية على كل قطعة من المعدات والأثاث، وإسنادها للموظفين الذين يستخدمونها. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن وضع قائمة بالمعدات والأثاث ليقوم الموظفون بتوقيعها وفق الأصول. ويمكن إسناد المعدات العامة، مثل الطابعات الكبيرة الموجودة في الممرات، إلى الموظف/المساعد الإداري في ذلك القسم أو الوحدة. وينبغي تطبيق هذا الإجراء في المباني الدائمة والمكاتب الميدانية؛
- (ب) ينبغي الحفاظ على جميع المعدات، بما في ذلك القطع الجذابة بطبيعتها، وذكرها بشكل صحيح في البيانات المالية من خلال تعزيز ضوابط تتبع الأصول؛
- (ج) ينبغي لقسم الخدمات العامة أن يقوم بتحديث قوائم المعدات والأثاث مرة واحدة في السنة على الأقل؛
- (د) اغتنمت اللجنة هذه الفرصة للتشديد على أنه، استعداداً للانتقال إلى المباني الدائمة الجديدة، وبالنظر للكمية الكبيرة من المعدات والأثاث التي سيتم نقلها من المباني الحالية أو شرائها، يجب على المحكمة أن تعزز إجراءات سيطرتها على أصولها.

٩- الضيافة

١٢٨- أوصت اللجنة بأن تتم الموافقة على اعتمادات الضيافة في عام ٢٠١٥ لجميع الأجهزة في نفس مستوى الميزانية المعتمدة ٢٠١٤.

جيم- المسائل المتعلقة بمراجعة الحسابات

١- البيانات المالية للمحكمة للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، والبيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣

١٢٩- رحبت اللجنة بالعرض الذي قدمه المراجع الخارجي وأعربت عن تقديرها لنوعية العمل الذي أنجزه.

١٣٠- وعرض المراجع الخارجي تقريره عن البيانات المالية للمحكمة^{٢٩} والصندوق الاستئماني^{٣٠}، وأبلغ اللجنة بأن البيانات خالية من الأخطاء المادية وبينت الوضع المالي للمحكمة والصندوق الاستئماني بشكل نزيه، وأنه قادر على الإدلاء برأي غير مشفوع بتحفظات.

١٣١- وتمشيا مع التوصية الثانية التي قدمها المراجع الخارجي بخصوص لجنة مراجعة الحسابات ومكتب المراجعة الداخلية، أوصت اللجنة بنقل ميزانية مكتب المراجعة الداخلية إلى البرنامج الرئيسي السابع-٦ من أجل ضمان الاستقلال التام للمكتب. ويتشاور مدير مكتب المراجعة الداخلية مع المسجل بشأن المسائل الإدارية التي يتلقى فيها المكتب مساعدة قلم المحكمة.

^{٢٩} ICC-ASP/13/12 و Corr.1.

^{٣٠} ICC-ASP/13/13.

٢- لجنة مراجعة الحسابات

١٣٢- أشارت اللجنة إلى أن طلباتها بإعادة النظر في اختصاصات لجنة مراجعة الحسابات وتشكيلها وتعييناتها ظلت معلقة لفترة طويلة. ولم تعقد لجنة مراجعة الحسابات أي اجتماع منذ حزيران/يونيه ٢٠١٢.

١٣٣- وافقت اللجنة مع رأي المراجع الخارجي بأن النظام الحالي - حيث تتكون لجنة مراجعة الحسابات من أعضاء داخليين وخارجيين وتعمل تحت إشراف رئاسة المحكمة - ليس نظاماً مرضياً، ووافقت على أن لجنة مراجعة الحسابات يجب حلها وإعادة إنشائها وفقاً لأفضل الممارسات الدولية، لمساعدة الجمعية في الاضطلاع بمسؤولياتها في الرقابة على عملية إعداد التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وعملية المراجعة الداخلية والخارجية.

١٣٤- وأوصت اللجنة بأن يتم تشكيل لجنة جديدة لمراجعة الحسابات، وبأن تتألف تلك اللجنة من أربعة أو خمسة أعضاء خارجيين ممن يتوفرون على مزيج مناسب من المهارات والخبرات في مجال المالية والمحاسبة، ومعارف مخصصة للمحكمة تشمل مجموع نطاق أعمال قطاع المراجعة الداخلية والخارجية للحسابات، وإدارة المخاطر، والامتثال التنظيمي والقانوني، وتكنولوجيا المعلومات وأمنها. وسيتم تعيين أعضاء لجنة مراجعة الحسابات لمدة ثلاث سنوات، وينبغي أن تكون مُدّد الخدمة متداخلة لأغراض الاستمرارية. ويمكن لأعضاء معينين من اللجنة تنظيم اختيار أعضاء مستقلين للجنة مراجعة الحسابات.

١٣٥- وأوصت اللجنة أيضاً بأن يتم حل لجنة المراجعة الحالية على الفور، وكتنبيه انتقالي في انتظار إنشاء لجنة المراجعة الجديدة، أن يتم تعيين لجنة خاصة لمراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥، تتألف من اثنين من أعضاء لجنة الميزانية والمالية ممن لهم الخبرة اللازمة في مراجعة الحسابات، ونائب رئيس الجمعية في لاهاي، وممثل عن المراجع الخارجي، ومدير ديوان رئيس المحكمة بصفة مراقب. وسيكون هذا الترتيب المؤقت هو الترتيب الأكثر فعالية من حيث التكلفة، إذ لم توضع أية ميزانية للجنة مراجعة الحسابات لعام ٢٠١٥.

١٣٦- وفي إطار هذه الترتيبات المؤقتة، سيعمل مدير مكتب المراجعة الداخلية تحت إشراف رئيس لجنة الميزانية والمالية؛ أما بعد إنشاء لجنة مراجعة الحسابات، فسيعمل مدير مكتب المراجعة الداخلية تحت إشراف رئيسها مباشرة. وسيطلب هذا الترتيب المؤقت الموافقة على خطة المراجعة التي يضعها مكتب المراجعة الداخلية ورصد تنفيذها لاحقاً.

دال- المساعدة القانونية

١٣٧- أوصت اللجنة في دورتها الثانية والعشرين بالكف عن تقديم تقارير فصلية إليها عن تطورات آلية المساعدة القانونية، وأوصت بأن يقدم لها بدل ذلك تقرير نصف سنوي في كل دورة من الدورتين اللتين تعقدتهما كل عام. ورحبت المحكمة بهذه التوصية وأبلغت اللجنة بأن أول تقرير نصف سنوي سيقدّم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، تلقت اللجنة تقريراً من قلم المحكمة عن الفترة من ١ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (تقرير قلم المحكمة الفصلي السادس عن المساعدة القانونية). وتضمن هذا التقرير تفاصيل الوفورات التي تحققت في هذه الفترة من خلال تنفيذ الآلية الجديدة لتقديم المساعدة القانونية لتلبية احتياجات مختلف المستخدمين، استناداً إلى مبدأ التوازن بين الموارد والوسائل المتاحة للمتهمين ومكتب المدعي العام. وخلال فترة ربع السنة قيد الاستعراض، بلغت الوفورات ٤٠٦ ٩٦٤ يورو، ليصل المجموع في النصف الأول من عام ٢٠١٤ إلى ٧١٢ ٥٢٦ يورو (أو ١٢,١٤ في المائة من الميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٤). واعتبرت اللجنة

هذا التقدم مشجعا وحثت قلم المحكمة على الحفاظ على هذا الزخم من أجل تحقيق أقصى قدر من الوفورات في المستقبل.

١٣٨- ومع ذلك، فإن اللجنة أعربت، أثناء دورتها الثانية والعشرين، عن بعض التحفظات حول جوانب من مقترحات تبسيط إجراءات المساعدة القانونية وأوصت بأن تبلغها المحكمة في دورتها الثالثة والعشرين بالتقدم المحرز في المناقشات التمهيدية مع ممثلي مكتب المستشار القانوني. ويفتقر التقرير الفصلي السادس الذي قدمه قلم المحكمة عن المساعدة القانونية إلى عنصر "مقترحات تبسيط إجراءات المساعدة القانونية"، وتتوقع اللجنة أن تتم تغطيته بالكامل في التقرير النصف سنوي الأول الذي سيقدّم إليها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وعلاوة على ذلك، حثت اللجنة بقوة على بذل كل الجهود لاسترداد المدفوعات الزائدة البالغة ٨٧٥ ٢٢ يورو المتعلقة بفريق الدفاع المعني بحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية.

قضية بيمبا

١٣٩- أبلغت اللجنة أن المدعى عليه السيد جان بيير بيمبا غومبو ليس مؤهلا للحصول على المساعدة القانونية لأنه ليس من المعوزين، وفي أيار/مايو ٢٠٠٨، بدأت المحكمة في تفقي أثر أمواله ومصادرها. ومع ذلك، وبما أنه على ما يبدو يواجه صعوبات مؤقتة في الحصول على الأموال لدفع الأتعاب القانونية الواجبة عليه، أمرت الدائرة الابتدائية الثالثة قلم المحكمة بدفع الأموال المطلوبة مقدما، رهنا باستردادها من السيد بيمبا، الذي وقع على وثيقة يوافق فيها على تسديد دينه إلى المحكمة. وبحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤، ستكون المحكمة قد دفعت مقدما ما مجموعه ٣٨٠,٩٤ ٢ ٧٩٩ يورو لدفاع السيد بيمبا.

١٤٠- وفي الوقت الحالي، سبق للمحكمة أن تلقت مبلغا مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو،^{٣١} وتلقت في أيار/مايو ٢٠١٤ مبلغ ٩٨٢,٢٥ ٢٠٦٧ يورو من دولة طرف نفذت أمر مصادرة رصيد حساب مصرفي يملكه السيد بيمبا. واقترح قلم المحكمة أن تقوم الجمعية بإنشاء حساب خاص، وبدلا من إعادة هذه الأموال إلى الدول الأطراف بصفتها أموالا فائضة، أن تأذن للمحكمة باستخدامها لتمويل المدفوعات المستمرة المقدمة عن السيد بيمبا في القضيتين كليهما اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٥.

١٤١- وبموجب المادة ٦-٥ من النظام المالي، يتم تمويل الحسابات الخاصة إما من خلال التبرعات الطوعية أو عن طريق الاشتراكات المقررة، في حين أن الإيرادات المعنية بالأمر توصف بأنها "إيرادات متنوعة" بموجب المادة ٧-١ من النظام المالي، لأنها تمثل دينا مستحقا للمحكمة من السيد بيمبا.

١٤٢- وأوصت اللجنة بأن تعامل الأموال المستردة من السيد بيمبا بوصفها إيرادات متنوعة وفقا للمادتين ٦-٥ و ٧-١ من النظام المالي، وأن تعاد إلى الدول الأطراف كجزء من الفائض المتوقع في عام ٢٠١٤.

١٤٣- ومع ذلك، لاحظت اللجنة أن الجمعية قد تنظر في إمكانية تعديل اشتراكات الدول الأطراف في مقابل الاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٥ على أساس الأموال الفائضة في عام ٢٠١٤، والناشئة عن هذه الإيرادات المتنوعة، بدلا من اتباع الإجراءات المعتادة المعمول بها بضم الإيرادات المتنوعة إلى الفائض النقدي الذي يتم تسليمه إلى الدول الأطراف اعتبارا من ١ كانون الثاني/يناير التالي للسنة التي يتم فيها الانتهاء من مراجعة حسابات الفترة المالية.^{٣٢} وهذا يعني انخفاضا في الاشتراكات لعام ٢٠١٥ بما قدره ٠,١ مليون يورو.

^{٣١} خلال الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١١، استردت المحكمة المبالغ التالية من السيد بيمبا: ٥٧٨,٥٧ يورو + ٦٨٩,٨٥ يورو + ٢٥ يورو +

٦٨ ٨٥٢,٢٢ يورو، أي ما مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو. واستخدمت المحكمة هذه الأموال لتسديد جزء من أتعاب المساعدة القانونية المقدمة للسيد بيمبا. وبالتالي، لم تُحمّل ميزانية المحكمة خلال تلك السنوات مبلغا مجموعه ١٢٠,٧٤ ١٦٤ يورو. وقد أعيدت تلك الأموال إلى الدول بوصفها أموالا فائضة عن السنوات التي تطابقتها.

^{٣٢} في هذه الحالة، سيكون التاريخ هو ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦.

١٤٤- ومن أجل تجنب النهج المخصص أو النهج القائم على فرادى الحالات في المستقبل، أوصت اللجنة بأن تحدد المحكمة إجراءات للتعامل مع قضايا تسديد الديون الناشئة عن دفع أتعاب المساعدة القانونية مقدما وتمويل المساعدة القانونية عندما تتلقى المحكمة أموالا من المدعى عليهم أثناء إجراءاتها القضائية، مع مراعاة اللوائح والقواعد التنظيمية المعمول بها في المحكمة، والاعتبارات القانونية والقضائية التي قد تكون ذات صلة، والدروس المستفادة من قضية بيمبا.

هاء- مشروع المباني الدائمة

١٤٥- أطلع رئيس لجنة الرقابة اللجنة على حالة المشروع، مع التركيز على رصد المخاطر المالية ومراقبتها. وقدم كل من مدير المشروع، والمحكمة، وخبير لجنة الرقابة المستقل تفسيرات إضافية. وكان معروضا على اللجنة التقرير المؤقت الأخير عن أنشطة لجنة الرقابة.^{٣٣}

١- لمحة عامة

١٤٦- أبلغت اللجنة بما يلي:^{٣٤}

- (أ) يستمر المشروع أساسا في التقدم وفقا لجدوله الزمني. ومن المتوقع أن تكتمل المباني وتكون جاهزة لانتقال المحكمة إليها اعتبارا من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥؛
- (ب) لا تزال التكاليف حتى الآن في حدود ميزانية المشروع الموحدة التي وضعتها الجمعية، والبالغة ١٩٥,٧ مليون يورو، والمؤلفة من ميزانية البناء التي تم تخفيضها (١٨٤,٤ مليون يورو) وميزانية الانتقال (١١,٣ مليون يورو). ومع ذلك، توجد حاليا ضغوط على الميزانيتين الفرعيتين كليهما. ومن الضروري اتخاذ تدابير لتوفير الأمن المالي للمشروع في حالة تجاوز التكاليف؛
- (ج) فيما يتعلق بميزانية الانتقال، تواصل استعراض جميع عناصرها خلال عام ٢٠١٤. وفي حين تم تحديد مزيد من الوفورات، فقد تم استيعابها في بنود الميزانية الأخرى التي تواجه تلك الضغوط. ولم تبقى أية مخصصات لمخاطر أنشطة الانتقال في الميزانية المنقحة البالغة ١١,٣ مليون يورو.
- ١٤٧- وقد أعيد تصميم الحيز المكتبي لاستيعاب الزيادة المتوقعة في عدد موظفي مكتب المدعي العام بحلول نهاية عام ٢٠١٦. ومن شأن ذلك أن يتيح حيزا فارغا لتلبية الاحتياجات الإضافية في المستقبل. كما إن المحكمة تدرس حاليا سبل الاستفادة من الحيز المكتبي المتوفر بشكل أكثر كفاءة.
- ١٤٨- ومدير المشروع والمحكمة واثقان من أن الانتقال إلى المباني الجديدة في الموعد المحدد لم يعد يواجه أي مخاطر. وأبلغ المسجل اللجنة أن بناء على ذلك، فقد أخطر أصحاب العقارات رسميا أن المحكمة تود إنهاء عقود إيجار المباني المؤقتة الحالية اعتبارا من نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥. وقد استحسننت اللجنة هذه المبادرة نظرا لمخاطر الاضطرار إلى تسديد مدفوعات إيجار إضافية تصل إلى ٣ ملايين يورو لو أن عقود الإيجار استمرت حتى مواعيد الإهاء الأصلية في عام ٢٠١٦.
- ١٤٩- ويقوم الفريق العامل المعني بالتكلفة الإجمالية للملكية بتدقيق تحليله للمسائل والخيارات المطروحة. وإذ أشارت اللجنة إلى التوصيات التي قدمتها في الاجتماع المعقود في نيسان/أبريل، تتطلع اللجنة إلى استكمال معلوماتها في دورتها الرابعة والعشرين.^{٣٥}

^{٣٣} CBF/23/10.

^{٣٤} تتضمن ميزانية الانتقال تكاليف من قبيل معدات المستخدمين غير المدجة، والتكاليف المتبقية المتعلقة بتسليم المباني المؤقتة إلى أصحابها، وتكاليف النقل.

^{٣٥} ICC-ASP/13/5، الفقرات من ٩١ إلى ١٠١.

٢- المخاطر المالية

(أ) التوقعات

١٥٠- كما ذكر آنفاً، تبين التوقعات المالية الحالية وجود مخاطر تتجاوز الميزانية المعتمدة للمشروع. وأوضح مدير المشروع أن استناداً إلى افتراضات أفضل الحالات، لا يزال هناك احتمال نقص في الإنفاق قدره حوالي ٠,٨ مليون يورو. ومع ذلك، ومن أجل توفير الأمن المالي للمشروع في أسوأ الحالات، ينبغي أن يؤذن مدير المشروع بالالتزام بأموال تتجاوز الحد الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو. وبالتالي فإن مدير المشروع والمحكمة يقترحان أن يُطلب إلى الجمعية الزيادة في مقدار ميزانية المشروع الموحدة من ١٩٥,٧ مليون يورو إلى ٢٠٠ مليون يورو، أي الإذن بإنفاق إضافي يصل قدره إلى ٤,٣ مليون يورو إذا دعت الضرورة لذلك.^{٣٦}

١٥١- وأكدت لجنة الرقابة أن في أسوأ الحالات، إذا استمر العجز في المشروع، فمن المتوقع أن توفر له أدواته المالية تغطية كافية. وليست هناك حاجة لتخصيص أي اعتمادات إضافية في ميزانية المحكمة لعام ٢٠١٥ أو لتغيير الاستراتيجية المالية المعتمدة في العام الماضي.^{٣٧}

(ب) توصيات لجنة الرقابة

١٥٢- طلبت لجنة الرقابة مشورة اللجنة بشأن مختلف الخيارات المتاحة في هذه المرحلة لمواجهة عدم اليقين على الصعيد المالي. وعلى وجه الخصوص، قدمت لجنة الرقابة الخيارات التالية للنظر فيها:

'١' الخيار الأول: عدم الزيادة في الميزانية في الوقت الحالي في أي ظرف من الظروف. غير أن ذلك يمكنه الإخلال بإنجاز المشروع في الوقت المناسب.^{٣٨}

'٢' الخيار الثاني: الزيادة في الميزانية دون وضع أي شروط. وتكمن المخاطر في هذه الحالة في عدم كفاية ضبط الميزانية.^{٣٩}

'٣' الخيار الثالث: عدم الزيادة في الميزانية، ولكن مع تفويض السلطة للجنة الرقابة لتحقيق الأمن المالي تحت سيطرتها. وحسب هذا الخيار، لن يطلب من الجمعية الزيادة في الميزانية أكثر من حدها الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو. وبدلاً من ذلك، تأذن الجمعية للجنة الرقابة بتنقيح ميزانية المشروع بما يصل إلى ٤,٣ مليون يورو، إذا كان ذلك ضرورياً ومناسباً. وتسيطر لجنة الرقابة على استخدام تلك الموارد الإضافية. وبناء على توصية المراجع الخارجي بشأن إدارة احتياطي المشروع، يمكن إنشاء احتياطي استراتيجي منفصل تحت المسؤولية والسيطرة المباشرة والحصريّة للجنة الرقابة.

^{٣٦} بالنظر إلى مخاطر مطالبات إضافية من متعاقد التشييد العام كورتيس (Courtys)، يقدر خبير لجنة الرقابة المستقل أن العجز يمكن أن يصل إلى ٥ ملايين يورو. ومع مراعاة ملاحظة الخبير، لا يزال مدير المشروع يرى أن مبلغاً إضافياً قدره ٤,٣ مليون يورو سيكون كافياً في ضوء سيناريو الحالة الأسوأ الذي وضعه في نهاية شهر آب/أغسطس.

^{٣٧} CBF/23/10، الفقرتان ٧٠ و ٧٣.

^{٣٨} المرجع نفسه، الفقرة ٧٨.

^{٣٩} يرد في نص التوصية رقم ٢ التي قدمها المراجع، والتي تشير إليها لجنة الرقابة، ما يلي: "يوصي المراجع الخارجي بما يلي: '١' دون التشكيك في المسؤولية المفوضة لمدير المشروع فيما يخص الالتزام بالأموال، ينبغي أن يُطلب منه أن يجد مزيد من التفصيل للمعلومات المتعلقة باستخدام الميزانية التي يقدمها بأثر رجعي إلى لجنة الرقابة، مع الاقتصاد بالفعل في استخدام احتياطي المشروع لتمويل التعديلات الطفيفة؛ '٢' إذا دعت الضرورة، ينبغي التفكير في إنشاء احتياطي إضافي خاص، يتمثل في مبلغ إجمالي، لتمويل أي تغييرات كبيرة في برنامج البناء، التي سيحجب تقديمها رسمياً قبل اعتمادها إلى لجنة الرقابة للموافقة عليها [...]". ICC-ASP/13/12 و Corr.1، تقرير عن الإدارة المالية لمشروع المباني الدائمة والإبلاغ بها (السنة المالية ٢٠١٣)، التوصية رقم ٢.

(ج) ملاحظات اللجنة

١٥٣- حصل الاتفاق بين كل من لجنة الرقابة ومدير المشروع والمحكمة على أن المشروع يحتاج للأمن المالي لضمان الانتهاء من إنجازها بسلاسة، وأيدت اللجنة ذلك الاتفاق. وفي الواقع، يعد الانتهاء من إنجاز المشروع بسلاسة شرطاً أساسياً لتحقيق النتيجة المالية المثلى، وهي ١٩٥,٧ مليون يورو. وبما أن الخيار الأول (عدم الزيادة في الميزانية في أي ظرف من الظروف) من شأنه أن يعرض الانتهاء من إنجاز المشروع بسلاسة للمخاطر، أوصت اللجنة بأن يترك هذا الخيار جانبا.

١٥٤- أما بخصوص إدارة الزيادة في الموارد والسيطرة عليها (على سبيل المثال، في ظل الخيارين الثاني والثالث)، لا تزال وجهات النظر تختلف حول وضع الخط الفاصل بدقة بين مسؤوليات كل جهة على حدة.

١٥٥- ومن المتفق عليه مع ذلك أن أي ترتيبات يجب أن تمتثل لإجراءات حوكمة المشروع مثلما وضعتها الجمعية. ووفقاً لذلك، تتمثل ولاية مدير المشروع في ضمان تشييد المباني في الوقت المحدد وضمن حدود الميزانية. وبالعامل تحت إشراف كل من لجنة الرقابة والمحكمة، يتحمل مدير المشروع المسؤولية النهائية عن الإدارة العامة للمشروع ويكون مسؤولاً عن تحقيق أهدافه وامتثاله للجدول الزمني وشروط التكلفة والجودة. وبالتالي، يحتاج مدير المشروع إلى مرونة الاستجابة واتخاذ القرارات في الوقت المناسب. ومع ذلك، فقد كُلفت لجنة الرقابة في نفس الوقت بالإشراف الاستراتيجي لضمان تحقيق أهداف المشروع في حدود الميزانية وتحديد المخاطر والمشاكل وإدارتها.^{٤٠}

١٥٦- ويتعين الآن على لجنة الرقابة ومدير المشروع والمحكمة وضع ترتيب متفق عليه وقابل للتنفيذ. وإذا نظرت اللجنة أيضاً في خيار وسيط بناء على الخيار الثاني، أوصت اللجنة بما يلي:

(أ) أن يطلب من الجمعية الزيادة في الميزانية من حدها الأقصى الحالي البالغ ١٩٥,٧ مليون يورو إلى ٢٠٠ مليون يورو. وسيكون القدر الإضافي البالغ ٤,٣ يورو مورد الملاذ الأخير. وستبذل كل الجهود الممكنة لتخفيف المخاطر، والبحث عن فرص لتحقيق وفورات إضافية، وتسليم المشروع ضمن حدود ميزانيته الحالية.

(ب) ونظراً للطبيعة الاستثنائية للجوء إلى هذه الزيادة في الميزانية، سيكون هناك ما يبرر تعزيز الرقابة الاستراتيجية. وينبغي للأطراف المعنية أن تنظر في الطرق التي يمكن بها تحقيق ذلك. وتود اللجنة أن تذكر أنه استجابة لسحب مبالغ كبيرة من أموال احتياطي المشروع، اتفقت لجنة الرقابة مع مدير المشروع بالفعل في شهر حزيران/يونيه ٢٠١٤ على تعزيز السيطرة على الاحتياطي المتبقي. وهذا يشمل، في جملة أمور، تقديم معلومات مفصلة بما فيه الكفاية في الوقت المناسب إلى لجنة الرقابة بشأن المسائل ذات الأثر الكبير على الصعيد الاستراتيجي والسياسي والمالي. وفي سياق مماثل، فيما يخص مشروع البناء بصفة عامة، أوصى المراجع الخارجي بالحرص على عرض أية تعديلات جوهرية قبل اعتمادها وتمويلها على لجنة الرقابة للموافقة عليها مسبقاً. ومن شأن هذه الترتيبات والتوصيات أن تساعد على إيجاد حل للزيادة في الميزانية.^{٤١}

١٥٧- ونظراً لعدم اليقين الكامن في تقدير المخاطر المالية الحالية، يتعين على مدير المشروع والمحكمة تحديث تقييمهما للمخاطر في وقت مناسب لدورة الجمعية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وينبغي أن يشمل ذلك استراتيجية للتخفيف من حدة المخاطر، تبيين الخيارات المحددة الممكنة والقبلة للتنفيذ خلال فترة البناء المتبقية، لتحقيق المزيد من الوفورات واحتواء التكاليف.

١٥٨- ولاحظت اللجنة أن اعتماد هذا الخيار لا يتطلب تخصيص موارد إضافية في الوقت الحاضر.

^{٤٠} الوثائق الرسمية... الدورة السادسة... ٢٠٠٧ (ICC-ASP/6/20)، المجلد الأول، الجزء الثالث، ICC/ASP/6/Res.1، المرفقان الثاني والرابع.

^{٤١} ICC-ASP/13/12، تقرير عن الإدارة المالية لمشروع المباني الدائمة والإبلاغ بها (السنة المالية ٢٠١٣)، قائمة التوصيات.

٣- الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥

١٥٩- نظرت اللجنة في طلب الموارد للمساعدة المؤقتة العامة للبرنامج الرئيسي السابع-١. وفي ضوء حقيقة أنه من المتوقع أن يصل مشروع المباني الدائمة إلى المرحلة النهائية في عام ٢٠١٥، ضمن الجداول الزمنية المتوقعة، ومع مراعاة الوظائف الشاغرة حاليا في مكتب مدير المشروع وأوجه التآزر الممكن تحقيقها بين مكتب مدير المشروع وقلم المحكمة ولجنة الرقابة، أوصت اللجنة بعدم الموافقة على الموارد المطلوبة لتمويل وظيفة من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة ف-٥ لمدة ١٢ شهرا. وفي هذا الصدد، دعت اللجنة قلم المحكمة إلى أن يكفل توفّر مكتب مدير المشروع على الموارد الكافية لإنجاز المشروع في الموعد المحدد.

١٦٠- وبعد تعديل جدول الاشتراكات المعمول به في المحكمة ليتناسب مع جدول الأنصبة الجديد المعمول به في الأمم المتحدة في الفترة من ٢٠١٣ إلى ٢٠١٥، أمرت لجنة الرقابة مدير المشروع بحساب الاشتراكات المعدلة لمشروع المباني على أساس الجدول الجديد لعام ٢٠١٣. وقد أثر الجدول الجديد سلبا على ٤٤ من الدول الأطراف التي اختارت دفع اشتراكاتها مرة واحدة وفقا للجدول السابق المعمول به في الفترة من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٢. وأعربت اللجنة في اجتماعها الأخير المعقود في نيسان/أبريل ٢٠١٤ عن قلقها إزاء الآثار المترتبة عن إعادة الحساب.

١٦١- وأوضح مدير المشروع ولجنة الرقابة أن إعادة الحساب تمت لأغراض الشفافية ولتمكين الدول الأطراف من أن تعرف مسبقا تأثير تغيير جدول الاشتراكات المقررة، فضلا عن ضمان معاملة عادلة لجميع الدول الأطراف، وفقا للقرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية. وقد تم إرسال مجموعة جديدة من المذكرات الشفوية الإعلامية إلى الدول الأطراف المعنية.^{٤٢}

١٦٢- ولاحظت اللجنة أن للدول الأطراف أن تختار التسديد مرة واحدة قبل موعد أقصاه ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وستستند هذه المدفوعات إلى جدول الاشتراكات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ويجوز أن تتم في قسط واحد أو أكثر، طالما يتم استلام جميع المدفوعات مرة واحدة قبل ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٥. ويجوز للدول الأطراف أيضا أن تختار الدفع الكامل مرة واحدة أو الدفع الجزئي مع حصة في القرض.

١٦٣- ولاحظت اللجنة أن من المقرر تسليم المباني الدائمة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولاحظت اللجنة أيضا أنه سيتم تعديل المدفوعات فور معرفة التكلفة النهائية للمشروع ومبلغ الإعانة المقدمة من الدولة المضيفة. وسيتم تحديد موعد التسليم النهائي للمشروع في تاريخ لاحق خلال السنة المالية ٢٠١٦ أو بعدها.

١٦٤- ولاحظت اللجنة أن الجمعية العامة للأمم المتحدة ستعتمد جدولا جديدا للأنصبة المقررة للدول الأعضاء سينطبق على ميزانيات المحكمة للأعوام ٢٠١٦ و ٢٠١٧ و ٢٠١٨. ولتفادي أي غموض، أوصت اللجنة بأن يتم تحديد تاريخ حساب الاشتراكات لمشروع المباني الدائمة بوصفه التاريخ الذي تحوز فيه المحكمة المباني. وعلى افتراض أن ذلك سيكون في الموعد المقرر في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ أو حواليا، فإن هذا يعني أن تصفية الاشتراكات ستتم على أساس جدول الاشتراكات للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥.

١٦٥- وفي الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥، طلب مكتب مدير المشروع مبلغ ٨٠٠ ٧٠٦ يورو لتسوية مستحقات الأقسام ذات الصلة في قلم المحكمة عن الخدمات المقدمة لمشروع المباني الدائمة. ولاحظت اللجنة أنه سيتعين شغل ثلاث وظائف من فئة المساعدة المؤقتة العامة برتبة خ ع-٧ أو ف-٢ في عام ٢٠١٥ للمساعدة في الانتقال خلال عام ٢٠١٥، وبالتالي، نظرا للحاجة إلى عملية التوظيف، أوصت اللجنة بأن يتم تخفيض المبلغ المطلوب بنسبة ١٠ في المائة.

^{٤٢} المرجع نفسه، الفقرات من ٨٠ إلى ٩٣.

١٦٦- ورحبت اللجنة بالاستعانة بالخبرات الداخلية في إطار اتفاقات داخلية لتبادل الخدمات. ومع ذلك، ومن أجل تحقيق قدر أكبر من الشفافية في المستقبل، طلبت اللجنة أن تقدم إليها ضمن التقرير السنوي عن أداء الميزانية، معلومات مفصلة عن استخدام هذه الموارد.

واو- الصندوق الاستثماري للضحايا

مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤

١٦٧- أوجز المدير التنفيذي للصندوق الاستثماري للضحايا الملامح الرئيسية للخطة الاستراتيجية للصندوق للفترة ٢٠١٤-٢٠١٧، التي اعتمدها مجلس الإدارة في آذار/مارس ٢٠١٤. ورحبت اللجنة بالاهتمام الذي حظيت به فعالية المشاريع واستدامتها. وإذ أشارت اللجنة إلى حصة الأموال الموجودة في الأرصدة المصرفية للصندوق بعملات من غير اليورو، دعت الصندوق إلى مواصلة جهوده الرامية إلى إدارة مخاطر تقلبات سعر الصرف ومراقبتها. وتتطلع اللجنة إلى الاطلاع على معلومات مستكملة في دورتها الرابعة والعشرين عن التدابير المتخذة والنتائج المحققة.

زاي- مسائل أخرى

١- حالة القاضيين كوت وانسيريكو

١٦٨- كان معروضا على اللجنة مذكرة إعلامية بشأن مسألة المعاش التقاعدي للقاضيين كوت وانسيريكو. وأشارت المذكرة الإعلامية إلى أن القاضيين كوت وانسيريكو قد رفعوا دعوى إلى المحكمة الإدارية لمنظمة العمل الدولية ("المحكمة الإدارية") في عام ٢٠١٢ بشأن ما يعتبرانه قرارا ضمينا من الجمعية بعدم استكمال إعادة النظر في مسألة ما إذا كان ينطبق عليهما نظام المعاشات التقاعدية الأصلي أو المعدل. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٤، أصدرت المحكمة الإدارية قرارا بأن القاضيين كوت وانسيريكو "يحق لهما أن تستكمل جمعية [الدول الأطراف] إعادة النظر" في قرارها بتطبيق نظام المعاشات التقاعدية المعدل.

١٦٩- ولاحظت اللجنة أنه وفقا للمعلومات الواردة، فإن تكاليف تغيير أحكام المعاش التقاعدي للقاضيين كوت وانسيريكو بحيث يتم تطبيق النظام الأصلي ستمثل مبلغا إضافيا قدره ١,٧٧ مليون يورو، وأن هذا المبلغ يجب أن يضاف إلى ميزانية عام ٢٠١٥ إذا خلصت الجمعية إلى قرار تطبيق نظام التقاعد الأصلي في حالة القاضيين كوت وانسيريكو.

٢- إعادة تصنيف الوظائف

١٧٠- أحاطت اللجنة علما بتقرير المحكمة عن إعادة تصنيف الوظائف.^{٤٣} ولاحظت اللجنة اعترام المحكمة المضي قدما في سياسة إعادة التصنيف لكي تكون قادرة على إدراج نتائج عملية إعادة التصنيف في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٦. غير أن اللجنة أعربت عن تحفظات بشأن هذا النهج، لأن نتيجته ستتمثل في تجاوز سلطة اللجنة والجمعية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى إصدار التعليمات الإدارية دون الاستفادة من مشورة اللجنة، مما يوحي بإمكانية تجاهل سلطة الموافقة النهائية التي تتمتع بها الجمعية فيما يتعلق بإعادة تصنيف الوظائف في المستقبل.

^{٤٣} CBF/23/9.

١٧١- وكررت اللجنة طلبها للمحكمة بأن تقدم معلومات للجنة في دورتها الرابعة والعشرين عن نتائج استعراض سياسة إعادة التصنيف ضمن تقريرها عن إدارة الموارد البشرية. وشددت اللجنة على أن السياسة الجديدة ينبغي أن تعرض على نظرها قبل صدور تعليمات إدارية بشأن إعادة التصنيف، وذلك من أجل ضمان امتثالها لمبادئ التوظيف التي وضعتها الجمعية. وفي هذا الصدد، أوصت اللجنة بمواصلة مراجعة التقرير المتعلق بإعادة تصنيف الوظائف وتقديمه إليها في دورتها الرابعة والعشرين، مع إيلاء الاعتبار الواجب لسلطة الجمعية ومبادئ التوظيف، بما في ذلك مبدأ عدم المعاملة التفضيلية لشاغل وظيفة يعاد تصنيفها.

٣- التسلسل الإداري

١٧٢- تم توجيه انتباه اللجنة إلى ضرورة زيادة توضيح العلاقة الإدارية بين خمس وظائف تشرف عليها الجمعية وهيئاتها الفرعية (من خلال رئيس الجمعية، ورئيس اللجنة، ورئيس مجلس إدارة الصندوق الاستئماني) و/أو قلم المحكمة، وهي:

(أ) مدير أمانة جمعية الدول الأطراف؛

(ب) المساعد الخاص لرئيس جمعية الدول الأطراف؛

(ج) رئيس آلية الرقابة المستقلة؛

(د) الأمين التنفيذي للجنة الميزانية والمالية؛

(هـ) المدير التنفيذي لأمانة الصندوق الاستئماني للضحايا.

١٧٣- وفي هذا الصدد، طلبت اللجنة من المحكمة أن تستكشف هذه المسألة في المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة، وأن تقدم إلى اللجنة في دورتها الرابعة والعشرين مقترحاً مفصلاً بشأن كيفية تحسين العلاقة الإدارية المشار إليها أعلاه، واضعة نصب عينها الطبيعة الخاصة لتلك الهيئات والوظائف الثابتة.

٤- الاجتماعات المقبلة للجنة

١٧٤- قررت اللجنة مبدئياً عقد دورتها الرابعة والعشرين والخامسة والعشرين في لاهاي، في الفترتين من ٢٠ إلى ٢٤ نيسان/أبريل ٢٠١٥، ومن ٢١ أيلول/سبتمبر إلى ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، على التوالي.

المرفق الأول

قائمة الوثائق

رموز وثائق اللجنة	عناوينها	الرموز التي تم التحويل إليها
CBF/23/1/Rev.1	جدول الأعمال المؤقت	
CBF/23/1/Add.1	القائمة المشروحة للبنود المدرجة في جدول الأعمال المؤقت	
CBF/23/2	تقرير قلم المحكمة على تحقيق وفورات في الميزانية البرنامجية المعتمدة لعام ٢٠١٤	
CBF/23/3	التقرير الفصلي السادس لقلم المحكمة عن المساعدة القانونية	ICC-ASP/13/24
CBF/23/4/Rev.1	تقرير المحكمة عن منهجية حساب المستحقات واستعراض سياسة الاستثمار	
CBF/23/5	تقرير المحكمة عن تنفيذ مشاريعها (المعايير المحاسبية والمحاسبة التحليلية)	
CBF/23/6	تقرير عن الأثر المالي المتوقع من الاستراتيجية الجديدة لمكتب المدعي العام	ICC-ASP/13/25
CBF/23/7/Rev.1	تقرير المحكمة بشأن مسائل محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية (السن الإلزامية لإنهاء الخدمة، وتحويل وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى وظائف ثابتة، و عقود المساعدة المؤقتة العامة المتعددة السنوات)	
CBF/23/8	تقرير عن استعراض الهيكل التنظيمي لقلم المحكمة	ICC-ASP/13/26
CBF/23/9	تقرير المحكمة بشأن مسائل محددة تتعلق بإدارة الموارد البشرية: إعادة تصنيف الوظائف	
CBF/23/10	التقرير المؤقت الثاني عن أنشطة لجنة الرقابة	
ICC-ASP/13/5	تقرير لجنة الميزانية والمالية عن أعمال دورتها الثانية والعشرين	
ICC-ASP/13/8	تقرير عن أداء ميزانية المحكمة الجنائية الدولية في ٣٠ حزيران/يونيو ٢٠١٤	
ICC-ASP/13/10	الميزانية البرنامجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥	
ICC-ASP/13/10/ADD.1	الميزانية التكميلية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥	
ICC-ASP/13/11	الميزانية البرمجية المقترحة للمحكمة الجنائية الدولية لعام ٢٠١٥ - ملخص تنفيذي - ١٧ تموز/يوليه ٢٠١٤	
ICC-ASP/13/12	البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
ICC-ASP/13/12/Corr.1	البيانات المالية للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ - تصويب (بالإنجليزية فقط)	
ICC-ASP/13/13	البيانات المالية للصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ كانون الثاني/يناير إلى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣	
ICC-ASP/13/14	تقرير إلى جمعية الدول الأطراف عن مشاريع وأنشطة مجلس إدارة الصندوق الاستئماني للضحايا للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى حزيران/يونيه ٢٠١٤	

المرفق الثاني

حالة الاشتراكات في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ (باليورو)

الدول الأطراف	٢٠١٤		السنوات السابقة				
	الاشتراكات		المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة
	غير المسددة	مجموع الاشتراكات غير المسددة					
١ أفغانستان	-	-	٩ ٣٨١	٩ ٣٨١	-	٤٠ ٤٤٩	٤٠ ٤٤٩
٢ ألبانيا	-	-	١٨ ٨٧٤	١٨ ٨٧٤	-	١١٢ ٣٩٨	١١٢ ٣٩٨
٣ أندورا	-	-	١٥ ٠٦٣	١٥ ٠٦٣	-	١٠٤ ٩٣٦	١٠٤ ٩٣٦
٤ أنتيغوا وبربودا	-	٣ ٧٩٨	-	٣ ٧٩٨	-	٣٥ ١٨٧	٣٥ ١٨٧
٥ الأرجنتين	-	٨١٣ ٥٥٧	٩٠٢	٨١٤ ٤٥٩	-	٨ ٠٦٦ ٣٧٥	٨ ٠٦٦ ٣٧٥
٦ أستراليا	-	-	٣ ٩٠٩ ٩٧٩	٣ ٩٠٩ ٩٧٩	-	٢٨ ٠٨٠ ٣١٩	٢٨ ٠٨٠ ٣١٩
٧ النمسا	-	-	١ ٥٠٥ ٨٨٨	١ ٥٠٥ ٨٨٨	-	١٣ ٣٨٤ ٢١١	١٣ ٣٨٤ ٢١١
٨ بنغلاديش	-	-	١١ ٨٧٥	١١ ٨٧٥	-	٥١ ٦٧٧	٥١ ٦٧٧
٩ باربادوس	-	-	١٥ ٠٨١	١٥ ٠٨١	-	١٣٥ ٣٧١	١٣٥ ٣٧١
١٠ بلجيكا	-	-	١ ٨٨٣ ٢٥١	١ ٨٨٣ ٢٥١	-	١٦ ٧٠١ ٠٩٦	١٦ ٧٠١ ٠٩٦
١١ بليرز	٢ ٠٢٢	٨	-	١ ٩٠٠	١١٤	١٥ ٤٤١	١٥ ٥٥٥
١٢ بنين	١٥ ٥٥٤	٢٤	-	٥ ٧٠٠	٩ ٨٣٠	٢٣ ٣٨٠	٣٣ ٢١٠
١٣ بوليفيا	-	-	١٦ ٩٦٧	١٦ ٩٦٧	-	١١٦ ٧٦٢	١١٦ ٧٦٢
١٤ البوسنة والهرسك	-	-	٣٢ ٠٦١	٣٢ ٠٦١	-	١٣٦ ٨٦١	١٣٦ ٨٦١
١٥ بوتسوانا	٣٢ ٣٧٤	١٣٥	٣٢ ٠٦١	-	١٧٨	٢٣٠ ٨٨٤	٢٣١ ٠٦٢
١٦ البرازيل	١٠ ٧٨٤ ٥٤٦	٢٣ ٣١٦	٥ ٥٣٦ ٧١١	-	٥ ٥٣٦ ٧١١	١٩ ٠٣٠ ٢٨٨	٢٤ ٢٥٤ ٨٠٧
١٧ بلغاريا	-	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	٤٢٦ ٧٨٢	٤٢٦ ٧٨٢
١٨ بوركينا فاسو	-	-	٥ ٦٩٦	٥ ٦٩٦	-	٣٥ ٢٥٤	٣٥ ٢٥٤
١٩ بوروندي	٢ ٠١٧	٨	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	١٣ ٨٢٢	١٣ ٩٣١
٢٠ كمبوديا	٧ ٥٩٧	-	٧ ٥٩٧	-	-	٣٥ ٠٠٣	٣٥ ٠٠٣
٢١ كندا	-	-	٥ ٦٢٤ ٥٢٤	٥ ٦٢٤ ٥٢٤	-	٤٦ ٤٤٠ ٤٦٣	٤٦ ٤٤٠ ٤٦٣
٢٢ الرأس الأخضر	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	-	-	٣ ٤٠٣	٣ ٤٠٣
٢٣ جمهورية إفريقيا الوسطى	٥ ٧٥٧	٤٦	١ ٩٠٠	-	٣ ٨١١	١١ ٧٤٤	١٥ ٥٥٥
٢٤ تشاد	٤ ٠٣٦	١٦	٣ ٨٠٠	-	٣ ٨٠٠	١٧ ١١٥	١٧ ٣٣٥
٢٥ شيلي	-	-	٦٢٩ ٩٣٤	٦٢٩ ٩٣٤	-	١ ٧٧٧ ٨٢٤	١ ٧٧٧ ٨٢٤
٢٦ كولومبيا	-	-	٤٨٨ ٥١٥	٤٨٨ ٥١٥	-	٢ ٣٣٤ ١٢٨	٢ ٣٣٤ ١٢٨
٢٧ جزر القمر	١٢ ٤٦٦	٤٦	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٦٠٥	١١ ١٢٥
٢٨ الكونغو	٢٣ ١٣٦	٧٣	٩ ٣٨١	-	٩ ٣٨١	١٧ ٠٤٦	٣٠ ٧٢٨
٢٩ جزر كوك	-	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	٨ ٢٤٥	٨ ٢٤٥
٣٠ كوستاريكا	-	-	٧١ ٦٥٠	٧١ ٦٥٠	-	٥٠١ ٨٩٦	٥٠١ ٨٩٦
٣١ كوت ديفوار	١٩ ٣٢٣	-	١٩ ٣٢٣	١ ٤٥٧	٢٠ ٧٨٠	١٢ ٤٣٦	١٢ ٤٣٦
٣٢ كرواتيا	-	-	٢٢٧ ٧٢٢	٢٢٧ ٧٢٢	-	١ ٠٧٣ ٠٨٩	١ ٠٧٣ ٠٨٩
٣٣ قبرص	-	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	٦٧٤ ٥٤٦	٦٧٤ ٥٤٦
٣٤ جمهورية التشيك	-	-	٧٢٧ ٧٥٤	٧٢٧ ٧٥٤	-	٢ ٤٢٣ ٩٤٦	٢ ٤٢٣ ٩٤٦
٣٥ جمهورية الكونغو الديمقراطية	١١ ٠٣١	٢٤	٥ ٦٩٤	-	٥ ٦٩٤	٥ ٣١٣	٤١ ٩٦٩
٣٦ الدانمرك	-	-	١ ٢٧٣ ٧٤٨	١ ٢٧٣ ٧٤٨	-	١١ ٢٨٠ ٤٢٠	١١ ٢٨٠ ٤٢٠
٣٧ جيبوتي	١٢ ٠٦٠	٤٦	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	١٠ ١١٤	١٥ ٣٥٩
٣٨ دومينيكا	٦ ٨٨٦	٤٦	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٤ ٩٤٠	١٥ ٥٥٥
٣٩ الجمهورية الدومينيكية	٢٩٤ ٩٦٩	١ ٩٥٥	٨٤ ٩٠٠	-	٨٤ ٩٠٠	٢٠٨ ١١٤	٢٥٠ ٠٩٣
٤٠ إكوادور	٢١٧	-	٢١٧	٨٢ ٧٨٤	٨٣ ٠٠١	-	٤٥٠ ٧٢٨
٤١ إستونيا	-	-	٧٥ ٥٢٠	٧٥ ٥٢٠	-	٣٨٣ ٩٥٩	٣٨٣ ٩٥٩
٤٢ فيجي	٥ ٧٣٩	٢٤	٥ ٧٠٠	-	٥ ٧٠٠	١٥	٥٦ ٠٥٧
٤٣ فنلندا	-	-	٩٧٨ ١٧٢	٩٧٨ ١٧٢	-	٨ ٥٤٤ ٢٩٧	٨ ٥٤٤ ٢٩٧
٤٤ فرنسا	-	-	١ ٠٥٥٤ ٣٩٩	١ ٠٥٥٤ ٣٩٩	-	٩٤ ٨٥١ ٥٦٥	٩٤ ٨٥١ ٥٦٥

الدول الأطراف	السنوات السابقة						مجموع الاشتراكات غير المسددة	
	٢٠١٤			السنوات السابقة				
	الاشتراكات غير المسددة	المسددة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات والأرصدة		
٤٥ غابون	٣٧ ٧٤٤	-	٣٧ ٧٤٤	١٦	٣٧ ٧٦٠	-	١٨١ ٦٤٧	١٨١ ٦٤٧
٤٦ غامبيا	١ ٨٩٨	-	١ ٨٩٨	٢	١ ٩٠٠	-	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥
٤٧ جورجيا	-	-	-	١٣ ١٧٤	١٣ ١٧٤	-	٦٦ ١٢٩	٦٦ ١٢٩
٤٨ ألمانيا	-	-	-	١٣ ٤٧٥ ٦٩٥	١٣ ٤٧٥ ٦٩٥	-	١٢٩ ٢٣٨ ٠٧٢	١٢٩ ٢٣٨ ٠٧٢
٤٩ غانا	٦ ٧٤٨	-	٦ ٧٤٨	١٩ ٦١٣	٢٦ ٣٦١	-	٩٠ ٠٣٣	٩٠ ٠٣٣
٥٠ اليونان	-	-	-	١ ٢٠٣ ٩٢٧	١ ٢٠٣ ٩٢٧	-	٩ ٤٨٠ ٥٤٢	٩ ٤٨٠ ٥٤٢
٥١ غرينادا	٥ ٩٦٨	٢٤	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٤ ٠٤٤	-	٤ ٠٤٤
٥٢ غواتيمالا	٥٣ ٥٢٩	٢١٥	٥٠ ٩٤٠	-	٥٠ ٩٤٠	٢ ٣٧٤	٦٨ ٢٥٦	٧٠ ٦٣٠
٥٣ غينيا	٩ ٨١٤	٨٤	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٧ ٨٣٠	٢١ ١٠٠	٢٨ ٩٣٠
٥٤ غيانا	-	-	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	١٣ ٩٣١	١٣ ٩٣١
٥٥ هندوراس	١ ٩١٨	-	١ ٩١٨	١٣ ١٦٣	١٥ ٠٨١	-	٩٦ ٩٥٠	٩٦ ٩٥٠
٥٦ هنغاريا	-	-	-	٥٠١ ٣٩٣	٥٠١ ٣٩٣	-	٣ ٤٩٤ ٤٤٥	٣ ٤٩٤ ٤٤٥
٥٧ أيسلندا	-	-	-	٥٠ ٨٧٧	٥٠ ٨٧٧	-	٥٦٦ ٠٤١	٥٦٦ ٠٤١
٥٨ أيرلندا	-	-	-	٧٨٨ ٨٠٥	٧٨٨ ٨٠٥	-	٦ ٦٣٧ ٠٣٥	٦ ٦٣٧ ٠٣٥
٥٩ إيطاليا	-	-	-	٨ ٣٨٣ ٣٦٣	٨ ٣٨٣ ٣٦٣	-	٧٦ ٦٥٥ ٠٥٤	٧٦ ٦٥٥ ٠٥٤
٦٠ اليابان	-	-	-	٢٠ ٤٤٢ ٧٧٤	٢٠ ٤٤٢ ٧٧٤	-	١٢٣ ٩٧٥ ٨٠٣	١٢٣ ٩٧٥ ٨٠٣
٦١ الأردن	-	-	-	٤١ ٥٣٣	٤١ ٥٣٣	-	٢٠٧ ١٩٩	٢٠٧ ١٩٩
٦٢ كينيا	-	-	-	٢٤ ٥٧٩	٢٤ ٥٧٩	-	١٤٤ ٨٨٠	١٤٤ ٨٨٠
٦٣ لاقتيا	-	-	-	٨٨ ٧٠٠	٨٨ ٧٠٠	-	٤٠٨ ٠١٥	٤٠٨ ٠١٥
٦٤ ليسوتو	-	-	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	١٥ ٥٥٥	١٥ ٥٥٥
٦٥ ليبيريا	٥ ٤٤٤	٤٦	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٣ ٤٩٨	١٠ ٤٣٣	١٣ ٩٣١
٦٦ ليختنشتاين	-	-	-	١٦ ٩٥٩	١٦ ٩٥٩	-	١٢٦ ٠٩٣	١٢٦ ٠٩٣
٦٧ لتوانيا	-	-	-	١٣٧ ٦٧٣	١٣٧ ٦٧٣	-	٦٧١ ٥٦٧	٦٧١ ٥٦٧
٦٨ لكسمبرغ	-	-	-	١٥٢ ٦٣٧	١٥٢ ٦٣٧	-	١ ٣٠١ ٧٨٧	١ ٣٠١ ٧٨٧
٦٩ مدغشقر	١١ ٨٠٤	٢٤	٥ ٧٠٠	-	٥ ٧٠٠	٦ ٠٨٠	١٧ ٧٨٦	٢٣ ٨٦٦
٧٠ ملاوي	٩ ٠٢١	٢٦	٣ ٨٠٠	-	٣ ٨٠٠	٥ ١٩٥	١٢ ٥٣٣	١٧ ٧٢٨
٧١ ملديف	١٦٩	-	١٦٩	١ ٧٣١	١ ٩٠٠	-	٣ ٥٣١	٣ ٥٣١
٧٢ مالي	٧ ٥٩٩	-	٧ ٥٩٩	-	٧ ٥٩٩	-	٣٥ ٠٠٣	٣٥ ٠٠٣
٧٣ مالطا	-	-	-	٣٠ ١٦٠	٣٠ ١٦٠	-	٢٤٦ ٠١١	٢٤٦ ٠١١
٧٤ جزر مارشال	٩ ٠٥٦	٤٦	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٧ ١١٠	٨ ٤٤٥	١٥ ٥٥٥
٧٥ موريشيوس	-	-	-	٢٤ ٥٥٦	٢٤ ٥٥٦	-	١٧٤ ٥٩٢	١٧٤ ٥٩٢
٧٦ المكسيك	-	-	-	٣ ٤٧١ ٧٥١	٣ ٤٧١ ٧٥١	-	٢٧ ٢١٧ ١٥٨	٢٧ ٢١٧ ١٥٨
٧٧ منغوليا	-	-	-	٥ ٧٠٠	٥ ٧٠٠	-	٢٣ ٨٢٥	٢٣ ٨٢٥
٧٨ الجبل الأسود	-	-	-	٩ ٣٧٨	٩ ٣٧٨	-	٣٢ ٩١٨	٣٢ ٩١٨
٧٩ ناميبيا	١٨ ٨٨٠	-	١٨ ٨٨٠	-	١٨ ٨٨٠	-	١١٠ ٣٨٥	١١٠ ٣٨٥
٨٠ ناورو	١ ٩٩٣	٨	١ ٩٠٠	-	١ ٩٠٠	٨٥	١٥ ٤٧٠	١٥ ٥٥٥
٨١ هولندا	-	-	-	٣ ١٢١ ٢٥٨	٣ ١٢١ ٢٥٨	-	٢٧ ٨١١ ٥٢٧	٢٧ ٨١١ ٥٢٧
٨٢ نيوزيلندا	-	-	-	٤٧٧ ٤٦٣	٤٧٧ ٤٦٣	-	٣ ٩٠١ ٨٧٠	٣ ٩٠١ ٨٧٠
٨٣ النيجر	١٧ ٩٨١	٩٢	٣ ٨٠٠	-	٣ ٨٠٠	١٤ ٠٨٩	٧ ٩٤٣	٢٢ ٠٣٢
٨٤ نيجيريا	٩٨ ٠٥١	-	٩٨ ٠٥١	٧١ ٧٥٠	١٦٩ ٨٠١	-	٩٤٧ ٤٧٣	٩٤٧ ٤٧٣
٨٥ النرويج	-	-	-	١ ٦٠٥ ٨٦٩	١ ٦٠٥ ٨٦٩	-	١٢ ١٩٢ ٢٠٥	١٢ ١٩٢ ٢٠٥
٨٦ بنما	-	-	-	٤٨ ٩٩٢	٤٨ ٩٩٢	-	٣٣٨ ٧٣٨	٣٣٨ ٧٣٨
٨٧ باراغواي	١٩ ٠٦١	٨٠	١٨ ٨٨٠	-	١٨ ٨٨٠	١٠١	١٣١ ٢٥٨	١٣١ ٣٥٩
٨٨ بيرو	١٥ ٢٨٧	-	١٥ ٢٨٧	٢٠٥ ٤٥٥	٢٩٠ ٧٤٢	-	١ ٤٢٠ ١٧٠	١ ٤٢٠ ١٧٠
٨٩ الفلبين	-	-	-	٢٩٠ ٣٩٣	٢٩٠ ٣٩٣	-	٤٤٢ ٤١١	٤٤٢ ٤١١
٩٠ بولندا	-	-	-	١ ٧٣٨ ٠٢٩	١ ٧٣٨ ٠٢٩	-	٩ ٨١٩ ٩٥٦	٩ ٨١٩ ٩٥٦
٩١ البرتغال	-	-	-	٨٩٣ ٣٧٦	٨٩٣ ٣٧٦	-	٧ ٧٥٠ ١٦٩	٧ ٧٥٠ ١٦٩
٩٢ جمهورية كوريا	-	-	-	٣ ٧٦٢ ٥٩٩	٣ ٧٦٢ ٥٩٩	-	٣١ ٧٦٥ ٠٢٨	٣١ ٧٦٥ ٠٢٨
٩٣ جمهورية مولدوفا	-	-	-	٥ ٧٠٠	٥ ٧٠٠	-	١١ ٦٧٣	١١ ٦٧٣
٩٤ رومانيا	١٠٠ ٠٠٠	-	١٠٠ ٠٠٠	٣٢٦ ٥٢٢	٤٢٦ ٥٢٢	-	١ ٨١٩ ٤٦٠	١ ٨١٩ ٤٦٠
٩٥ سانت كيتس ونيفيس	-	-	-	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	١١ ١٢٥	١١ ١٢٥

الدول الأطراف	السنوات السابقة							الاشتراكات المقررة	المحصلات والأرصدة	
	٢٠١٤		٢٠١٣		٢٠١٢		٢٠١١			
	غير المسددة للاشتراكات غير المستعاني	غير المسددة للاشتراكات غير المستعاني	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة	الاشتراكات غير المسددة	المحصلات والأرصدة	الاشتراكات المقررة			المحصلات والأرصدة
سانت لوسيا	٩٦	٥ ١٩٧	٥ ١٩٧	١ ٨٧٠	١ ٩٠٠	-	٣٠	-		
سانت فنسنت وجزر غرينادين	٩٧	١٥ ٣٥٩	١١ ٩٥٦	-	١ ٩٠٠	٣ ٤٠٣	٥ ٣١٤	١١		
ساموا	٩٨	١٥ ٤٣٧	١٥ ٤٣٧	١ ٨٩٨	١ ٨٩٨	-	-	-		
سان مارينو	٩٩	٤٦ ٠٤٦	٤٦ ٠٤٦	٥ ٦٩٤	٥ ٦٩٤	-	-	-		
السنغال	١٠٠	٧٩ ٧٧٢	٧٩ ٧٧٢	١١ ٢٨١	١١ ٢٨١	-	-	-		
صربيا	١٠١	٤٢٦ ٥٢١	٤٢٦ ٥٢١	٧٥ ٤٧٤	٧٥ ٤٧٤	-	-	-		
سيشيل	١٠٢	٨ ٦٠١	٨ ٦٠١	١ ٩٠٠	١ ٩٠٠	-	-	-		
سيراليون	١٠٣	١٥ ٥٥٥	١١ ٥٤٢	-	١ ٩٠٠	٤ ٠١٣	٥ ٩٥٩	٤٦		
سلوفاكيا	١٠٤	١ ٤٨٠ ٦٧١	١ ٤٨٠ ٦٧١	٣٢٢ ٦٠٤	٣٢٢ ٦٠٤	-	-	-		
سلوفينيا	١٠٥	١ ٤٦٥ ٧٣٨	١ ٤٦٥ ٧٣٨	١٨٨ ٦٨١	١٨٨ ٦٨١	-	-	-		
جنوب أفريقيا	١٠٦	٥ ١٨٠ ٦٤٦	٥ ١٨٠ ٦٤٦	١ ١٥٩	٧٠١ ٣٧٤	-	٧٠٠ ٢١٥	-		
إسبانيا	١٠٧	٤٥ ٠٢١ ٢٤٥	٤٥ ٠٢١ ٢٤٥	٥ ٦١٠ ٣٣٢	٥ ٦١٠ ٣٣٢	-	-	-		
سورينام	١٠٨	٢٢ ٩٩٦	٢٢ ٩٩٦	٧ ٥٩٧	٧ ٥٩٧	-	-	-		
السويد	١٠٩	١٦ ٠٩٣ ٣٢٦	١٦ ٠٩٣ ٣٢٦	١ ٨٠٩ ٤٠٤	١ ٨٠٩ ٤٠٤	-	-	-		
سويسرا	١١٠	١٨ ١٥٥ ٦٣٢	١٨ ١٥٥ ٦٣٢	١ ٩٧٣ ٣٠٣	١ ٩٧٣ ٣٠٣	-	-	-		
طاجيكستان	١١١	٢٣ ٨٢٥	٢٣ ٨٢٥	٢ ٦١١	٥ ٧٠٠	-	٣ ٠٨٩	-		
جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقا	١١٢	٩٧ ١١٨	٩٤ ٤٣٨	-	١٥ ٠٨١	٢ ٦٨٠	١٧ ٨٢٥	٦٤		
تيمور-ليشتي	١١٣	١٧ ٢٢٩	١٧ ٢٢٩	٣ ٧٩٨	٣ ٧٩٨	-	-	-		
ترينيداد وتوباغو	١١٤	٥٠٢ ٤٣٠	٥٠٢ ٤٣٠	٨٢ ٩٤٢	٨٢ ٩٤٢	-	-	-		
تونس	١١٥	١٢٧ ٨٢٥	١٢٧ ٨٢٥	٦٧ ٩٢٠	٦٧ ٩٢٠	-	-	-		
أوغندا	١١٦	٧٩ ٤٧٣	٦٨ ٨٨٠	-	١١ ٢٨١	١٠ ٥٩٣	٢١ ٩٢٢	٤٨		
المملكة المتحدة	١١٧	٩٧ ٦٨٢ ١٧٥	٩٧ ٦٨٢ ١٧٥	٩ ٧٧٣ ١٩٥	٩ ٧٧٣ ١٩٥	-	-	-		
جمهورية تنزانيا المتحدة	١١٨	١٠١ ٦٠٥	٦٥ ٩٦٦	-	١١ ٨٧٥	٣٥ ٦٣٩	٤٧ ٨٦٨	٣٥٤		
أوروغواي	١١٩	٥٨٢ ٧٢٥	٥٣٢ ٧٣٠	-	٩٨ ٠٨١	٤٩ ٩٩٥	١٤٨ ٤٨٩	٤١٣		
فانواتو	١٢٠	٣ ٢٧٣	-	-	١ ٩٠٠	٣ ٢٧٣	٥ ١٨١	٨		
فنزويلا	١٢١	٤ ٢٩٠ ٥٣٧	٣ ٣٥٠ ٧٨٣	-	١ ١٨٣ ١٤٧	٩٣٩ ٧٥٤	٢ ١٢٧ ٨٨٤	٤ ٩٨٣		
زامبيا	١٢٢	٤٢ ٧٧٨	٤٢ ٧٧٨	١١ ٢٨١	١١ ٢٨١	-	-	-		
فروق تقريب الحساب		٢٦	٢٦	-٨	-٨					
المجموع		٩٣٤ ٨٢٨ ٣٤٦	٩٣٤ ٨٢٨ ٣٤٦	١١٨ ٧٠٥ ٨٥٠	١١٨ ٧٠٥ ٨٥٠	٦ ٥٩١ ٢٣٥	١٥ ٥٧٤ ٧٢٦	٣٢ ٣٣٩		

ملاحظة: هذا الجدول يتعلق بالاشتراكات المقررة وغير المسددة للميزانية البرنامجية واشتراكات تحديد موارد صندوق الطوارئ، ولكنه لا يشمل السلف غير المسددة لصندوق رأس المال العامل.

المرفق الثالث

قائمة التطورات المحتملة التي يمكن أن تؤثر على الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠١٥

ألف- التطورات الإجرائية المنصوص عليها في نظام روما الأساسي والتي لم تتأكد بعد

- ١- التحضير لمحاكمة بلي غودي/محاكمة بلي غودي في عام ٢٠١٥ بعد إقرار التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يجب تحديد الآثار المالية المحتملة)؛
- ٢- التحضير لمحاكمة بما وآخرون/محاكمة بما وآخرون في إطار المادة ٧٠ في عام ٢٠١٥ بعد إقرار التهم في أواخر عام ٢٠١٤ (يجب تحديد الآثار المالية المحتملة).

باء- التطورات الإجرائية التي تؤدي إلى التأخير في الإجراءات الحالية

- ١- التأخير في الإجراءات بسبب العقوبات غير المتوقعة المتعلقة بالأدلة (على سبيل المثال: عدم حضور الشهود (بصورة مؤقتة))؛
- ٢- التأخير في الإجراءات بسبب المشاكل الصحية للمتهمين (على سبيل المثال: الإجراءات التمهيدية في عام ٢٠١٢ في قضية غباغبو)؛
- ٣ المسائل الخاضعة لطعون عارضة أمام دائرة الاستئناف: جميع الطعون العارضة (التي تتطلب الأثر الإيقافي) في القضايا التي بدأت فيها المحاكمات، وتأخير التقدم في الإجراءات على أساس الجوهر.

جيم- التطورات الإجرائية التي لا يمكن التنبؤ بها حالياً

- ١- قيام مجلس الأمن بإحالة حالة ما إلى المحكمة؛
- ٢- إحالة من إحدى الدول الأطراف؛
- ٣- قيام المدعية العامة من تلقاء نفسها بفتح تحقيق في حالة جديدة (بعد طلب موافقة الدائرة التمهيدية على ذلك والحصول عليها)؛
- ٤- اعتقال أشخاص صدرت أوامر بالقبض عليهم أو استسلامهم للمحكمة (على سبيل المثال: بوسكو نتاغاندا في وقت سابق من هذا العام)؛
- ٥- تسليم أشخاص إلى المحكمة، ممن صدرت أوامر بالقبض عليهم ويحتجزون بالفعل في بلدان أخرى (على سبيل المثال: سيمون غباغبو، سيف الإسلام القذافي، عبد الله السنوسي)؛
- ٦- (مؤقتاً) غياب أحد القضاة أو أحد الأطراف الرئيسية الأخرى في الدعوى بسبب مرض خطير.

المرفق الرابع

طلبات اللجوء إلى صندوق الطوارئ - ٢٠١٤

الرقم	التاريخ	وصف الطلب	المبلغ الأصلي (باليورو)	التعديلات (باليورو)	المبلغ المطلوب بعد تحديثه (باليورو)
١	١ نيسان/أبريل ٢٠١٤	التكاليف التي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جان بيير كومبو في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة إلى تمديد ولاية قاضية واحدة من الدائرة الابتدائية الثالثة بعد نهاية ولايتها الممددة الحالية، فضلا عن عدد محدود من موظفي الدعم القضائي.	٢٤٥ ٩٠٠		٢٤٥ ٩٠٠
٢	١ أيار/مايو ٢٠١٤	مزيد من التكاليف غير المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جيرمان كاتانغا في حالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، وهي الحاجة إلى تمديد ولاية اثنين من قضاة الدائرة الابتدائية الثانية بعد نهاية ولايتهما الممددة سابقا، فضلا عن عدد محدود من الموظفين القضائيين.	٢٨٤ ٣٠٠		٢٨٤ ٣٠٠
٣	٩ حزيران/يونيه ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في الحالة في جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة إلى إعادة فتح المكتب الميداني للمحكمة في بانغي.	٢٦١ ٤٠٠		٢٦١ ٤٠٠
٤	٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة ولا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد وليام ساموي روتو وجوشوا أراب سانغ في حالة كينيا، وهي الحاجة لتلبية احتياجات أنشطة الادعاء المتعلقة بالجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠ وإعادة توطين الشهود والمساعدة على الانتقال.	١ ٣٦٩ ٩٠٠	٥٨٧ ٠٠٠	٥٨٧ ٩٠٠
٥	٣١ تموز/يوليه ٢٠١٤	مزيد من التكاليف غير المتوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد جان بيير كومبو في حالة جمهورية أفريقيا الوسطى، وهي الحاجة لتلبية احتياجات أنشطة الادعاء المتعلقة بالجرائم المخلة بإقامة العدل بموجب المادة ٧٠، وتوفير الخدمات ذات الصلة بالتطورات غير المتوقعة، بما في ذلك المساعدة القانونية، والاحتجاز، وإعادة توطين الشهود والمساعدة على الانتقال.	٢ ٥٩٣ ٤٠٠	٧١٣ ٠٠٠	١ ٨٨٠ ٤٠٠
٦	٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤	تكاليف غير متوقعة والتي لا يمكن تجنبها في قضية المدعي العام ضد شارل بلي غودي في حالة كوت ديفوار، بما في ذلك تقديم المساعدة القانونية، ونقل المتهم إلى مقر المحكمة وموظفي الدعم القضائي.	٣٦٠ ٠٠٠		٣٦٠ ٠٠٠
مجموع مبالغ الإخطارات			٥ ١١٤ ٩٠٠	١ ٣٠٠ ٠٠٠	٣ ٨١٥ ١٠٠

المرفق الخامس

الآثار المترتبة على الميزانية نتيجة تنفيذ توصيات لجنة الميزانية والمالية
مقارنة بين الميزانية المقترحة وتوصيات لجنة الميزانية والمالية (بآلاف اليورو)

الجدول ١ إجمالي جميع البرامج الرئيسية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			إجمالي برامج المحكمة		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
-	-	-	-	-	-	-	القضاة		
-٥٠٠,٧	-١٢٤,٥	-٣٧٦,٢	٤٢ ٨٤٣,١	٢١ ٩٨٥,٢	٢٠ ٨٥٧,٩	٤٣ ٣٤٣,٨	٢٢ ١٠٩,٨	٢١ ٢٣٤,١	الموظفون الفنيون
-١٨,٨	-١٨,٨	-	٢٣ ٠٤٤,٢	٩ ٨٩٨,٠	١٣ ١٤٦,١	٢٣ ٠٦٣,٠	٩ ٩١٦,٩	١٣ ١٤٦,١	موظفو الخدمات العامة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي للموظفين
-٤ ٥٧٠,٢	-٤ ١٣٠,٤	-٤٣٩,٨	٢٢ ١٨٩,٧	١٩ ٨٧٥,٧	٢ ٣١٤,٠	٢٦ ٧٥٩,٩	٢٤ ٠٠٦,١	٢ ٧٥٣,٨	المساعدة المؤقتة العامة
-	-	-	٧٠٨,٣	٣٠٨,٤	٣٩٩,٩	٧٠٨,٣	٣٠٨,٤	٣٩٩,٩	المساعدة العامة للاجتماعات
-	-	-	٣٩٢,٩	١١٩,٦	٢٧٣,٤	٣٩٢,٩	١١٩,٦	٢٧٣,٤	العمل الإضافي
-	-	-	٥٦٠,٣	٤٦٢,٨	٩٧,٥	٥٦٠,٣	٤٦٢,٨	٩٧,٥	الاستشاريون
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-٤٥٩,٦	-٤٥٩,٦	-	٥ ٤٩٨,٩	٤ ٣٧٦,٢	١ ١٢٢,٨	٥ ٩٥٨,٦	٤ ٨٣٥,٨	١ ١٢٢,٨	السفر
-٧,٠	-٨,٠	١,٠	٣١,٠	-	٣١,٠	٣٨,٠	٨,٠	٣٠,٠	الضيافة
-١٢٠,٧	-٥٠,٠	-٧٠,٧	٤ ١٣٨,٠	١ ٧١٧,٥	٢ ٤٢٠,٥	٤ ٢٥٨,٧	١ ٧٦٧,٥	٢ ٤٩١,٢	الخدمات التعاقدية
-	-	-	٨٠١,٥	٣٩٤,٧	٤٠٦,٧	٨٠١,٥	٣٩٤,٧	٤٠٦,٧	التدريب
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨	-	٢ ٧٨١,٠	٢ ٧٨١,٠	-	٢ ٢٠٧,٢	٢ ٢٠٧,٢	-	مهام الدفاع
-	-	-	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	-	٢ ١١٤,٧	٢ ١١٤,٧	-	مهام الضحايا
-٧٨٤,٨	-٥٠٣,٨	-٢٨١,٠	٢٠ ١٧٢,٨	٦ ٥٤٥,٤	١٣ ٦٢٧,٤	٢٠ ٩٥٧,٦	٧ ٠٤٩,٢	١٣ ٩٠٨,٤	النفقات العامة للتشغيل
-	-	-	٩١٩,٩	٣٧٠,٨	٥٤٩,٢	٩١٩,٩	٣٧٠,٨	٥٤٩,٢	اللوازم والمواد
-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠	-	٩٢٠,٤	٥٨٥,٤	٣٣٥,٠	١ ٢٠٩,٤	٨٧٤,٤	٣٣٥,٠	الأثاث والمعدات
-	-	-	-	-	-	-	-	-	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٦ ٣٨٠,٠	-٥ ٠١٠,٤	-١ ٣٦٩,٦	١٣٢ ٦٤١,٥	٧١ ٥٣٥,٦	٦١ ١٠٥,٩	١٣٩ ٠٢١,٦	٧٦ ٥٤٦,٠	٦٢ ٤٧٥,٦	المجموع

الجدول ٢ البرنامج الرئيسي الأول: الهيئة القضائية

الهيئة القضائية	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع
القضاة									
الموظفون الفنيون	٣١٣٩,٤	٥١٢,١	٣٦٥١,٦	٣١٣٩,٤	٥١٢,١	٣٦٥١,٦			
موظفو الخدمات العامة	٩١٤,٠	٢٠٩,٠	١١٢٣,٠	٩١٤,٠	٢٠٩,٠	١١٢٣,٠			
المجموع الفرعي للموظفين	٢٣٣,٠	١٦٩٢,٠	١٩٢٥,٠	١٧٤,٨	١٤٠٩,٠	١٥٨٣,٨			
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي									
الاستشاريون	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠			
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
السفر	١٦١,٨		١٦١,٨	١٦١,٨		١٦١,٨			
الضيافة	١٦,٠		١٦,٠	١٢,٠		١٢,٠			-٤,٠
الخدمات التعاقدية	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠			
التدريب	٢٢,٠		٢٢,٠	٢٢,٠		٢٢,٠			
النفقات العامة للتشغيل	٦٧,٤		٦٧,٤	٦٧,٤		٦٧,٤			
اللوازم والمواد	٥,٠		٥,٠	٥,٠		٥,٠			
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين									
المجموع	١٠٣٠١,٢	٢٤١٣,١	١٢٧١٤,٤	١٠٠٣٦,٠	٢١٣٠,٢	١٢١٦٦,٢			-٥٤٨,٢

الجدول ٣ البرنامج ١١٠٠: رئاسة المحكمة

رئاسة المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع
القضاة									
الموظفون الفنيون	٨٠٠,٣		٨٠٠,٣	٨٠٠,٣		٨٠٠,٣			
موظفو الخدمات العامة	٢٩٣,٩		٢٩٣,٩	٢٩٣,٩		٢٩٣,٩			
المجموع الفرعي للموظفين	٢٣٣,٠		٢٣٣,٠	١٧٤,٨		١٧٤,٨			-٥٨,٢
المساعدة المؤقتة العامة									
المساعدة العامة للاجتماعات									
العمل الإضافي									
الاستشاريون	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠			
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين									
السفر	١٥٤,٢		١٥٤,٢	١٥٤,٢		١٥٤,٢			
الضيافة	١٤,٠		١٤,٠	١٠,٠		١٠,٠			-٤,٠
الخدمات التعاقدية									
التدريب	٦,٠		٦,٠	٦,٠		٦,٠			
النفقات العامة للتشغيل									
اللوازم والمواد									
الأثاث والمعدات									
المجموع الفرعي لغير الموظفين									
المجموع	١٥٣٩,٣		١٥٣٩,٣	١٤٧٧,١		١٤٧٧,١			-٦٢,٢

الجدول ٤ البرنامج ١٢٠٠: الدوائر

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			١٢٠٠ الدوائر
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
-	-	-	-	-	-	-	القضاة
			٢ ٦٨٤,٠	٥١٢,١	٢ ١٧١,٩	٢ ٦٨٤,٠	الموظفون الفنيون
			٧٦٦,٣	٢٠٩,٠	٥٥٧,٣	٧٦٦,٣	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٢٨٣,٠	-٢٨٣,٠		١ ٤٠٩,٠	١ ٤٠٩,٠		١ ٦٩٢,٠	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
			١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٨٦,٠	-٢٨٣,٠	-٢٠٣,٠	١٠ ٣٧٣,٠	٢ ١٣٠,٢	٨ ٢٤٢,٨	١٠ ٨٥٨,٩	المجموع

الجدول ٥ البرنامج الفرعي ١٣١٠: مكتب الاتصال في نيويورك

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			١٣١٠ مكتب الاتصال في نيويورك
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	١٦٧,٣	القضاة
			٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	٦٢,٨	الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٧,٦	٧,٦	٧,٦	٧,٦	السفر
			١,٠	١,٠	١,٠	١,٠	الضيافة
			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	الخدمات التعاقدية
							التدريب
			٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	٦٧,٤	النفقات العامة للتشغيل
			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	٣١٦,١	المجموع

الجدول ٦ البرنامج الرئيسي الثاني: مكتب المدعي العام

مكتب المدعي العام	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات
الموظفون الفنيون	٤ ٢٣٠,٥	١٢ ٦٠٨,٧	١٦ ٨٣٩,٢	٤ ٢٣٠,٥	١٢ ٦٠٨,٧	١٦ ٨٣٩,٢	٤ ٢٣٠,٥	١٢ ٦٠٨,٧	١٦ ٨٣٩,٢
موظفو الخدمات العامة	١ ٠٩٤,٢	٣ ٠٤٣,٧	٤ ١٣٧,٩	١ ٠٩٤,٢	٣ ٠٤٣,٧	٤ ١٣٧,٩	١ ٠٩٤,٢	٣ ٠٤٣,٧	٤ ١٣٧,٩
المجموع الفرعي للموظفين	٥ ٣٢٤,٧	١٥ ٦٥٢,٤	٢٠ ٩٧٧,١	٥ ٣٢٤,٧	١٥ ٦٥٢,٤	٢٠ ٩٧٧,١	٥ ٣٢٤,٧	١٥ ٦٥٢,٤	٢٠ ٩٧٧,١
المساعدة المؤقتة العامة	٤٦٣,٧	١٨ ٠٨٤,٤	١٨ ٥٤٨,١	٤٦٣,٧	١٨ ٠٨٤,٤	١٨ ٥٤٨,١	٤٦٣,٧	١٨ ٠٨٤,٤	١٨ ٥٤٨,١
المساعدة العامة للاجتماعات	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
العمل الإضافي	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
الاستشاريون	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
السفر	٢٧٨,٨	٢ ٦٨١,٩	٢ ٩٦٠,٧	٢٧٨,٨	٢ ٦٨١,٩	٢ ٩٦٠,٧	٢٧٨,٨	٢ ٦٨١,٩	٢ ٩٦٠,٧
الضيافة	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥
الخدمات التعاقدية	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢
التدريب	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠
النفقات العامة للتشغيل	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠
اللوازم والمواد	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠
الأثاث والمعدات	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٦ ٢٩٠,٣	٣٨ ١٠٧,٩	٤٤ ٣٩٨,٢	٦ ٢٩١,٤	٣٨ ١٠٧,٩	٤٤ ٣٩٨,٢	٦ ٢٩٠,٣	٣٨ ١٠٧,٩	٤٤ ٣٩٨,٢
المجموع	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣

الجدول ٧ البرنامج ٢١٠٠: المدعية العامة

المدعية العامة ٢١٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالتحالات	المبلغ المرتبط بالتحالات
الموظفون الفنيون	٢ ٣٢٤,٧	٤٦٠,٠	٢ ٧٨٤,٦	٢ ٣٢٤,٧	٤٦٠,٠	٢ ٧٨٤,٦	٢ ٣٢٤,٧	٤٦٠,٠	٢ ٧٨٤,٦
موظفو الخدمات العامة	٦٨٩,٤	١ ٢١٤,٤	١ ٩٠٣,٧	٦٨٩,٤	١ ٢١٤,٤	١ ٩٠٣,٧	٦٨٩,٤	١ ٢١٤,٤	١ ٩٠٣,٧
المجموع الفرعي للموظفين	٣ ٠١٤,١	١ ٦٧٤,٤	٤ ٦٨٨,٣	٣ ٠١٤,١	١ ٦٧٤,٤	٤ ٦٨٨,٣	٣ ٠١٤,١	١ ٦٧٤,٤	٤ ٦٨٨,٣
المساعدة المؤقتة العامة	٢١٠,٨	٣ ٣٥١,٩	٣ ٥٦٢,٧	٢٠٩,٤	٣ ٣٥١,٩	٣ ٥٦٢,٧	٣ ٣٥١,٩	٣ ٣٥١,٩	٣ ٥٦٢,٧
المساعدة العامة للاجتماعات	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
العمل الإضافي	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
الاستشاريون	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩	٥٠,٠	١١١,٩	١١١,٩
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٠١,٤	٣٨٣,١	٤٨٤,٥	١٠١,٤	٣٨٣,١	٤٨٤,٥	١٠١,٤	٣٨٣,١	٤٨٤,٥
السفر	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	٥٥٩,٥
الضيافة	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢	١٣٥,٢	٢١٥,٠	٣٥٠,٢
الخدمات التعاقدية	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠	٤٩٠,٠
التدريب	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠
النفقات العامة للتشغيل	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠	١٤٠,٠
اللوازم والمواد	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠	٣٨,٠	٧١,٠	١٠٩,٠
الأثاث والمعدات	٣٥٤٩,٥	٦ ٤٩٠,٧	١٠ ٠٤٠,٢	٣ ٥٥٣,٠	٦ ٠٢٢,١	٩ ٥٧٥,٢	٣ ٥٥٣,٠	٦ ٠٢٢,١	٩ ٥٧٥,٢
المجموع	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣	١١ ٦١٥,٠	٥٤ ٣٥٩,٣	٦٦ ٣٧٥,٣

الجدول ٨ البرنامج الفرعي ٢١١٠: المكتب المباشر للمدعي العام

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢١١٠ المكتب المباشر للمدعي العام
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			١١٨٠,١		١١٨٠,١	١١٨٠,١	الموظفون الفنيون
			٣٥٢,١		٣٥٢,١	٣٥٢,١	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٣,٩	-٢,٥	-١,٤	٤٤٣,٨	٢٣٤,٤	٢٠٩,٤	٤٤٧,٧	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
			١١١,٩	١١١,٩		١١١,٩	العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-	-	١٦٠,٩	٩٨,٧	٦٢,٢	١٦٠,٩	السفر
-٣,٠	-٨,٠	٥,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٥٠,٠	٨,٠	الضيافة
			٥٠,٠	٥٠,٠		٥٠,٠	الخدمات التعاقدية
			٣٥٠,٢	٢١٥,٠	١٣٥,٢	٣٥٠,٢	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٦,٩	-١٠,٥	٣,٦	٢٦٥٤,٠	٧١٠,١	١٩٤٣,٩	٢٦٦٠,٩	المجموع

الجدول ٩ البرنامج الفرعي ٢١٢٠: قسم الخدمات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢١٢٠ قسم الخدمات
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
			١٦٠٤,٥	٤٦٠,٠	١١٤٤,٦	١٦٠٤,٥	الموظفون الفنيون
			١٥٥١,٧	١٢١٤,٤	٣٣٧,٣	١٥٥١,٧	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٣٦٥,٨	-٣٦٥,٨		٢٧٤٩,٢	٢٧٤٩,٢		٣١١٥,٠	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-١٦,٤	-١٦,٤		٣٠٧,٢	٢٦٨,٠	٣٩,٢	٣٢٣,٦	السفر
-٥٠,٠	-٥٠,٠		٤٥٩,٥	٤٠٩,٥	٥٠,٠	٥٠٩,٥	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
-٢٦,٠	-٢٦,٠					٢٦,٠	التدريب
			١٠٩,٠	٧١,٠	٣٨,٠	١٠٩,٠	النفقات العامة للتشغيل
			١٤٠,٠	١٤٠,٠		١٤٠,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٤٥٨,١	-٤٥٨,١		٦٩٢١,٢	٥٣١٢,١	١٦٠٩,١	٧٣٧٩,٣	المجموع

الجدول ١٠ البرنامج ٢٢٠٠: شعبة الاختصاص القضائي والتكامل والتعاون

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢٢٠٠ شعبة الاختصاص والتكامل والتعاون		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات
			١٧٠٥,٠	٧٧٧,٦	١٣٤,٩	١٧٠٥,٠	٧٧٧,٦	١٣٤,٩	الموظفون الفنيون
			١٣٤,٩			١٣٤,٩			موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-١٠٧,٧	-١٠٧,٧		١٤٦٥,٤	١٤٦٥,٤		١٥٦٨,٠	١٥٦٨,٠		المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-٢٠,٥	-٢٠,٥		٤٥٠,٥	٢٩٦,٤	١٥٤,١	٤٧٠,٩	٣١٦,٨	١٥٤,١	السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٢٨,١	-١٢٨,١		٣٧٥٠,٧	٢٦٨٤,٢	١٠٦٦,٦	٣٨٧٨,٨	٢٨١٢,٣	١٠٦٦,٦	المجموع

الجدول ١١ البرنامج ٢٣٠٠: شعبة التحقيقات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢٣٠٠ شعبة التحقيقات		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات
			٨١٢٦,٧	٧٨٢٣,٠	٣٠٣,٧	٧٩٩٧,٣	٧٦٩٣,٦	٣٠٣,٧	الموظفون الفنيون
			١٤٩٢,٠	١٣٥٧,١	١٣٤,٩	١٤٩٢,٠	١٣٥٧,١	١٣٤,٩	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-٢٦٠٠,٣	-٢٦٠٠,٣		٤٥٦٥,٥	٤٥٦٥,٥		٧١٦٥,٨	٧١٦٥,٨		المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-٣٨١,٩	-٣٨١,٩		١٣٣٢,٨	١٣٣٢,٨		١٧١٤,٧	١٧١٤,٧		السفر
									الضيافة
									الخدمات التعاقدية
									التدريب
-١١٧,٨	-١١٧,٨		٤٩٠,٠	٤٩٠,٠		٦٠٧,٨	٦٠٧,٨		النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢٩٧٠,٧	-٢٩٧٠,٧		١٦٠٠٧,١	١٥٥٦٨,٤	٤٣٨,٧	١٨٩٧٧,٨	١٨٥٣٩,١	٤٣٨,٧	المجموع

الجدول ١٢ البرنامج الفرعي ٢٣٢٠: قسم التخطيط والعمليات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢٣٢٠ قسم التخطيط والعمليات
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٣٤٨٠,٩	٣١٧٧,٢	٣٠٣,٧	٣٤٨٠,٩	الموظفون الفنيون
			١١٥٤,٧	١٠١٩,٨	١٣٤,٩	١١٥٤,٧	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-١١٢٤,٥	-١١٢٤,٥		١٩٤٩,٥	١٩٤٩,٥		٣٠٧٣,٩	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-						السفر
-٣٢,٧	-٣٢,٧		٤٣٠,١	٤٣٠,١		٤٦٢,٨	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
-١٠٢,٨	-١٠٢,٨					١٠٢,٨	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٢٦٠,٠	-١٢٦٠,٠		٧٠١٥,٢	٦٥٧٦,٦	٤٣٨,٧	٨٢٧٥,٢	المجموع

الجدول ١٣ البرنامج الفرعي ٢٣٣٠: أفرقة التحقيق

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٢٣٣٠ أفرقة التحقيق
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٤٦٤٥,٨	٤٦٤٥,٨		٤٥١٦,٤	الموظفون الفنيون
			٣٣٧,٣	٣٣٧,٣		٣٣٧,٣	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-١٤٧٥,٩	-١٤٧٥,٩		٢٦١٦,٠	٢٦١٦,٠		٤٠٩١,٩	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-						السفر
-٣٤٩,٢	-٣٤٩,٢		٩٠٢,٧	٩٠٢,٧		١٢٥١,٩	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
-١٥,٠	-١٥,٠		٤٩٠,٠	٤٩٠,٠		٥٠٥,٠	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٧١٠,٧	-١٧١٠,٧		٨٩٩١,٩	٨٩٩١,٩	١٠٧٠٢,٥	١٠٧٠٢,٥	المجموع

الجدول ١٤ البرنامج ٢٤٠٠: شعبة الادعاء

شعبة الادعاء ٢٤٠٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
الموظفون الفنيون	٨٢٤,٥	٣٥٢٧,٧	٤٣٥٢,٣	٨٢٤,٥	٣٣٩٨,٤	٤٢٢٢,٩	-	-١٢٩,٤	-١٢٩,٤
موظفو الخدمات العامة	١٣٤,٩	٤٧٢,٢	٦٠٧,٢	١٣٤,٩	٤٧٢,٢	٦٠٧,٢	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	٩٥٩,٤	٤٠٠٠,٠	٤٩٥٩,٤	٩٥٩,٤	٣٨٧٠,٦	٤٨٣٠,٢	-	-١٢٩,٤	-١٢٩,٤
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٢,٩	٥٩٩٨,٨	٦٢٥١,٧	٢٥٠,٤	٥٢٣١,٨	٥٤٨٢,٢	-٢,٥	-٧٦٧,٠	-٧٦٩,٥
المساعدة العامة للاجتماعات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
العمل الإضافي	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الاستشاريون	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	٢٣,٢	٢٦٧,٢	٢٩٠,٥	٢٣,٢	٢٢٦,٣	٢٤٩,٦	-	-٤٠,٩	-٤٠,٩
السفر	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الضيافة	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الخدمات التعاقدية	-	-	-	-	-	-	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-
النفقات العامة للتشغيل	-	-	-	-	-	-	-	-	-
اللوازم والمواد	-	-	-	-	-	-	-	-	-
الأثاث والمعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع الفرعي لغير الموظفين	-	-	-	-	-	-	-	-	-
المجموع	١٢٣٥,٦	١٠٢٦٦,٠	١١٥٠١,٦	١٢٣٣,٢	٩٣٢٨,٧	١٠٥٦١,٨	-٢,٥	-٩٣٧,٣	-٩٣٩,٨

الجدول ١٥ البرنامج الرئيسي الثالث: قلم المحكمة

قلم المحكمة	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع
الموظفون الفنيون	١١٧٠,٩٥	٨٤٢٦,٨	٩٥٩٧,٧٥	١١٧٠,٩٥	٨٤٢٦,٨	٩٥٩٧,٧٥	-	-	-
موظفو الخدمات العامة	١٠٥٨١,٢	٦٥٧٩,٣	١٧١٦٠,٥	١٠٥٨١,٢	٦٥٧٩,٣	١٧١٦٠,٥	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين	٢٢٢٩,١٥	١٥٠٠٦,١	٣٧٢٩٧,٢٥	٢٢٢٩,١٥	١٥٠٠٦,١	٣٧٢٩٧,٢٥	-	-	-
المساعدة المؤقتة العامة	٨٧٥,٢	٣٩٩٠,٩	٤٨٦٦,١	٨٧٥,٢	٣٩٩٠,٩	٤٨٦٦,١	-٨٧,٧	-٦١,٤	-١٤٩,١
المساعدة العامة للاجتماعات	١٧٩,٩	٣٠٨,٤	٤٨٨,٣	١٧٩,٩	٣٠٨,٤	٤٨٨,٣	-	-	-
العمل الإضافي	٢٣٥,٤	١١٩,٦	٣٥٤,٩	٢٣٥,٤	١١٩,٦	٣٥٤,٩	-	-	-
الاستشاريون	٤٢,٥	٢٥١,٠	٢٩٣,٥	٤٢,٥	٢٥١,٠	٢٩٣,٥	-	-	-
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	١٩٧,٥	٢٠٠٧,٨	٢٢٠٥,٢	١٩٧,٥	٢٠٠٧,٨	٢٢٠٥,٢	-	-	-
السفر	٤,٠	-	٤,٠	٤,٠	-	٤,٠	-	-	-
الضيافة	٧٣١,٤	١٢٠٢,٥	١٩٣٣,٩	٧٣١,٤	١٢٠٢,٥	١٩٣٣,٩	-	-	-
الخدمات التعاقدية	٢٠٧,٥	١٥٩,٦	٣٦٧,١	٢٠٧,٥	١٥٩,٦	٣٦٧,١	-	-	-
التدريب	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مهام الدفاع	٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢	٤٤١٤,٤	٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢	٤٤١٤,٤	٥٧٣,٨	٥٧٣,٨	٥٧٣,٨
مهام الضحايا	٢١١٤,٧	٢١١٤,٧	٤٢٢٩,٤	٢١١٤,٧	٢١١٤,٧	٤٢٢٩,٤	-	-	-
النفقات العامة للتشغيل	٦١٧٥,٨	٦٤٠٠,٤	١٢٥٧٦,٢	٥٨٩٤,٨	٦٠٤٠,٤	١١٩٣٥,٢	-٢٨١,٠	-٣٦٠,٠	-٦٤١,٠
اللوازم والمواد	٤٨٧,٥	٢٩٩,٨	٧٨٧,٣	٤٨٧,٥	٢٩٩,٨	٧٨٧,٣	-	-	-
الأثاث والمعدات	٣٠٨,٥	٧٣٤,٤	١٠٤٢,٩	٣٠٨,٥	٤٤٥,٤	٧٥٣,٩	-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠
المجموع الفرعي لغير الموظفين	٣١٧٣٥,٨	٣٤٨٠٢,٤	٦٦٥٣٨,٢	٣١٣٦٧,١	٣٤٦٦٥,٨	٦٦٠٣٢,٩	-٢٦٨,٧	-١٣٦,٦	-٥٠٥,٣
المجموع	٣١٧٣٥,٨	٣٤٨٠٢,٤	٦٦٥٣٨,٢	٣١٣٦٧,١	٣٤٦٦٥,٨	٦٦٠٣٢,٩	-٢٦٨,٧	-١٣٦,٦	-٥٠٥,٣

الجدول ١٦ البرنامج ٣١٠٠: مكتب قلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١٠٠ مكتب قلم المحكمة	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	٢ ٦٩٣,١	٥٥٨,٩	٣ ٢٥٢,٠	٢ ٦٩٣,١	٥٥٨,٩	٣ ٢٥٢,٠	الموظفون الفنيون	
	٥٠٣٧,١	١ ٤٦٠,٢	٦ ٥٠٧,٣	٥٠٣٧,١	١ ٤٦٠,٢	٦ ٥٠٧,٣	موظفو الخدمات العامة	
							المجموع الفرعي للموظفين	
-٥,٣	-٥,٣	٢٨٩,٥	٢٨٩,٥	٢٩٤,٨	٢٩٤,٨	٢٩٤,٨	المساعدة المؤقتة العامة	
		١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي	
							الاستشاريون	
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
		٣٣٣,٣	٣١٥,٠	١٨,٣	٣٣٣,٣	٣١٥,٠	١٨,٣	السفر
		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	الضيافة
		٣٦١,٤	٢٤٤,٠	١١٧,٤	٣٦١,٤	٢٤٤,٠	١١٧,٤	الخدمات التعاقدية
		١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	التدريب
								مهام الدفاع
								مهام الضحايا
		٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	النفقات العامة للتشغيل
		٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	اللوازم والمواد
		١٦,٥	٨,٠	٨,٥	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	الأثاث والمعدات
								المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٥,٣	-٥,٣	٩٤٠,٥	٣ ١٦٣,٧	٦ ٢٤١,٨	٩٤١,٧	٣ ١٦٨,٩	٦ ٢٤١,٨	المجموع

الجدول ١٧ البرنامج الفرعي ٣١١٠: المكتب المباشر لقلم المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٣١١٠ المكتب المباشر لقلم المحكمة	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع		
	٩٥٤,٠		٩٥٤,٠	٩٥٤,٠		٩٥٤,٠	الموظفون الفنيون	
	٢١٢,٤		٢١٢,٤	٢١٢,٤		٢١٢,٤	موظفو الخدمات العامة	
							المجموع الفرعي للموظفين	
							المساعدة المؤقتة العامة	
							المساعدة العامة للاجتماعات	
							العمل الإضافي	
							الاستشاريون	
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين	
		٣٢,٨	٢٤,٤	٨,٤	٣٢,٨	٢٤,٤	٨,٤	السفر
		٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	٤,٠	الضيافة
								الخدمات التعاقدية
								التدريب
								النفقات العامة للتشغيل
								اللوازم والمواد
								الأثاث والمعدات
								المجموع الفرعي لغير الموظفين
		١ ٢٠٣,٢	٢٤,٤	١ ١٧٨,٩	١ ٢٠٣,٢	٢٤,٤	١ ١٧٨,٩	المجموع

الجدول ١٨ البرنامج الفرعي ٣١٣٠: قسم الخدمات الاستشارية القانونية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣١٣٠ قسم الخدمات الاستشارية القانونية
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٥٩٠,١		٥٩٠,١	٥٩٠,١		٥٩٠,١	الموظفون الفنيون
	١٣٢,٠		١٣٢,٠	١٣٢,٠		١٣٢,٠	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
	١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥		١٧,٥	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
	٧٣٩,٦		٧٣٩,٦	٧٣٩,٦		٧٣٩,٦	المجموع

الجدول ١٩ البرنامج الفرعي ٣١٤٠: قسم الأمن والسلامة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣١٤٠ قسم الأمن والسلامة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	١١٤٩,٠	٥٥٨,٩	١١٤٩,٠	١١٤٩,٠	٥٥٨,٩	١١٤٩,٠	الموظفون الفنيون
	٤٦٩٢,٧	١٤٦٠,٢	٤٦٩٢,٧	٤٦٩٢,٧	١٤٦٠,٢	٤٦٩٢,٧	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٥,٣	٢٨٩,٥	٢٨٩,٥	٢٨٩,٥	٢٩٤,٨	٢٩٤,٨	٢٩٤,٨	المساعدة المؤقتة العامة
	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	١٩٧,٢	٦٢,٤	١٣٤,٨	المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
	٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	٣٠٠,٥	٢٩٠,٦	٩,٩	السفر
							الضيافة
	٣٤٣,٩	٢٤٤,٠	٩٩,٩	٣٤٣,٩	٢٤٤,٠	٩٩,٩	الخدمات التعاقدية
	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	١٤٤,٠	٨٣,٥	٦٠,٥	التدريب
	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	٢٧٣,٠	١٢٠,٠	١٥٣,٠	النفقات العامة للتشغيل
	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	٥٦,٤	٢٢,٢	٣٤,٣	اللوازم والمواد
	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	١٦,٥	٨,٠	٨,٥	الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٥,٣	٧٤٦٢,٦	٣١٣٩,٣	٤٣٢٣,٣	٧٤٦٧,٩	٣١٤٤,٦	٤٣٢٣,٣	المجموع

الجدول ٢٠ البرنامج الفرعي ٣١٨٠: قسم العمليات الميدانية

قسم العمليات الميدانية ٣١٨٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ المرتبط بالحلالات	
الموظفون الفنيون	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	٨٥٨,٩	
موظفو الخدمات العامة	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	٧٠٨,٢	
المجموع الفرعي للموظفين							
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين							
السفر	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	١٠٢,٩	
الضيافة							
الخدمات التعاقدية	١٦٦,٧	١٦٦,٧	١٦٦,٧	١٦٦,٧	١٦٦,٧	١٦٦,٧	
التدريب	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	
النفقات العامة للتشغيل	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	٩١٢,٧	
اللوازم والمواد	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	١٩٨,٥	
الأثاث والمعدات	٤٣٧,٤	٤٣٧,٤	٤٣٧,٤	٤٣٧,٤	٤٣٧,٤	٤٣٧,٤	
المجموع الفرعي لغير الموظفين							
المجموع	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٦٨٧,١	٣ ٩٢٩,٩	٣ ٩٢٩,٩	٣ ٩٢٩,٩	-٢٤٢,٨

الجدول ٢١ البرنامج الفرعي ٣١٩٠: قسم دعم المحامين

قسم دعم المحامين ٣١٩٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحلالات	المبلغ المرتبط بالحلالات	
الموظفون الفنيون	٤٤٥,٤	٢١١,٤	٤٤٥,٤	٤٤٥,٤	٢١١,٤	٤٤٥,٤	
موظفو الخدمات العامة	١٣٢,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	١٣٢,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	
المجموع الفرعي للموظفين							
المساعدة المؤقتة العامة							
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين							
السفر	١٩,٣	٤,٥	١٩,٣	٢٣,٩	٤,٥	١٩,٣	
الضيافة							
الخدمات التعاقدية							
التدريب							
مهام الدفاع							
مهام الضحايا							
النفقات العامة للتشغيل							
اللوازم والمواد							
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين							
المجموع	٥٩٨,٧	٥١٧,٧	٥٩٨,٧	٥٢٠,٢	٥١٧,٧	٥٩٨,٧	٥٧٣,٨

الجدول ٢٢ البرنامج ٣٢٠٠: شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			شعبة الخدمات الإدارية المشتركة ٣٢٠٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٥٠٧١,١	١٤٢٦,٧	٣٦٤٤,٤	٥٠٧١,١	٣٦٤٤,٤
			٧٧٥٧,٠	٢٢٨٥,١	٥٤٧١,٩	٧٧٥٧,٠	٥٤٧١,٩
			١٤٣٥,٠	٨٠٢,٩	٦٢٢,١	١٥٣٥,٣	٧١٨,٠
-١٠٠,٣	-١٤,٤	-٨٥,٩					
			١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠
			١٤٢,٨	٤٢,٢	١٠٠,٦	١٤٢,٨	١٠٠,٦
			٤٠,٠		٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠
			٢٢٥,٢	١٢٧,٥	٩٧,٧	٢٢٥,٢	٩٧,٧
			٥٢٧,٨	٢٥٣,٧	٢٧٤,١	٥٢٧,٨	٢٧٤,١
			١٥٤,٩	٢٢,٠	١٣٢,٩	١٥٤,٩	١٣٢,٩
-٢٠,٠		-٢٠,٠	٦٤٠,٣	٢٣٥٢,٦	٤٠٥٥,٨	٦٤٢٨,٣	٤٠٧٥,٨
			٥٤٤,٨	٢١٣,٣	٣٣١,٥	٥٤٤,٨	٣٣١,٥
-٢٨٩,٠	-٢٨٩,٠		٧٣٧,٤	٤٣٧,٤	٣٠٠,٠	١٠٢٦,٤	٣٠٠,٠
			٢٣٠٥٤,٤	٧٩٦٣,٣	١٥٠٩١,٠	٢٣٤٦٣,٦	١٥١٩٦,٩
-٤٠٩,٣	-٣٠٣,٤	-١٠٥,٩					

الجدول ٢٣ البرنامج الفرعي ٣٢١٠: مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			مكتب مدير شعبة الخدمات الإدارية المشتركة ٣٢١٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٣٨٠,٣			٣٨٠,٣	٣٨٠,٣
			٦٦,٠			٦٦,٠	٦٦,٠
			١٧,٥		١٧,٥	١٧,٥	١٧,٥
			٤٦٣,٨		٤٦٣,٨	٤٦٣,٨	٤٦٣,٨

الجدول ٢٤ البرنامج الفرعي ٣٢٢٠: قسم الموارد البشرية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم الموارد البشرية ٣٢٢٠
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
	٧٩٩,٨		٧٩٩,٨	٧٩٩,٨		٧٩٩,٨	الموظفون الفنيون
	١٠١٨,٨		١٠١٨,٨	١٠١٨,٨		١٠١٨,٨	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٨٠,٦		-٨٠,٦	٢٨٥,٩		٢٨٥,٩	٣٦٦,٥	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
			٣٥,٠		٣٥,٠	٣٥,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١٤,٢		١٤,٢	١٤,٢	السفر
							الضيافة
			٢٠,٠		٢٠,٠	٢٠,٠	الخدمات التعاقدية
			٥٨,٨	١٢,٠	٤٦,٨	٥٨,٨	التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٨٠,٦		-٨٠,٦	٢٢٣٢,٥	٢١٠,٠	٢٠٢٢,٥	٢٣١٣,١	المجموع

الجدول ٢٥ البرنامج الفرعي ٣٢٤٠: قسم الميزانية والمالية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم الميزانية والمالية ٣٢٤٠
	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المجموع	
	٧٥٨,١		٧٥٨,١	٧٥٨,١		٧٥٨,١	الموظفون الفنيون
	١١٣٦,٤		٣٤٤,٤	٧٩٢,٠	١١٣٦,٤	٣٤٤,٤	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٣,٤	٢٧٤,٨	١٤٠,٩	١٣٣,٩	٢٧٨,٢	١٤٠,٩	١٣٧,٣	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
	١٦,٨	٩,٣	٧,٥	١٦,٨	٩,٣	٧,٥	السفر
							الضيافة
	٩٣,٩	١٣,٤	٨٠,٥	٩٣,٩	١٣,٤	٨٠,٥	الخدمات التعاقدية
	١٥,٧	١٠,٠	٥,٧	١٥,٧	١٠,٠	٥,٧	التدريب
	٥٥,٥		٥٥,٥	٥٥,٥		٥٥,٥	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣,٤	٢٣٦١,٢	١٧٣,٦	٣٤٤,٤	١٨٤٣,٢	٢٣٦٤,٦	١٧٣,٦	المجموع

الجدول ٢٦ البرنامج الفرعي ٣٢٥٠: قسم الخدمات العامة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم الخدمات العامة ٣٢٥٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٥٦٨,٤		٥٦٨,٤	٥٦٨,٤		٥٦٨,٤	الموظفون الفنيون
	٢٣٩٢,٨		٢٣٩٢,٨	٢٣٩٢,٨		٢٣٩٢,٨	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-١,٨	-١,٨	٧١,٥	٧١,٥	٧٣,٣		٧٣,٣	المساعدة المؤقتة العامة
		٩٧,٨	٩٧,٨	٩٧,٨	٤٢,٢	٤٢,٢	المساعدة العامة للاجتماعات
		٥,٠	٥,٠	٥,٠		٥,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
		١٦,٠	١٦,٠	١٦,٠		١٦,٠	السفر
		٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠		٢٠,٠	الضيافة
		٩,٨	٩,٨	٩,٨		٩,٨	الخدمات التعاقدية
-٢٠,٠	-٢٠,٠	١٨٩٨,٦	١٨٩٨,٦	١٩١٨,٦		١٩١٨,٦	التدريب
		٢١١,٥	٢١١,٥	٢١١,٥		٢١١,٥	النفقات العامة للتشغيل
-٥٤,٠	-٥٤,٠			٥٤,٠	٥٤,٠	٥٤,٠	اللوازم والمواد
-	-						الأثاث والمعدات
-	-						المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٧٥,٨	-٥٤,٠	٥٢٩١,٣	٤٢,٢	٥٢٤٩,١	٥٣٦٧,١	٥٢٧١,٠	المجموع

الجدول ٢٧ البرنامج الفرعي ٣٢٦٠: قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ٣٢٦٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	١٧٠٥,٤	٥٦٧,٨	١١٣٧,٧	١٧٠٥,٤	٥٦٧,٨	١١٣٧,٧	الموظفون الفنيون
	٢٤٣٤,٩	١٠٣٤,٥	١٤٠٠,٤	٢٤٣٤,٩	١٠٣٤,٥	١٤٠٠,٤	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٦,٦	-٦,٦	٢٧٦,١	٢٧٦,١	٢٨٢,٧	٢٨٢,٧	٢٨٢,٧	المساعدة المؤقتة العامة
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
		٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠		٣٥,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
		٥٧,٨	٢٤,٦	٣٣,٣	٥٧,٨	٢٤,٦	السفر
		٢٢٧,٢	٨٧,٠	١٤٠,٢	٢٢٧,٢	٨٧,٠	الضيافة
		٦٠,٧	٦٠,٧	٦٠,٧		٦٠,٧	الخدمات التعاقدية
		٣٥٤١,٦	١٤٣٩,٩	٢١٠١,٧	٣٥٤١,٦	١٤٣٩,٩	التدريب
		١٣٤,٨	١٤,٨	١٢٠,٠	١٣٤,٨	١٢٠,٠	النفقات العامة للتشغيل
		٥٣٥,٠	٢٣٥,٠	٣٠٠,٠	٥٣٥,٠	٢٣٥,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٦,٦	-٦,٦	٩٠١٨,٦	٣٦٧٩,٧	٥٣٣٨,٨	٩٠٢٥,١	٣٦٨٦,٣	المجموع

الجدول ٢٨ البرنامج ٣٣٠٠: شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			شعبة خدمات المحكمة ٣٣٠٠		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
			١١٠٣٠,٢	٦٠٧٠,٥	٤٩٥٩,٧	١١٠٣٠,٢	٦٠٧٠,٥	٤٩٥٩,٧	الموظفون الفنيون
			٣٥٦٩,٢	٢٦٤٥,٢	٩٢٤,٠	٣٥٦٩,٢	٢٦٤٥,٢	٩٢٤,٠	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-٣٩,٩	-٣٩,٩		٢٦٩٢,٣	٢٦٩٢,٣		٢٧٣٢,٢	٢٧٣٢,٢		المساعدة المؤقتة العامة
			٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	المساعدة العامة للاجتماعات
			١٥,٠	١٥,٠		١٥,٠	١٥,٠		العمل الإضافي
			٢٥٣,٥	٢٥١,٠	٢,٥	٢٥٣,٥	٢٥١,٠	٢,٥	الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١٥٣٠,٥	١٤٥٩,٧	٧٠,٨	١٥٣٠,٥	١٤٥٩,٧	٧٠,٨	السفر
									الضيافة
			٣٠٢,٢	١٨٨,٤	١١٣,٨	٣٠٢,٢	١٨٨,٤	١١٣,٨	الخدمات التعاقدية
			٦١,٢	٥٤,١	٧,٢	٦١,٢	٥٤,١	٧,٢	التدريب
٥٧٣,٨	٥٧٣,٨		٢٧٨١,٠	٢٧٨١,٠		٢٢٠٧,٢	٢٢٠٧,٢		مهام الدفاع
			٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		٢١١٤,٧	٢١١٤,٧		مهام الضحايا
-٦٢١,٠	-٣٦٠,٠	-٢٦١,٠	٥١٨٥,٤	٣٥٥٤,٤	١٦٣١,٠	٥٨٠٦,٤	٣٩١٤,٤	١٨٩٢,٠	النفقات العامة للتشغيل
			٨٠,٥	٦٤,٣	١٦,٢	٨٠,٥	٦٤,٣	١٦,٢	اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٨٧,١	١٧٣,٩	-٢٦١,٠	٣٠٠٩٤,٠	٢٢١٩٩,٠	٧٨٩٥,٠	٣٠١٨١,١	٢٢٠٢٥,١	٨١٥٦,٠	المجموع

الجدول ٢٩ البرنامج الفرعي ٣٣١٠: مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			مكتب مدير شعبة خدمات المحكمة ٣٣١٠		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
			٤٦٥,٢	٢٩٤,٦	١٧٠,٦	٤٦٥,٢	٢٩٤,٦	١٧٠,٦	الموظفون الفنيون
			٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
									المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
			٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	٢٠,٠	١٧,٥	٢,٥	العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٦,٤	١٦,٣	٢٠,١	٣٦,٤	١٦,٣	٢٠,١	السفر
									الضيافة
			١,٧		١,٧	١,٧		١,٧	الخدمات التعاقدية
			٣٨,٧	٣٨,٧		٣٨,٧	٣٨,٧		التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٦٢٨,٠	٣٦٧,٢	٢٦٠,٨	٦٢٨,٠	٣٦٧,٢	٢٦٠,٨	المجموع

الجدول ٣٠ البرنامج الفرعي ٣٣٢٠: قسم إدارة المحكمة

قسم إدارة المحكمة ٣٣٢٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي
الموظفون الفنيون	٤٢١,٨	٧٨٣,٩	١٢٠٥,٧	٤٢١,٨	٧٨٣,٩	١٢٠٥,٧		
موظفو الخدمات العامة	١٣٢,٠	٧٤٠,٤	٨٧٢,٤	١٣٢,٠	٧٤٠,٤	٨٧٢,٤		
المجموع الفرعي للموظفين								
المساعدة المؤقتة العامة			٢٣٨,٣			٢٣٤,١	٢٣٤,١	-٤,٢
المساعدة العامة للاجتماعات			١٥,٠			١٥,٠	١٥,٠	-٤,٢
العمل الإضافي								
الاستشاريون								
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين								
السفر								
الضيافة								
الخدمات التعاقدية	٥٦,٣		٥٦,٣	٥٦,٣		٥٦,٣		
التدريب	٥,٥		٥,٥	٥,٥		٥,٥		
النفقات العامة للتشغيل								
اللوازم والمواد								
الأثاث والمعدات								
المجموع الفرعي لغير الموظفين								
المجموع	٦١٥,٦	١٨٢٤,٦	٢٤٤٠,٢	٦١٥,٦	١٨٢٠,٤	٢٤٣٦,٠	١٨٢٠,٤	-٤,٢

الجدول ٣١ البرنامج الفرعي ٣٣٣٠: قسم الاحتجاز

قسم الاحتجاز ٣٣٣٠	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المجموع	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي
الموظفون الفنيون	٢١١,٤	٨٤,٩	٢٩٦,٣	٢١١,٤	٨٤,٩	٢٩٦,٣		
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠		
المجموع الفرعي للموظفين								
المساعدة المؤقتة العامة								
المساعدة العامة للاجتماعات								
العمل الإضافي								
الاستشاريون								
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين								
السفر								
الضيافة								
الخدمات التعاقدية								
التدريب								
النفقات العامة للتشغيل	١٨٩,٠	٤٦,٣	١٩٣٦,٣	١٦٢٩,٠	٤٦,٣	١٦٧٥,٣	١٦٢٩,٠	-٢٦١,٠
اللوازم والمواد	٧,٥		٧,٥	٧,٥		٧,٥	٧,٥	
الأثاث والمعدات								
المجموع الفرعي لغير الموظفين								
المجموع	٢١٧٤,٩	٢٠٣,٢	٢٣٧٨,١	١٩١٣,٩	٢٠٣,٢	٢١١٧,١	٢٠٣,٢	-٢٦١,٠

الجدول ٣٢ البرنامج الفرعي ٣٣٤٠: قسم الترجمة الفورية والتحريرية بالمحكمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٤٠ قسم الترجمة الفورية والتحريرية		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
			٤ ٢٥٢,٧	٢ ٤٠٠,٦	١ ٨٥٢,١	٤ ٢٥٢,٧	٢ ٤٠٠,٦	١ ٨٥٢,١	الموظفون الفنيون
			٥٤٢,٤	٢٧٨,٤	٢٦٤,٠	٥٤٢,٤	٢٧٨,٤	٢٦٤,٠	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-٢,٤	-٢,٤		٥٩٦,٥	٥٩٦,٥		٥٩٨,٩	٥٩٨,٩		المساعدة المؤقتة العامة
			٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	٤٧٨,٣	٣٠٨,٤	١٦٩,٩	المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
			١٥,١	١٥,١		١٥,١	١٥,١		الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-		١١١,٦	١٠٨,٠	٣,٦	١١١,٦	١٠٨,٠	٣,٦	السفر
									الضيافة
			١٢٣,٤	٦٥,٩	٥٧,٥	١٢٣,٤	٦٥,٩	٥٧,٥	الخدمات التعاقدية
			٢,٧	٢,٧		٢,٧	٢,٧		التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
			١٨,٢	٩,٥	٨,٧	١٨,٢	٩,٥	٨,٧	اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢,٤	-٢,٤		٦ ١٤٠,٩	٣ ٧٨٥,١	٢ ٣٥٥,٨	٦ ١٤٣,٣	٣ ٧٨٧,٥	٢ ٣٥٥,٨	المجموع

الجدول ٣٣ البرنامج الفرعي ٣٣٥٠: وحدة الضحايا والشهود

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٥٠ وحدة الضحايا والشهود		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ المرتبط بالحالات
			١ ٨٠٠,٩	١ ٠٨٦,٢	٧١٤,٧	١ ٨٠٠,٩	١ ٠٨٦,٢	٧١٤,٧	الموظفون الفنيون
			١ ٣٦٢,٩	١ ٢٩٦,٩	٦٦,٠	١ ٣٦٢,٩	١ ٢٩٦,٩	٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-١٦,٦	-١٦,٦		١ ١٣٧,٢	١ ١٣٧,٢		١ ١٥٣,٨	١ ١٥٣,٨		المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-		١ ١٣٩,٩	١ ١١٤,٧	٢٥,٣	١ ١٣٩,٩	١ ١١٤,٧	٢٥,٣	السفر
									الضيافة
			٤٧,٠	٤٧,٠		٤٧,٠	٤٧,٠		الخدمات التعاقدية
-٣٦٠,٠	-٣٦٠,٠		٣ ٤٥٨,٣	٣ ٤٥٨,٣		٣ ٨١٨,٣	٣ ٨١٨,٣		التدريب
			٤,٨	٤,٨		٤,٨	٤,٨		النفقات العامة للتشغيل
									اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٧٦,٦	-٣٧٦,٦		٨ ٩٥١,١	٨ ١٤٥,٢	٨٠٥,٩	٩ ٣٢٧,٧	٨ ٥٢١,٨	٨٠٥,٩	المجموع

الجدول ٣٤ البرنامج الفرعي ٣٣٦٠: قسم التعويض ومشاركة الضحايا

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٣٦٠ قسم التعويض ومشاركة الضحايا		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي
			٩٥٣,٩	١٨٩,٥	٧٦٤,٤	٩٥٣,٩	١٨٩,٥	٧٦٤,٤	الموظفون الفنيون
			٢٦٣,٥	١٩٧,٥	٦٦,٠	٢٦٣,٥	١٩٧,٥	٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-١٣,٨	-١٣,٨		٥٦٣,٧	٥٦٣,٧		٥٧٧,٥	٥٧٧,٥		المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
			١٠,٠	١٠,٠		١٠,٠	١٠,٠		الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-		١١٩,٧	١١٩,٧		١١٩,٧	١١٩,٧		السفر
									الضيافة
			٦٧,٥	٦٧,٥		٦٧,٥	٦٧,٥		الخدمات التعاقدية
			٤,٣	٤,٣		٤,٣	٤,٣		التدريب
									النفقات العامة للتشغيل
			٣,٠	٣,٠		٣,٠	٣,٠		اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٣,٨	-١٣,٨		١٩٨٥,٦	١١٥٥,٢	٨٣٠,٤	١٩٩٩,٤	١١٦٩,٠	٨٣٠,٤	المجموع

الجدول ٣٥ البرنامج ٣٤٠٠: قسم الإعلام والتوثيق

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٣٤٠٠ قسم الإعلام والتوثيق		
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع			
								المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي
			١٣٤١,٩	٣٧٠,٦	٩٧١,٣	١٣٤١,٩	٣٧٠,٦	٩٧١,٣	الموظفون الفنيون
			٧٩٧,٢	١٨٨,٨	٦٠٨,٤	٧٩٧,٢	١٨٨,٨	٦٠٨,٤	موظفو الخدمات العامة
									المجموع الفرعي للموظفين
-٣,٧	-١,٨	-١,٨	٣٠٠,١	١٤٤,٨	١٥٥,٤	٣٠٣,٨	١٤٦,٦	١٥٧,٢	المساعدة المؤقتة العامة
									المساعدة العامة للاجتماعات
									العمل الإضافي
									الاستشاريون
									المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			١١٦,٢	١٠٥,٦	١٠,٦	١١٦,٢	١٠٥,٦	١٠,٦	السفر
									الضيافة
			٧٤٢,٦	٥١٦,٥	٢٢٦,١	٧٤٢,٦	٥١٦,٥	٢٢٦,١	الخدمات التعاقدية
			٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	٧,٠	التدريب
			٦٨,٥	١٣,٥	٥٥,٠	٦٨,٥	١٣,٥	٥٥,٠	النفقات العامة للتشغيل
			١٠٥,٥		١٠٥,٥	١٠٥,٥		١٠٥,٥	اللوازم والمواد
									الأثاث والمعدات
									المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣,٧	-١,٨	-١,٨	٣٤٧٩,٠	١٣٣٩,٨	٢١٣٩,٢	٣٤٨٢,٧	١٣٤١,٦	٢١٤١,١	المجموع

الجدول ٣٦ البرنامج ٣٧٤٠: مكتب المحامي العام للدفاع

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			مكتب المحامي العام للدفاع ٣٧٤٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	١٤٧,٢	٢٩٨,٢	٤٤٥,٤	١٤٧,٢	٢٩٨,٢	٤٤٥,٤	الموظفون الفنيون
	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
	٢,٦		٢,٦	٢,٦		٢,٦	السفر
							الضيافة
	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
	٥٣٣,٩	٣١٨,٢	٢١٥,٨	٥٣٣,٩	٣١٨,٢	٢١٥,٨	المجموع

الجدول ٣٧ البرنامج الفرعي ٣٧٥٠: مكتب المحامي العام للضحايا

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			مكتب المحامي العام للضحايا ٣٧٥٠
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٢٣٢,١	٧٢١,٢	٩٥٣,٣	٢٣٢,١	٧٢١,٢	٩٥٣,٣	الموظفون الفنيون
	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
	٢٩٨,١	١٢٢٩,٨	١٥٢٧,٩	٢٩٨,١	١٢٢٩,٨	٢٩٨,١	المجموع
	١٦٠,٨	١٦٠,٨	١٦٠,٨	١٦٣,٧	١٦٣,٧	١٦٣,٧	
	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	٢٠٢,٤	
	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	٩٦,٥	
	٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	٣٥,٠	
	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	١١,٠	
	١٥٢٥,٠	١٢٢٦,٩	٢٩٨,١	١٥٢٧,٩	١٢٢٩,٨	٢٩٨,١	
	-٢,٩	-٢,٩					

الجدول ٣٨ البرنامج الرئيسي الرابع: أمانة جمعية الدول الأطراف

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			أمانة جمعية الدول الأطراف
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
-٢٥٣,١	-٢٥٣,١	٦٣٤,١	٦٣٤,١	٨٨٧,٢	٨٨٧,٢	٨٨٧,٢	الموظفون الفنيون
		٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	٢٩٢,٨	موظفو الخدمات العامة
-	-						المجموع الفرعي للموظفين
-٩٤,٤	-٩٤,٤	٥٥٠,٣	٥٥٠,٣	٦٤٤,٧	٦٤٤,٧	٦٤٤,٧	المساعدة المؤقتة العامة
		٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	٢٢٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
		٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	٣٨,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
		٣٨٦,٥	٣٨٦,٥	٣٨٦,٥	٣٨٦,٥	٣٨٦,٥	السفر
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	الضيافة
		٨٣٢,٠	٨٣٢,٠	٨٣٢,٠	٨٣٢,٠	٨٣٢,٠	الخدمات التعاقدية
		٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	التدريب
		٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	النفقات العامة للتشغيل
		١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	١٤,٧	اللوازم والمواد
		٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٣٤٧,٥	-٣٤٧,٥	٣٠١٢,٨	٣٠١٢,٨	٣٣٦٠,٣	٣٣٦٠,٣	٣٣٦٠,٣	المجموع

الجدول ٣٩ البرنامج الفرعي ٤١٠٠: المؤتمرات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤١٠٠ المؤتمرات
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
		٢٨١,٣	٢٨١,٣	٢٨١,٣	٢٨١,٣	٢٨١,٣	المساعدة المؤقتة العامة
		١٦٠,٠	١٦٠,٠	١٦٠,٠	١٦٠,٠	١٦٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
		٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
		٧٤٠,٠	٧٤٠,٠	٧٤٠,٠	٧٤٠,٠	٧٤٠,٠	الخدمات التعاقدية
							التدريب
		٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	٢٤,٤	النفقات العامة للتشغيل
		١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
		١٢٣٥,٧	١٢٣٥,٧	١٢٣٥,٧	١٢٣٥,٧	١٢٣٥,٧	المجموع

الجدول ٤٠ البرنامج الفرعي ٤٢٠٠: أمانة جمعية الدول الأطراف

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤٢٠٠ أمانة جمعية الدول الأطراف
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٢٥٣,١		٤٨٦,٩	٤٨٦,٩		٧٤٠,٠	الموظفون الفنيون
			٢٩٢,٨	٢٩٢,٨		٢٩٢,٨	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
			١٦٧,٦	١٦٧,٦		١٦٧,٦	المساعدة المؤقتة العامة
			١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	١٨,٠	المساعدة العامة للاجتماعات العمل الإضافي الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	٣٧,٠	السفر
			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	الضيافة
			٩,٩	٩,٩	٩,٩	٩,٩	الخدمات التعاقدية
							التدريب
			٤,٧	٤,٧	٤,٧	٤,٧	النفقات العامة للتشغيل
			٥,٠	٥,٠	٥,٠	٥,٠	اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
	٢٥٣,١	٢٥٣,١	١٠٢٦,٩	١٠٢٦,٩	١٢٨٠,٠	١٢٨٠,٠	المجموع

الجدول ٤١ البرنامج الفرعي ٤٤٠٠: مكتب رئيس الجمعية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤٤٠٠ مكتب رئيس الجمعية
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	١٠١,٥	الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	٨٧,٧	السفر
			١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	١٢,٠	الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
			٢٠١,٢	٢٠١,٢	٢٠١,٢	٢٠١,٢	المجموع

الجدول ٤٢ البرنامج الفرعي ٤٥٠٠: لجنة الميزانية والمالية

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٤٥٠٠ لجنة الميزانية والمالية
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			١٤٧,٢			١٤٧,٢	١٤٧,٢
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٩٤,٣	-٩٤,٣				٩٤,٣	٩٤,٣	المساعدة المؤقتة العامة
		٦٠,٠		٦٠,٠	٦٠,٠	٦٠,٠	المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-		٢٦١,٨	٢٦١,٨	٢٦١,٨	٢٦١,٨	السفر
							الضيافة
		٨٠,٠		٨٠,٠	٨٠,٠	٨٠,٠	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٩٤,٣	-٩٤,٣	٥٤٩,٠		٥٤٩,٠	٦٤٣,٣	٦٤٣,٣	المجموع

الجدول ٤٣ البرنامج الرئيسي الخامس: الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			الإيجار والصيانة (المباني المؤقتة)
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
		٦٠٠٠,٠		٦٠٠٠,٠	٦٠٠٠,٠	٦٠٠٠,٠	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
		٦٠٠٠,٠		٦٠٠٠,٠	٦٠٠٠,٠	٦٠٠٠,٠	المجموع

الجدول ٤٤ البرنامج الرئيسي السادس: أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا

أمانة الصندوق الاستئماني للضحايا	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	١٧٠,٦	٥٦٢,١	١٧٠,٦	٤٣٧,٦	٦٠٨,٢	١٢٤,٥	-١٢٤,٥
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠	٨٤,٩	٦٦,٠	٦٦,٠	١٣٢,٠	-١٨,٩	-١٨,٩
المجموع الفرعي للموظفين							
المساعدة المؤقتة العامة	٢٥٧,١	٢٣٨,٧	٢٢٨,٠	٢٩٥,٩	٥٢٣,٩	٢٨,١	٥٧,٢
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون	٤٥,٠	١٠٠,٠	٤٥,٠	١٠٠,٠	١٤٥,٠		-٢٩,١
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين							
السفر	٦٧,٣	١٤٦,١	٦٧,٣	١٤٦,١	٢١٣,٤		
الضيافة	٢,٥		٢,٥		٢,٥		
الخدمات التعاقدية	٩٠,٥	٥٥,٥	٩٠,٥	٥٥,٥	١٤٦,٠		
التدريب	١,٥	٢٠,١	١,٥	٢٠,١	٢١,٦		
النفقات العامة للتشغيل	٥,٠	١٥,٠	٥,٠	١٥,٠	٢٠,٠		
اللوازم والمواد	٣,٠		٣,٠		٣,٠		
الأثاث والمعدات							
المجموع الفرعي لغير الموظفين							
المجموع	٧٠٨,٥	١٢٢٢,٥	١٩٣١,٠	٦٧٩,٤	١١٣٦,٣	١٨١٥,٧	-٨٦,٢

الجدول ٤٥ البرنامج الرئيسي السابع-١: مكتب مدير المشروع

مكتب مدير المشروع	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها
	قبل توصيات اللجنة			بعد توصيات اللجنة			
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	
الموظفون الفنيون	٣٨٢,٠		٣٨٢,٠		٣٨٢,٠		
موظفو الخدمات العامة	٦٦,٠		٦٦,٠		٦٦,٠		
المجموع الفرعي للموظفين							
المساعدة المؤقتة العامة	١٦٣,٦		١٦٣,٦				-١٦٣,٦
المساعدة العامة للاجتماعات							
العمل الإضافي							
الاستشاريون							
المجموع الفرعي للموظفين الآخرين							
السفر	١١,٠		١١,٠		١١,٠		
الضيافة	٢,٥		٢,٥		٢,٥		
الخدمات التعاقدية	٧٤٢,٣		٧٤٢,٣		٦٧١,٦		-٧٠,٧
التدريب	٢,٥		٢,٥		٢,٥		
النفقات العامة للتشغيل	٢,٥		٢,٥		٢,٥		
اللوازم والمواد	١,٠		١,٠		١,٠		
الأثاث والمعدات	١,٥		١,٥		١,٥		
المجموع الفرعي لغير الموظفين							
المجموع	١٣٧٤,٩		١٣٧٤,٩		١١٤٠,٦	١١٤٠,٦	-٢٣٤,٣

الجدول ٤٦ البرنامج ٧١١٠: مكتب مدير مشروع المباني الدائمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٧١١٠ مكتب مدير مشروع المباني الدائمة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
			٣٨٢,٠			٣٨٢,٠	الموظفون الفنيون
			٦٦,٠			٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-١٦٣,٦	-١٦٣,٦				١٦٣,٦	١٦٣,٦	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
-	-						السفر
			١١,٠			١١,٠	الضيافة
			٢,٥			٢,٥	الخدمات التعاقدية
			٣٥,٥			٣٥,٥	التدريب
			٢,٥			٢,٥	النفقات العامة للتشغيل
			٢,٥			٢,٥	اللوازم والمواد
			١,٠			١,٠	الأثاث والمعدات
			١,٥			١,٥	المجموع الفرعي لغير الموظفين
-١٦٣,٦	-١٦٣,٦	٥٠٤,٥		٥٠٤,٥	٦٦٨,١	٦٦٨,١	المجموع

الجدول ٤٧ البرنامج ٧١٢٠: دعم موظفي المحكمة لموارد وإدارة المباني الدائمة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٧١٢٠ دعم موظفي المحكمة موارد وإدارة المباني الدائمة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
-٧٠,٧	-٧٠,٧	٦٣٦,١		٦٣٦,١	٧٠٦,٨	٧٠٦,٨	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٧٠,٧	-٧٠,٧	٦٣٦,١		٦٣٦,١	٧٠٦,٨	٧٠٦,٨	المجموع

الجدول ٤٨ البرنامج الرئيسي السابع-٢: الفوائد المستحقة، الدولة المضيفة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			٧٢٠٠ الفوائد المستحقة، الدولة المضيفة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	قبل توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	المجموع	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
							السفر
							الضيافة
							الخدمات التعاقدية
							التدريب
			١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
			١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	١ ٦٢٣,٣	المجموع

الجدول ٤٩ البرنامج الرئيسي السابع-٥: الآلية المستقلة للرقابة

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥			الآلية المستقلة للرقابة
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	قبل توصيات اللجنة	بعد توصيات اللجنة	المجموع	
							الموظفون الفنيون
							موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
							المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
							المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
			٧,٧	٧,٧	٧,٧	٧,٧	السفر
							الضيافة
			٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	٤٠,٠	الخدمات التعاقدية
			٦,٥	٦,٥	٦,٥	٦,٥	التدريب
			١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	١٠,٠	النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
			٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	٢٠,٠	الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
			-١٢٣,١	-١٢٣,١	-١٢٣,١	-١٢٣,١	المجموع

الجدول ٥٠ البرنامج الرئيسي ٧٦٠٠: مكتب المراجعة الداخلية للحسابات

الفرق ما قبل التوصيات مقابل ما بعدها	الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ بعد توصيات اللجنة			الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥ قبل توصيات اللجنة			٧٦٠٠ مكتب المراجعة الداخلية للحسابات
	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	المبلغ الأساسي	المبلغ المرتبط بالحالات	المجموع	
	٤٠٢,٠		٤٠٢,٠	٤٠٢,٠		٤٠٢,٠	الموظفون الفنيون
	٦٦,٠		٦٦,٠	٦٦,٠		٦٦,٠	موظفو الخدمات العامة
							المجموع الفرعي للموظفين
-٢,٩	-٢,٩	١١٣,٦	١١٣,٦	١١٦,٥		١١٦,٥	المساعدة المؤقتة العامة
							المساعدة العامة للاجتماعات
							العمل الإضافي
							الاستشاريون
-	-						المجموع الفرعي للموظفين الآخرين
		١٢,٢	١٢,٢	١٢,٢		١٢,٢	السفر
							الضيافة
		٢١,٥	٢١,٥	٢١,٥		٢١,٥	الخدمات التعاقدية
							التدريب
							النفقات العامة للتشغيل
							اللوازم والمواد
							الأثاث والمعدات
							المجموع الفرعي لغير الموظفين
-٢,٩	-٢,٩	٦١٥,٣	٦١٥,٣	٦١٨,٣		٦١٨,٣	المجموع